



معاً أقوي

التقرير السنوي
2021



عملياتنا

نحن نمول المشاريع التي تهدف إلى خلق وتعزيز المنافسة، وريادة الأعمال، وفرص العمل، والقدرات التصديرية. كما نوفر موارد إضافية للمشاريع، وذلك بتشجيع تنمية التمويل الإسلامي، وجذب الممولين المشتركين، ونقدم خدمات استشارية حول أفضل الممارسات الإدارية وتعزيز دور اقتصاد السوق لصالح الحكومات ومجموعات القطاع الخاص بهدف إنشاء وتطوير وتحديث الشركات الخاصة، وأسواق رأس المال.



الفهرس

22	3	عملياتنا، وأنشطتنا، وأدأؤنا: معالم بارزة في سنة 2021	5	خطاب الرئيس
23		بناء قدرة رائدات الأعمال في نيجيريا على الصمود لتحقيق التنمية الشاملة	6	خطاب الرئيس التنفيذي
26		إنشاء نافذتين إسلاميتين في السنغال ومالي	10	1 نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
28		المؤسسة تؤدي دورا فاعلا في إهدار الحوكم	14	2 المؤسسة في أرقام
33		دعم فاعل رائد في سوق تأجير الطائرات	15	لمحة عن أنشطة سنة 2021
34		تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكاميرون	17	موجز لإنجازات سنة 2021
37		خط تمويل في كازاخستان	18	معالم بارزة منذ إنشاء المؤسسة
38		أنشطة إدارة الأصول		



66	منتجاتنا وعملياتنا	7	42	4 أوجه التآزر والشراكات الخاطة بالمؤسسة
70	الملاحق	8	43	أوجه تآزر المؤسسة وجهودها التعاونية في سنة 2021
72	الاعتمادات والمصرفيات منذ إنشاء المؤسسة		44	لجنة التنسيق الفني: أهم الإنجازات
73	معالم مالية بارزة		50	نتائج الدراسة الاستقصائية عن الفعالية الإنمائية لسنة 2021
74	القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل		51	المكافآت والجوائز التقديرية المؤسسة في صور
136	تقرير الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية		52	
140	شكر وعرفان، وحقوق التأليف والنشر، وبيان الناشر	56		5 موظفونا
		62		6 ممارساتنا





بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي رئيس الجمعية العمومية للمؤسسة
الإسلامية لتنمية القطاع الخاص**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرّني، بالنيابة عن مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ووفقاً لاتفاقية تأسيسها ونظامها الداخلي، أن أقدم، إلى الجمعية العمومية الموقرة التقرير السنوي الثاني والعشرين للمؤسسة للسنة المالية 2021. ويتضمن هذا التقرير نبذة عن عمليات المؤسسة سنة 2021، ومنها تدخلاتها في مجال الأعمال، وتأثيرها الإنمائي، وأدائها المالي. وستواصل المؤسسة بذل كل الجهود لتلبية تطلعات المساهمين فيها. وتفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

د. محمد سليمان الجاسر

رئيس مجلس الإدارة،
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

خطاب الرئيس

من رئيس مجلس الإدارة إلى رئيس الجمعية العمومية



بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أقدم إليكم التقرير السنوي للمؤسسة لسنة 2021.

إذ تطلّ علينا سنة جديدة في الأفق، نفكر في التحديات، والفرص، والتقدم المحرز في البلدان الأعضاء التي دعمناها خلال سنة 2021. فمن تقديم التمويل الذي تشتد الحاجة إليه إلى تقديم المساعدة الفنية دعمًا للأعمال المتعثرة، انصبت أولوياتنا على مساعدة الأشخاص على التعافي وبناء القدرة على الصمود في السنة الثانية من أزمة صحية عالمية.

وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها، فقد أحرزنا تقدمًا في تقديم حلول مخصصة للقطاع الخاص. وفي سنة 2021، بلغ إجمالي اعتمادات المشاريع 243.60 مليون دولار أمريكي، إذ ساهم التمويل الأجل وخط التمويل مساهمة كبيرة بحصة 50.08% و43.51% على التوالي بمبلغ مجمّع قدره 228.00 مليون دولار أمريكي. وهذا يتسق مع التزامنا بتوجيه الموارد لتحسين الخدمة المقدمة إلى المستفيدين النهائيين، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت نفسه، استحوذت المشاريع السهمية على النسبة المتبقية من مجموع الاعتمادات، البالغة 6.40%. وبذلك يبلغ حجم الاعتمادات التراكمية منذ إنشاء المؤسسة 7.08 مليار دولار أمريكي. وحرزنا أيضًا 208.71 مليون دولار أمريكي، وهو تحسن حدي مقارنة بالسنة الماضية 135.48 مليون دولار أمريكي، مع تخصيص الحصة الكبرى للقطاعات الشديدة التأثير، مثل التمويل (62.25%)، والنقل (19.17%)، والطاقة (13.80%)، والصناعة والتعدين (4.79%). وإجمالاً، بلغت نسبة المصروفات إلى الاعتمادات 85.68%، أي ما يقرب من ضعف نسبة السنة السابقة.

خطاب الرئيس التنفيذي

**وبخصوص المستقبل،
نتعهد بمواصلة توجيه
مواردنا بكفاءة وتقديم دعم
حاسم للعلماء الأكثر تضرراً من
التأثيرات الاقتصادية للجائحة.**

إقامة الشراكات

يستلزم بناء منظومات تشترك في الغرض والمبادئ وتقديم سلوك نهج أكثر تنسيقاً. ففي سنة 2021، حققت المؤسسة تآزراً مهماً في الأعمال مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، إذ أنشئت لجنة تنسيق فني غايتها تعزيز البيع المتقاطع وتقاسم الصفقات. وقد كان لي شرف رئاسة اجتماعات الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات الأعضاء في اللجنة لسنة 2021. وإنني أفخر بما حققنا من إنجازات خلال السنة من حيث المشاريع، وقوائم الصفقات المشتركة، والاعتمادات. وفي نهاية السنة، مكنت لجنة التنسيق الفني الكيانات من الاشتراك في أكثر من 35 صفقة تبلغ قيمتها الإجمالية 1.8 مليار دولار أمريكي في 19 بلداً عضواً. وإضافة إلى ذلك، استثمرت الكيانات أيضاً في تسع معاملات حكوك تفوق قيمتها الإجمالية 617 مليون دولار أمريكي.

معلومات محدثة عن تحدي المؤسسة لجائحة كوفيد-19

كما تعلمون، خصّصت المؤسسة في أبريل 2020 ما مقداره 250 مليون دولار أمريكي للتمويل الطارئ لمساعدة الشركات المتضررة من الجائحة. وفي نهاية سنة 2021، تلقت المؤسسة، في إطار الحزمة الخاصة للتحدي لكوفيد-19، ما مجموعه 25 طلب تمويل رسمي من أكثر من 20 بلداً عضواً بقيمة تفوق 300 مليون دولار أمريكي. واعتمد في إطار هذه الخطة حتى الآن ما مجموعه 12 خط تمويل بقيمة 169.2 مليون دولار أمريكي، وطرّف 72.9 مليون دولار أمريكي. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت معاملتان سهميتان بقيمة إجمالية قدرها 19.2 مليون دولار أمريكي. وبخصوص المستقبل، نتعهد بمواصلة توجيه مواردنا بكفاءة وتقديم دعم حاسم للعلماء الأكثر تضرراً من التأثيرات الاقتصادية للجائحة.

دعم الحلول المبتكرة

أدت أزمات من قبيل النزاعات وتغيّر المناخ، في بعض البلدان التي نعمل فيها، إلى تفاقم المحن الاقتصادية الحالية. وشهدت سنة 2021 إنجاز برنامج مساعدة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود لفائدة النساء في نيجيريا، الذي حقّق منجزات جديدة بالثناء، إذ ساعد التدريب المتخصّص في مجال الأعمال والدعم المالي المنشآت التي تقودها النساء على تحسين قدرتها على الصمود والاضطلاع بدور محرّك الابتكار، والنمو، وتشغيل المزيد من النساء. ووقعنا أيضاً ثلاثة تكليفات استشارية جديدة تشمل عملية إدارة المسؤولية في المالديف وإصدارين مفتوحين لاحقين، مما ساعد هذا البلد على التخفيف من مخاطر إعادة التمويل القصير الأجل وضمن مسار ثابت له نحو الانتعاش. وفي المجموع، تمكّنت المؤسسة من جمع 5.2 مليار دولار أمريكي من سوق الحكوك في سنة 2021، فاحتلت بذلك المراكز الأولى (المركز الثالث عشر) على جداول مؤسسة بلومبرغ للحكوك الدولية والحكوك الدولية الصادرة بالدولار الأمريكي.

كدليل على التزامنا الراسخ بالنهوض ببرامج الاستدامة، انضمت المؤسسة إلى المجلس الاستشاري المالي لأهداف التنمية المستدامة للمجالس العالمية المعنية بأهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2021.



وعلى الصعيد الخارجي، واطبنا على التواهل مع العديد من الجهات المعنية، الجديدة منها والقديمة، تعزيزاً للتعاون وتقويةً للالتزامات في التصدي للقضايا العالمية وابتكار حلول متعددة الأوجه. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، توقيع اتفاقات مع البنك الماليزي للتصدير والاستيراد، والبنك السعودي للتصدير والاستيراد، وبنك تنمية التجارة بشأن تقاسم قوائم المشاريع والتمويل المشترك والعديد من المشاورات وطلقات العمل الاستراتيجية مع مؤسسات تمويل التنمية، والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الإسلامية، ومنها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومؤسسة التمويل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهدنوق التنمية الوطني وهدنوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية بشأن فرص تعزيز التعاون.

تتبع تأثيرنا الإنمائي

على صعيد الاستدامة، كان للجائحة تأثير إيجابي في رطنتنا المستمرة نحو تحقيق الاستدامة، إذ ألهمتنا لإعادة تقييم ما هو مهم لنا، ودورنا في تدبير قضايا كبرى في جميع أنحاء العالم، وبطبيعة الحال، لدينا جذور عميقة في المجتمعات التي لدينا حضور فيها، ونعمل باستمرار مع الشركاء لتحسين ظروف العيش والنهوض بالتنمية المستدامة. وقد كشفت نتائج دراساتنا الاستقصائية السنوية الأخيرة بشأن الفعالية الإنمائية أن عملاء المؤسسة وشركاءها دعموا أكثر من 74,000 وظيفة، في حين استفاد ما مجموعه 4,742 منشأة صغيرة ومتوسطة من أنشطة المؤسسة التمويلية. وأثمرت المشاريع التي تدعمها المؤسسة أيضاً مبيعات تصدير وولدت عائدات ضريبية بلغ مجموعها 74.49 مليون دولار أمريكي و72.83 مليون دولار أمريكي على التوالي في البلدان الأعضاء، وأنفق 2.31 مليون دولار أمريكي على تنمية المجتمعات المحلية.

ومن دواعي فخري أيضاً أن أعلمكم أنّ المؤسسة انضمت، تبياناً لالتزامنا الثابت بالنهوض بخطة الاستدامة، إلى المجلس الاستشاري المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة للمجالس العالمية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، في سبتمبر 2021. وتهدف المجالس العالمية المعنية بأهداف التنمية المستدامة إلى إبراز أفضل المناهج والأفكار التي فحصها المهنيون الممارسون. وقد خصّص لكل هدف مجلس واحد، ويمثل أعضاء المجالس شبكةً فريدةً متعددة التخصصات من طائعي القرار الدوليين. وتعمل المجالس أولاً على تحديد العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي، ثم الطول -السياسات، والتكنولوجيات، والموارد المحتمل تخطيها- لتمهيد السبيل لإدراج التقدم نحو سنة 2030. وبدخول مرحلة جديدة في الفترة 2021-2023، ستساعد المؤسسة، بفتها عضواً في المجلس الاستشاري المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة، على تصميم المبادرات التي أطلقتها مجالس أخرى معنية بأهداف التنمية المستدامة، وتنفيذها، وتوسيع نطاقها من خلال منحها فرصة الاستفادة من المعرفة وشبكات الأعضاء، وتعبئة مصادر التمويل ابتغاء تحقيق النواتج المستهدفة بلوغها من هذه المبادرات وتحسينها.

الاستثمار في موظفينا

شهدت سنة 2021 أيضًا اختتام عمليتنا المتعلقة بإعادة الهيكلة الشاملة للمؤسسة، التي بدأت في سنة 2019 في إطار التنفيذ المستمر لاستراتيجية المؤسسة المحدثة. إن رأس المال البشري، باعتباره المساهم الأكثر أهمية في أعمالنا، لا يتعلق ببناء قوة عاملة منتجة وماهرة فحسب، ولكن أيضًا بتمكينها من إدارة ما ينشأ من مخاطر وفرص. لقد عملنا بجد في سبيل تعزيز بيئة داعمة تتيح للعاملين في المؤسسة تلبية احتياجات المؤسسة وتحقيق تطلعاتها بسلاسة، مع إعطاء القيمة لنموهم الشخصي والمهني. واعتقد أن هذا المخطط الجديد سيمكّننا من التركيز على المجالات الرئيسية اللازمة لإحداث تحوّل في مؤسستنا بقصد تحقيق نجاح أكبر.

المستقبل أفضل

في الوقت الذي نواظف فيه تلمّس طريقنا في الوضع الطبيعي الجديد، سيشهد المستقبل تحقيقنا نموًا أقوى وأفضل، حتى لو استمر عدم اليقين على الصعيد العالمي. وعلى المدى الطويل، نهدف في المؤسسة إلى إحداث تغيير منهجي في كيفية مشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية العالمية، إذ لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وهذه هي اللحظة المناسبة لاستخدام قدرتنا الفريدة على العمل عبر الحدود، والربط بين رأس المال والأشخاص والأفكار وأفضل الممارسات، على الصعيدين المحلي والعالمي.

وأودّ أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب بصدق عن تقديري وخالص عرفاني لرئيس مجموعتنا السابق، معالي الدكتور بندر حجار، على توجيهاته القيمة خلال سنوات خدمته المتميزة. وأرجو له

موفور التوفيق والنجاح في مساعيه المستقبلية. وإلى رئيس مجموعتنا الجديد معالي الدكتور محمد الجاسر، أودّ أن أؤكد ثقتي من أن قيادته القوية ستترقي بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى آفاق جديدة. كما أؤكد على التزام المؤسسة بتقديم أفضل قدر من الدعم والتفاني في تحقيق التطلعات الجديدة والمحدّدة لمجموعة البنك. وتنتلم في المؤسسة إلى المشاركة في كل خطوة على الطريق بقوة متجدّدة. وأودّ أن أشكر مجلس الإدارة وأعبّر عن امتناني لدعمكم المستمر والحاسم في تحقيق نجاحاتنا الكثيرة.

وإلى عائلة المؤسسة بأكملها أقول: لنلتزم بالعمل على تحقيق هدفنا ومهمتنا المتمثلة في دعم القطاع الخاص وتطويره باعتباره محركًا قويًا للنمو الشامل والاستقرار. وأشعر بالفخر أمام بعض القمص التي تبين كيف ضمن زملائي استمرارية استثنائية للخدمة المقدمة لعملائنا في ظروف صعبة في كثير من الأحيان، ولا يساورني أدنى شك في أنهم سيستمررون في بذل جهد إضافي لإحداث فرق إيجابي.

أرجو لكم موفور التوفيق وكامل النّجاح في السنة المقبلة، إن شاء الله.

مع أهدق التحيات،



أيمن أمين سجينى

الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص



1

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص



وتتمثل ولاية المؤسسة في دعم التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء من خلال تقديم المساعدة المالية لمشاريع القطاع الخاص وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، لإنشاء فرص العمل وتعزيز إمكانات التصدير في البلدان الأعضاء، وعلاوة على ذلك، للمؤسسة ولايةٌ تعبئة موارد إضافية للمشاريع وتشجيع التنمية المالية الإسلامية. وتستقطب أيضاً الممولين المشاركين لمشاريعها، وتقدم خدمات استشارية للحكومات ومجموعات القطاع الخاص بشأن السياسات الرامية إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة وتوسيعها وتحديثها، وتطوير أسواق رأس المال، وأفضل الممارسات الإدارية، وتعزيز دور اقتصاد السوق. وتتّم عمليات المؤسسة أنشطة البنك في البلدان الأعضاء وأنشطة المؤسسات المالية الوطنية.

رسالتنا

تكملة الدور الذي يؤديه البنك الإسلامي للتنمية من خلال تنمية القطاع الخاص والنهوض به باعتباره أداة لدفع النمو الاقتصادي والازدهار.

رؤيتنا

أن تصبح المؤسسة مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف رائدة لتنمية القطاع الخاص.

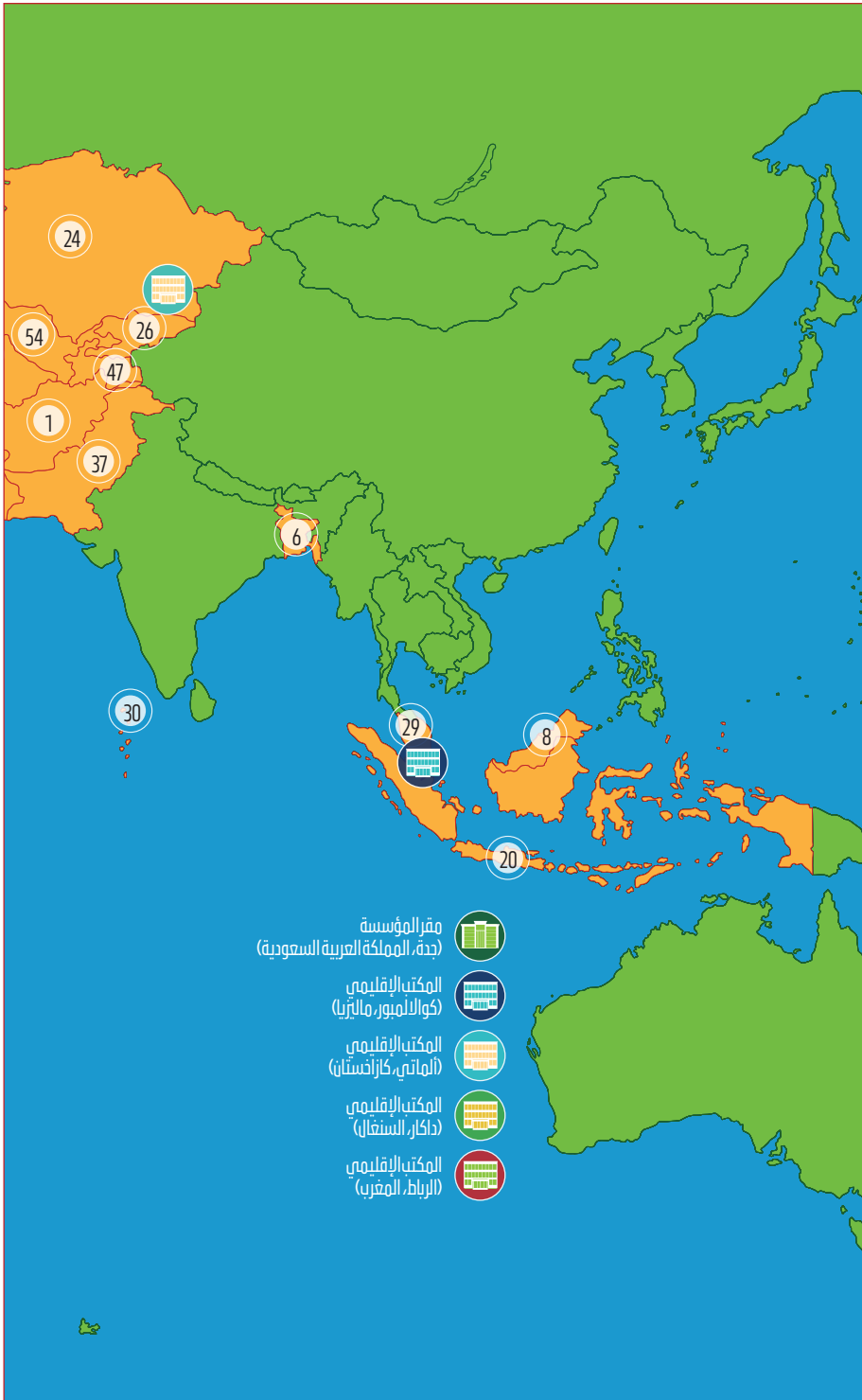
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") منظمة متعددة الأطراف تابعة للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك"). ويبلغ رأسمالها المصرح به 4 مليارات دولار أمريكي، منها مبلغ مليار دولار أمريكي متاح للاكتتاب فيه. ويتألف المساهمون في المؤسسة من البنك، و55 بلداً عضواً، وخمس مؤسسات مالية عامة. وقد أسس مجلس محافظي البنك المؤسسة، التي يقع مقرّها في جدة، خلال اجتماعه السنوي الرابع والعشرين الذي عقد في جدة في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999).

أين نعمل

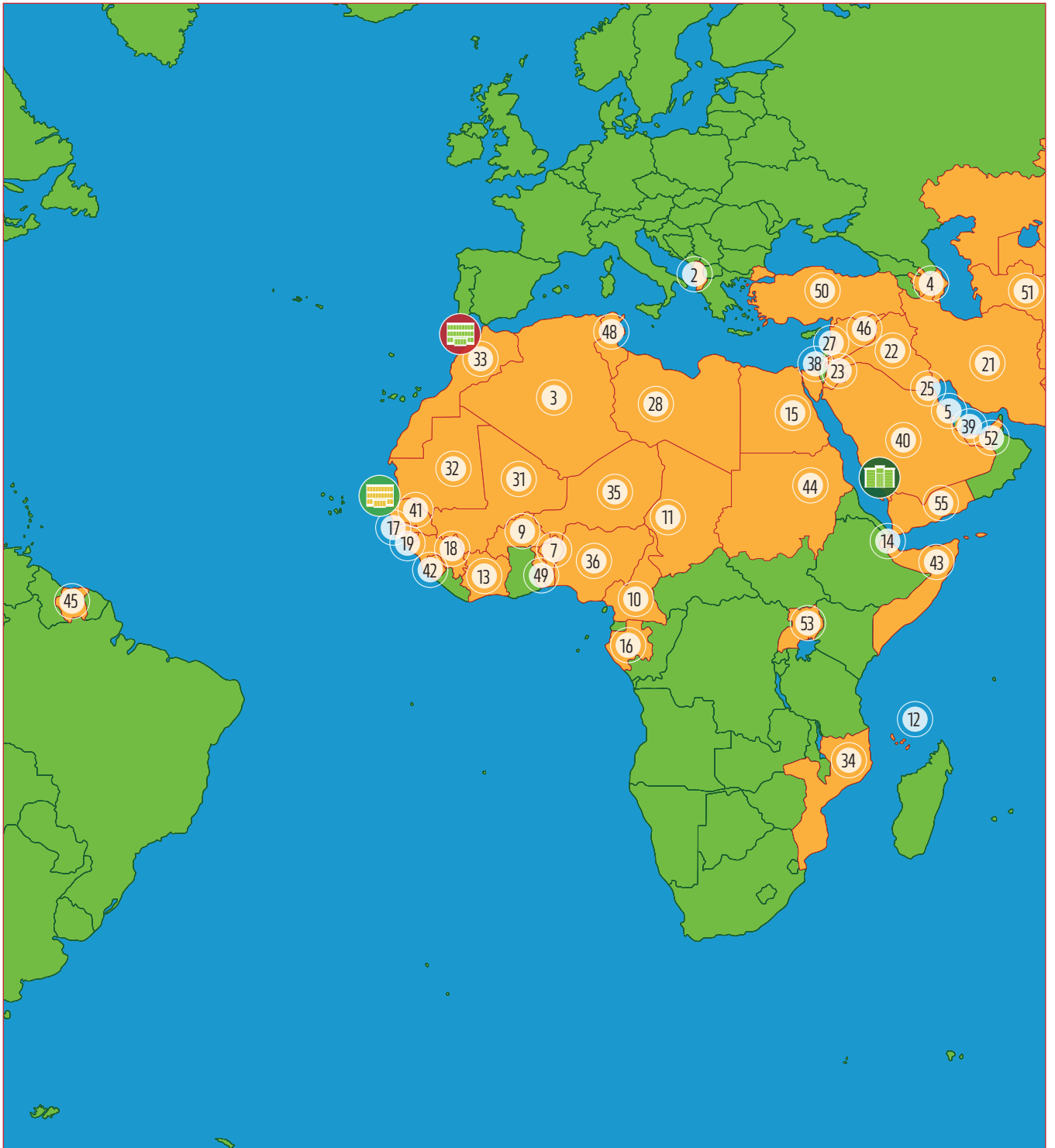
نعمل في المناطق التالية لأكثر من 20 سنة، ونقدم خدمات مالية وندعم النمو في الأماكن والأوقات الأكثر أهمية.

الدول الأعضاء في المؤسسة

- | | |
|-----------------------------|----------------------|
| 32 موريتانيا | 1 أفغانستان |
| 33 المغرب | 2 ألبانيا |
| 34 موزمبيق | 3 الجزائر |
| 35 النيجر | 4 أذربيجان |
| 36 نيجيريا | 5 البحرين |
| 37 باكستان | 6 بنغلاديش |
| 38 فلسطين | 7 بنين |
| 39 قطر | 8 بروناي |
| 40 المملكة العربية السعودية | 9 بوركينا فاسو |
| 41 السنغال | 10 الكاميرون |
| 42 سيراليون | 11 تشاد |
| 43 الصومال | 12 جزر القمر |
| 44 السودان | 13 كوت ديفوار |
| 45 سورينام | 14 جيبوتي |
| 46 سوريا | 15 مصر |
| 47 طاجيكستان | 16 الغابون |
| 48 توغو | 17 غامبيا |
| 49 تونس | 18 غينيا |
| 50 تركيا | 19 غينيا بيساو |
| 51 تركمانستان | 20 إندونيسيا |
| 52 الإمارات العربية المتحدة | 21 إيران |
| 53 أوغندا | 22 العراق |
| 54 أوزبكستان | 23 الأردن |
| 55 اليمن | 24 كازاخستان |
| | 25 الكويت |
| | 26 جمهورية قرقيزستان |
| | 27 لبنان |
| | 28 ليبيا |
| | 29 ماليزيا |
| | 30 المالديف |
| | 31 مالي |



إذلاء المسؤولية: لا تجسد الحدود أو أسماء البلدان المستخدمة في هذا التقرير بالضرورة الموقف الرسمي للمؤسسة. وتستخدم الخرائط لأغراض توفيقية، ولا تعني التعبير عن أي رأي من المؤسسة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو فيما يتعلق بتقسيم الحدود.



A woman wearing a dark hijab and a long-sleeved top is seated, looking down at a tablet computer she is holding with both hands. The background shows several large, stacked metal pots or containers, suggesting a kitchen or food preparation area. The entire image has a blue color overlay.

2 المؤسسة في أرقام

1.2 لمحة عن أنشطة سنة 2021 (بالمعلومات المطوّرة)

الاعتمادات بحسب القطاعات

التمويل:

49.92%

7 مشاريع

النقل:

20.53%

مشروع واحد

الصناعة والتعدين:

18.47%

مشروعان

الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى:

11.08%

مشروع واحد

الاعتمادات بحسب المناطق

على الصعيد العالمي

2.05%

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

31.61%

آسيا

30.79%

أفريقيا جنوب الصحراء

29.39%

أوروبا وآسيا الوسطى

6.16%

مجموع المشاريع المعتمدة

8

11

بلدان تم الوصول إليها (بنغلاديش، وكازاخستان، والكويت، وباكستان، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وأوزبكستان)

1

مشروع إقليمي

1

مشروع عالمي

الاعتمادات بحسب المنتجات

خط التمويل

106.00

مليون دولار أمريكي

التمويل الآجل

122.00

مليون دولار أمريكي

أسهم المؤسسات

15.60

مليون دولار أمريكي

استثمار

49.92%

في القطاع المالي، والمستفيد النهائي هو المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

اعتماد

243.60

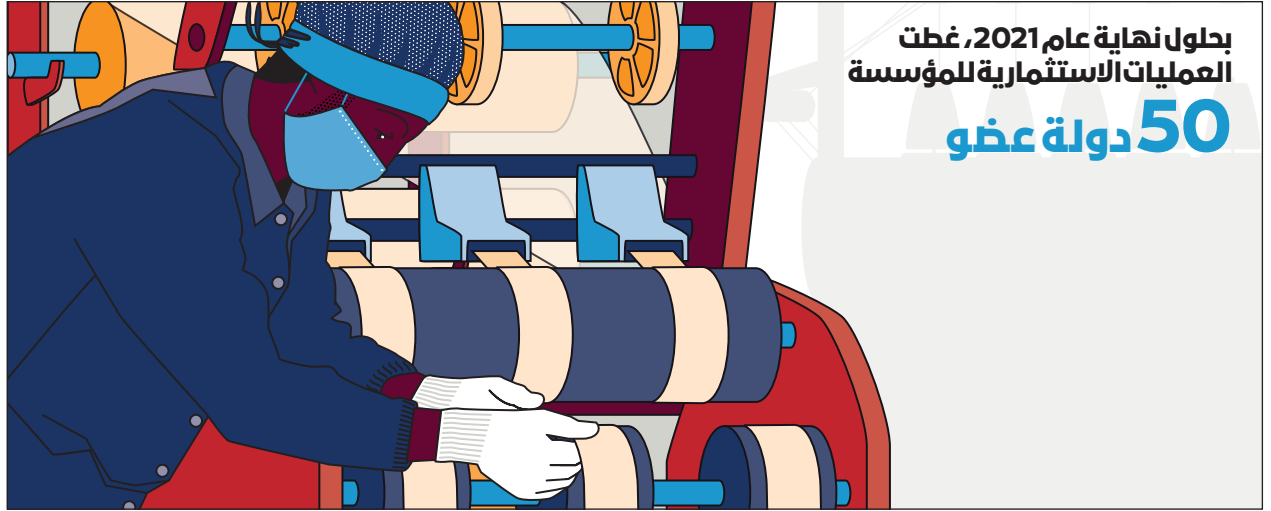
مليون دولار أمريكي



في عام 2021، اعتمدت المؤسسة
مشاريع بقيمة

243.60

مليون دولار أمريكي
استفادت منها 8 دول أعضاء إضافة إلى
مشروعات على المستوى الإقليمي
والعالمي يغطيان عدة اقتصادات



بإغلاق نهاية عام 2021، غطت
العمليات الاستثمارية للمؤسسة

50 دولة عضو



في عام 2021، بلغت نسبة مدفوعات إلى
اعتمادات المؤسسة

85.68%

أي ما يقارب ضعف النسبة المحققة في
العام السابق

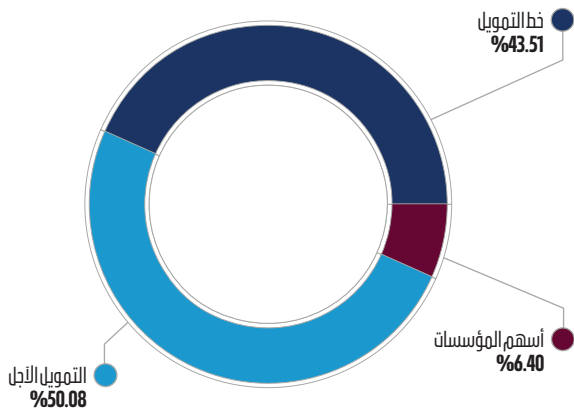
2.2 موجز لإنجازات سنة 2021

كانت تنمية القطاع الخاص يؤدي دورا هاما في دفع عجلة النمو الشامل والديناميكي محل التركيز الرئيسي للمؤسسة منذ إنشائها.

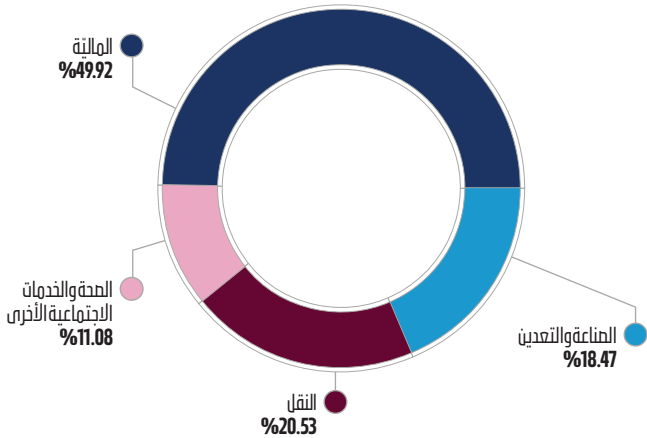
كانت سنة 2021 سنة حاسمة من حيث إنجاز وتنفيذ نموذج العمل الجديد للمؤسسة وهيكلها التنظيمي اللذين أرسيا الأساس لتحوّل المؤسسة وكيفية تنفيذها ولايتها المتعلقة بالقطاع الخاص. وبلغ إجمالي الاعتمادات للسنة 243.60 مليون دولار أمريكي (306.60 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة). وبخصوص عمليات الأعمال الأساسية للمؤسسة، نال التمويل الأجل وخطوط التمويل النضيب الأوفر من اعتمادات المؤسسة بحصة %50.08 و%43.51 على التوالي ومبلغ إجمالي مجمّع مقداره 228.00 مليون دولار أمريكي. ويوافق ذلك التزامنا بتوجيه الموارد لخدمة المستفيدين النهائيين على نحو أفضل، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناعات الشديدة التأثير. وفي الوقت نفسه، استحوذت المشاريع السهميّة على النسبة المتبقية البالغة %6.40 من إجمالي الاعتمادات. وبذلك يبلغ حجم الاعتمادات التراكمية للمؤسسة منذ إنشائها 7.08 مليار دولار أمريكي.

من حيث القطاعات، حُصص ما يقرب من نصف اعتمادات المشاريع الجديدة لهذه السنة للقطاع المالي (%49.92)، في حين ركزت استثمارات القطاع غير المالي على القطاعات الشديدة التأثير، وهي في المقام الأول النقل (%20.53)، والصناعة والتعدين (%18.47)، والبنية التحتية الصحية (%11.08). أما من حيث المناطق، فقد حُصص %31.61 من اعتمادات المشاريع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تليها %30.79 لآسيا، و%29.39 لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و%6.16 لأوروبا وآسيا الوسطى، و%2.05 لمشاريع عالمية (متعددة البلدان).

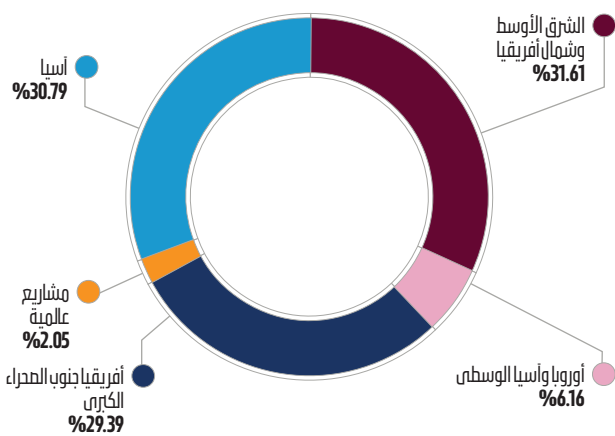
الشكل 1.2: الاعتمادات بحسب المنتجات: سنة 2021

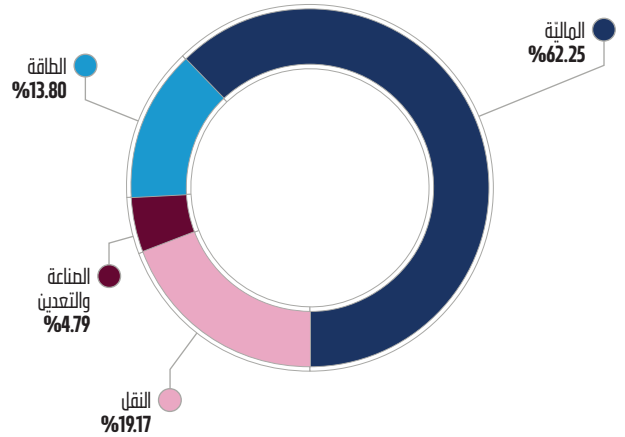


الشكل 2.2: الاعتمادات بحسب القطاعات: سنة 2021



الشكل 3.2: الاعتمادات بحسب المناطق: سنة 2021





3.2 معالم بارزة منذ إنشاء المؤسسة

قدّمت المؤسسة منذ إنشائها اعتمادات تراكمية فاق مقدارها 7.08 مليار دولار أمريكي، وصرّفت أكثر من 3.75 مليار دولار أمريكي على تنمية القطاع الخاص

اعتمدت المؤسسة، منذ إنشائها في سنة 1999، 505 مشروعاً بقيمة 7.08 مليار دولار أمريكي. وتدعم اعتمادات المؤسسة طيفاً واسعاً من القطاعات، منها المالية، والبنية التحتية، والزراعة، والتصنيع، والطاقة، ولها عمليات استثمارية في 50 بلداً عضواً.

وتشمل اعتماداتنا:

- 116 مشروع خطوط تمويل بقيمة 3.05 مليار دولار أمريكي
- 28 مشروع تمويل لأجل بقيمة 2.45 مليار دولار أمريكي
- 146 مشروع سهمي بقيمة 1.05 مليار دولار أمريكي
- 15 مشروع صناديق بقيمة 532.85 مليون دولار أمريكي

وخصّص ما نسبته 77.58% من الاعتمادات حتى الآن لتمويل الائتمان (التمويل الأجل وخط التمويل)، تليه المشاركة في حقوق الملكية (أسهم المؤسسات وأسهم الشركات) بنسبة 14.89%، والنسبة الباقية (7.52%) استثمارات في الصناديق.

كُصّفت الحصة الكبرى من الاعتمادات لقطاع المالية (باستثناء الصناديق)، وهو الوساطة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أي ما يمثل 51.20% من إجمالي الاعتمادات (3.63 مليار دولار أمريكي) حتى الآن. ويستحوذ قطاع الصناعة والتعدين على ثاني أكبر حصة (18.86%) باعتمادات إجمالية بلغت قيمتها 1.34 مليار دولار أمريكي. وتليه الصناديق بنسبة 7.52%، والعقارات، والطاقة، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، والنقل، والمعلومات والاتصالات، والتجارة، بنسبة 21.37% من إجمالي الاعتمادات. وخصّص مبلغ 74.38 مليون دولار أمريكي المتبقي، الذي يمثل 1.05% من الاعتمادات التراكمية، لثلاثة قطاعات اقتصادية هي: الزراعة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات.

إنشآت المؤسسة أيضاً منصة "بريدج" للمساعدة في تقليص الفجوة الرقمية في دولها الأعضاء.

فيما يتعلق بالمهروفات، كُصّص إجمالي المهروفات خلال السنة، وهو 208.71 مليون دولار أمريكي، (سنة 2020: 135.48 مليون دولار أمريكي) في المقام الأول للقطاعات الشديدة التأثير، مثل المالية (62.25%)، والنقل (19.17%)، والطاقة (13.80%)، والصناعة والتعدين (4.79%). وعلى العموم، استقرّت نسبة المهروفات إلى الاعتمادات عند 85.68%، وتحسّنت تحسّناً ملحوظاً مقارنة بالسنة السابقة (44.18%).

لزيادة تحسين نموذج العمل وضمن الاستدامة المالية، واهلت المؤسسة جهودها الرامية إلى تعزيز أنشطتها المدرة للإيرادات القائمة على الرسوم، فأبرمت ثلاثة عقود حكوك جديدة، إضافة إلى صفحتين استثماريتين جديدتين تتضمّن إنشاء نافذتين للصيرفة الإسلامية في السنغال ومالي. وأنشئت أيضاً منصة Bridge للمساعدة على تقليل الفجوة الرقمية في البلدان الأعضاء وإنشاء منظمة أكثر ابتكاراً وكفاءة واستدامة من الناحية المالية مع شبكة كبيرة من المؤسسات المالية الشريكة بقصد تعبئة موارد إضافية واستثمارات عابرة للحدود.



اعتمدت المؤسسة، منذ إنشائها
في سنة 1999،

505 مشروعاً
بقيمة إجمالية

7.08

مليار دولار أمريكي،

لتنمية القطاع الخاص



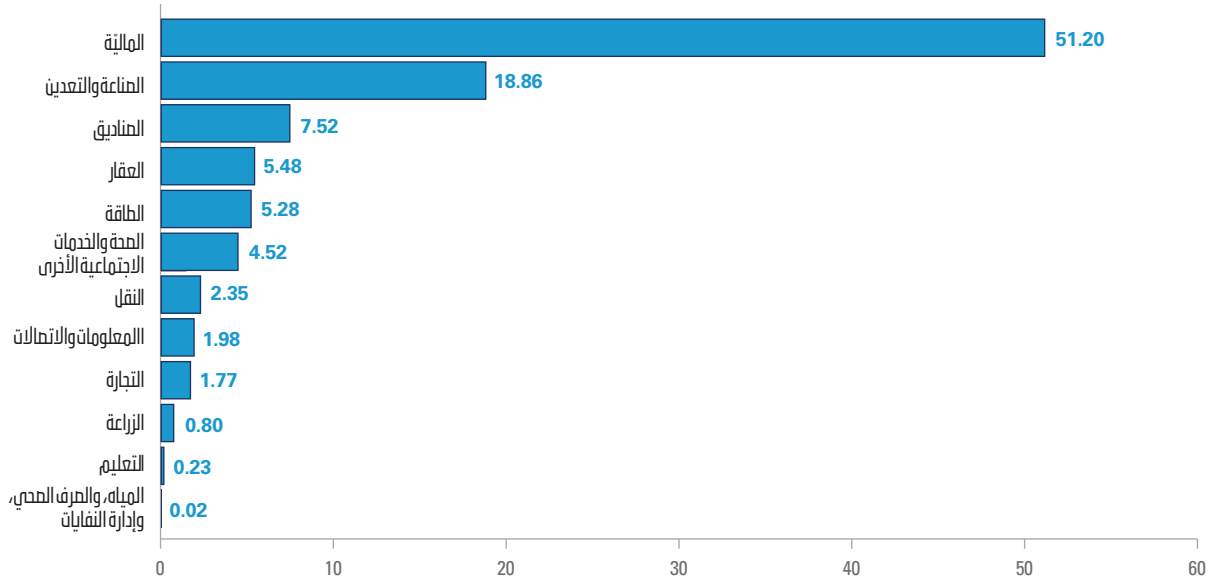
في عام 2021، بلغت مدفوعات
المؤسسة منذ إنشائها في
عام 1999 أكثر من

3.75

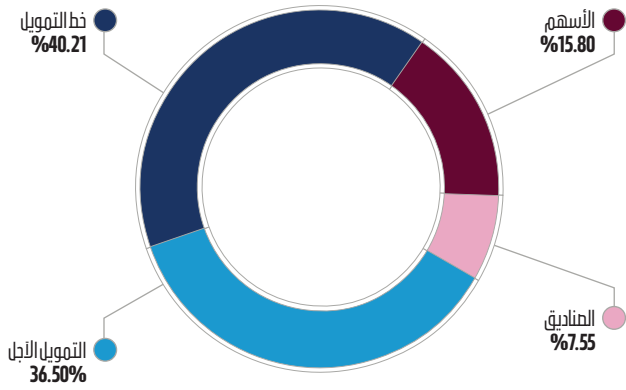
مليار دولار أمريكي



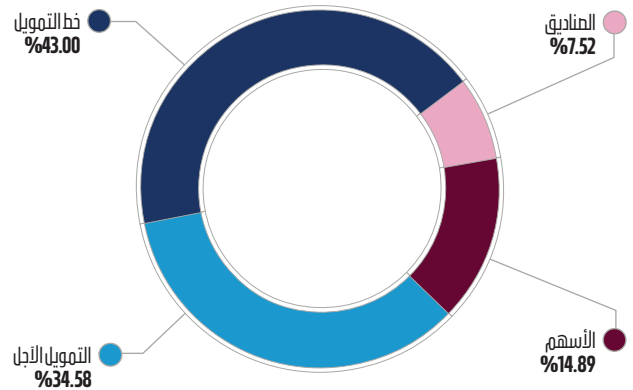
الشكل 5.2: مجموع الاعتمادات بحسب القطاعات منذ إنشاء المؤسسة



الشكل 7.2: مجموع المصروفات بحسب المنتجات منذ إنشاء المؤسسة



الشكل 6.2: مجموع الاعتمادات بحسب المنتجات منذ إنشاء المؤسسة



وقد صرفت المؤسسة منذ إنشائها ما يفوق مجموعه 3.75 مليار دولار أمريكي. وتختلف المصروفات بحسب المنتجات، إذ تمثل مشاريع خط التمويل والتمويل الأجل النسبة الكبرى (40.21% و36.48% على التوالي). ومثلت عمليات الأسهم 15.76%، تليها البنوك بنسبة 7.55%.

وتجسّد اعتماداتنا أيضًا مدى امتدادنا الجغرافي الواسع. فبحلول نهاية سنة 2021، شملت عمليات المؤسسة في مجال الاستثمار 50 بلدا عضوا، إضافة إلى عدد من المشاريع الإقليمية والعالمية الممتدة عبر عدة اقتصادات. وتمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما نسبته 29.35% من إجمالي الاعتمادات، تليها أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 21.35%، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 18.14%، ومنطقة آسيا بنسبة 14.91%. وتمثل حصة المشاريع الإقليمية/العالمية التي تغطي العديد من البلدان في مناطق مختلفة 16.25% من إجمالي الاعتمادات.



ركزت استثمارات
القطاع غير المالي 
على القطاعات عالية
التأثير، ولاسيما النقل،
والصناعة والتعدين، والبنية
التحتية الصحية





3

عملياتنا، وأنشطتنا، وأداؤنا: معالم بارزة في سنة 2021

1.3 بناء قدرة رائدات المشاريع في نيجيريا على الصمود لتحقيق التنمية الشاملة



أنشئ برنامج مساعدة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود لفائدة النساء في

سياق المساعدات الإنمائية الدولية الجاري تقديمها إلى البلدان الأشد هشاشة في أفريقيا والشرق الأوسط. ويرمي هذا البرنامج في جوهره إلى تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تقودها نساء على الصمود في السياقات الهشة، ويعمل على زيادة فرص نمو أعمالها وبناء القدرات والتمويل. وهذا البرنامج الذي أطلق في اليمن، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، هدفه البنك وتديره المؤسسة، وهو يتضمن الأنشطة الرئيسية التالية:

برنامج مساعدة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود لفائدة النساء فرغ من برنامج خماسي أكبر متعدد البلدان هدفه ثلاثة بلدان أعضاء في البنك (اليمن، ونيجيريا، وبوركينا فاسو) بتكلفة إجمالية مقدارها 32.2 مليون دولار أمريكي. ومن هذا المبلغ الإجمالي، خصص 14.27 مليون دولار أمريكي لنيجيريا على مدى ثلاث سنوات (2020-2023). ويتلقى هذا البرنامج دعماً مالياً من الصندوق العالمي المتعدد المانحين، ومبادرة تمويل رائدات الأعمال، ويستند إلى سجل البنك الحافل في تنفيذ مشروع مماثل في إطار هذا البرنامج في اليمن، مؤله صندوق التحول لفائدة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من سنة 2016 إلى سنة 2020. ويساهم هذا البرنامج في تحقيق الهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) من أهداف التنمية المستدامة.



في سنة 2021، دعم عمل المؤسسة المجدي للتنمية الشاملة وحسن قدرة المشاريع على الصمود والاستدامة، وأحرز تقدماً في خطة التمويل الإسلامي، وساهم في جهود البلدان الأعضاء الرامية إلى الانتعاش في مرحلة ما بعد كوفيد - 19.

برنامج بريف للنساء:
الأنشطة الرئيسية

بناء قدرات
المنشآت الصغيرة
والمتوسطة
النسائية وقدرتها
على الصمود
في السياقات الهشة
والعالية المخاطر

النهوض بالقدرة على الصمود في سلاسل القيمة
للدعم الشركات الرائدة، وجمعيات الأعمال النسائية والتعاونيات الخاصة بقطاعات
محددة، التي تركز على الوصول إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة النسائية
في سلاسل القيمة التي تعمل فيها

التشجيع على مراهة المنح للمنشآت الصغيرة
والمتوسطة النسائية التي تتم برنامج التدريب
وتعدّ خطط استثمار العمل



ورشة تدريبية بشأن إعداد خطة استمرار العمل

وكان الهدف الرئيسي من عملية بناء القدرات هو نقل خدمة تعزيز المنشآت الصغيرة والصغرى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي حُصل عليها في إطار البرنامج الحالي ومشاريع البرنامج السابقة في اليمن في مجالات إدارة المشاريع، والتمويل، والرصد والتقييم، والتسويق والاتصال إلى وحدة إدارة المشروع الجديد في نيجيريا. وكان الهدف في نهاية المطاف هو تعزيز قدرة وحدة إدارة المشروع الجديد في نيجيريا إلى مستوى يلبي جميع المتطلبات التي وضعها كل من المانحين (مبادرة تمويل رائدات الأعمال) والبنك في تحقيق نتائج المشروع لفائدة المستفيدين المستهدفين بأكثر الطرق اقتصاداً وملاءمة وتأثيراً. وتفخر المؤسسة بأنها أدت دوراً حاسماً في تسهيل هذه الصيغة الثلاثية من برنامج تبادل المعارف الفنية "بين بلدان الجنوب".

وأجري من بعد ذلك تقييمٌ سريعٌ للسوق ابتغاء قياس درجة اهتمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة أولياً بالمشاركة في المشروع، أعقبته حملة تسويق وترويج مكثفة أجريت في الولايات الثلاث التي يستهدفها المشروع، وهي كانو، وإيدو، وجومبي.

وفي الربع الأخير من سنة 2021، تسلّم المشروع من خلال بوابته الإلكترونية 1,505 طلبات من شركات، استوفى 600 منشأة صغيرة ومتوسطة نسائية منها معايير اختيار المشاريع، وقُبلت في نهاية المطاف، إضافة إلى 24 شركة رائدة و14 اتحاداً تجارياً. وبدأ تدريب المستفيدين في النصف الثاني من ديسمبر بعد نشاط أولي في مجال "تدريب المديرين". وهذا النشاط تدريبٌ ينظّمه بنك الصناعة بمساعدة استشاري لتدريب قائمة مختارة من مستشاري الأعمال في مجال تخطيط استمرار العمل. وشكلت هذه الدورة المنهج الأساسي الذي قدمه مستشارو الأعمال إلى الشركات المشاركة في ديسمبر.

1.1.3 السياق

كان لتحديات الاقتصاد الكلي المستمرة في نيجيريا، إلى جانب تداعيات جائحة كوفيد - 19، تأثير سلبي في حصة القطاع الخاص في هذا البلد، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن المشكلات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضعف فرص الحصول على التمويل، وانخفاض إيرادات المبيعات، وفقدان الموظفين بسبب عدم القدرة على دفع رواتبهم، وزيادة الديون، وتعطل سلاسل الإمداد المحلية والدولية على حد سواء، وعدم اليقين في الأسعار. وتشتدّ حدة هذه المشكلات بصفة خاصة فيما يتعلق برائدات الأعمال لأنهن عرضة لقيود تجارية إضافية بسبب الصيغة غير الرسمية لأعمالهن، إضافة إلى المعايير الثقافية والقانونية والمجتمعية السائدة. لذلك فإن معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في الفرص الاقتصادية أمر بالغ الأهمية في تنشيط مصادر النمو الرئيسية المحتملة في نيجيريا.

ونتيجة لذلك، أبرمت مجموعة البنك، في أبريل 2020، الاتفاقية الإطارية مع جمهورية نيجيريا الاتحادية (ممثلة بوزارة المالية الفيدرالية)، التي تبيّن دعمها في تنفيذ مشروع برنامج مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة النسائية على الصمود في نيجيريا. وعيّن بنك الصناعة (BOI) في نيجيريا وكالة إنجاز محلية للمشروع. وقد أعدّ هذا المشروع لتنفيذه في ثلاث ولايات نيجيرية (إيدو، وكانو، وجومبي). وستستفيد المنشآت المشاركة التي تملكها أو تقودها نساء من تدخلين رئيسيين في إطار هذا المشروع: (1) التدريب المتخصص في مجال قدرة الأعمال على الصمود، الذي سيعزّز مهارات تنظيم المشاريع، والتمويل، وتطوير الأعمال، و(2) المساعدة من خلال مضاهاة المنح.

2.1.3 معالم بارزة في تنفيذ المشاريع في سنة 2021

في سنة 2021، أنشأ برنامج مساعدة المنشآت ذات القيمة المضافة على القدرة على الصمود لفائدة النساء في نيجيريا بنجاح وحدة إدارة مشروع قابلة للاستمرار داخل مباني بنك الصناعة، مدعومةً بمستشار فني مقيم قدّم خدمات استشارية لإنشاء وحدة إدارة المشروع وبناء قدراتها. واشتمل عنصر بناء القدرات في مرحلته النهائية على جلسة لتبادل المعارف بين الوكالتين المحليتين لإنجاز البرنامج في نيجيريا واليمن وخدمة تعزيز المنشآت الصغيرة والصغرى. وأدت خدمة تعزيز المنشآت الصغيرة والصغرى، بفتها الميسر الرئيسي، دور مقدّم المعرفة الرائد بفضل خبرتها الواسعة في تنفيذ البرنامج في اليمن.

بالشراكة مع مبادرة تمويل رائدات الأعمال، خصصت المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية

14.27

مليون دولار أمريكي

على مدى ثلاث سنوات
لدعم استثمارية
نشاط رائدات الأعمال في نيجيريا



جمعت المؤسسة

5.2 مليار دولار أمريكي

من سوق الحوك في عام 2021، لتحتل
المرتبة 13 في ترتيب بلومبيرج للحوك
الدولية والحوك الدولية بالدولار
الأمريكي



2.3 إنشاء نافذتين إسلاميتين في السنغال ومالي لمصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة

نمت صناعة التمويل الإسلامي نموًا سريعًا خلال العقد الماضي وزادت أهميتها النظامية على مستوى العالم، ولا سيما في البلدان الأعضاء في المؤسسة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه مدفوعًا بفئات السوق غير المشمولة بالخدمات المصرفية نسبيًا. وأدى النمو الأخير في التمويل الإسلامي إلى زيادة الطلب على المؤسسة لتقديم طيف واسع من الحلول المالية الموافقة لأحكام الشريعة بقصد سدّ الاحتياجات المتنوعة للعملاء والأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي. وتقدّم المؤسسة، في إطار التزامها الراسخ بتطوير صناعة التمويل الإسلامي في البلدان الأعضاء فيها، طولًا مصممةً خصيصًا للمؤسسات المالية تيسيرًا لعملية اندماجها في التمويل الإسلامي الذي يتضمن إما تحويل بنك تقليدي بالكامل إلى بنك إسلامي، أو استحداث نوافذ إسلامية، أو تأسيس شركات إجارة إسلامية، أو توفير التدريب الإداري الرفيع المستوى وتنمية القدرات في مجال الصيرفة الإسلامية.

وإضافة إلى ذلك، تمكن المشروع من ضمان مشاركة ثلاثة بنوك تجارية محلية لأداء دور مدير المنح في إطار المشروع. وهذه البنوك هي: بنك جيز بي إل سي، من ترست بنك ليمتد، وويما بنك بي إل سي. وهنا أيضًا سبق للمؤسسة (2018-2020) أن أدت دورًا رائدًا خلال مرحلة العناية الواجبة وتقييم الشركاء المعنيين. وفي سنة 2021، قدّمت مساهمات كبيرة على الصعيد القانوني لإنجاز أحكام الاتفاقية مع كل بنك على حدة.

وبعد اكتمال دورات تدريب المستفيدين بطول نهاية سنة 2021، يتوقع مشروع برنامج مساعدة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود لفائدة النساء في نيجيريا تكثيف عملياته بحلول بداية سنة 2022. ويتوقع أن تشرع ثلاثة بنوك شريكة وبنك الصناعة في فحص المستشارين المعنيين بخطة استمرار العمل (يتوقع أن يبلغ عددهم حوالي 540 من مجموع عدد المتدربين)، وبعد ذلك سيشرع المشروع في صرف المنح المقابلة ومراقبة الصرف السليم للمنح خلال الفترة المتبقية من سنة 2022 وأوائل سنة 2023.



إطلاق برنامج مساعدة المنشآت ذات القيمة المضافة على الصمود لفائدة النساء في نيجيريا وحلقة العمل الترويجية في إيدو بنيجيريا في يوليو 2021

بناء القدرات في مجال التمويل الإسلامي: عقد

طقة عمل تدريبية في مجال التمويل الإسلامي وتنظيم برنامج تدريب في مجال نقل المعارف والخبرات مع بنك الوفاق، وهو بنك إسلامي شريك في تونس.



إدارة المخاطر: إعداد إطار عمل مخصص لإدارة المخاطر على أساس أفضل الممارسات الدولية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية) وإرشادات البنوك المركزية، والمخاطر المحددة الأهلية في أعمال الصيرفة الإسلامية.



المحاسبة: إرشاد فرق مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة بشأن معالجة السجلات المحاسبية للمنتجات المصرفية الإسلامية للنوافذ الإسلامية.



التسويق: إعداد استراتيجية تسويق واتصال متكاملة للنافذتين الإسلاميتين الجديدتين.



وخلال عملية إدارة المشروع، أدت المؤسسة مهام عديدة في الموقع لضمان جودة الخدمات الفنية المقدمة إلى مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة.

وستسمح النوافذ الإسلامية للبنوك بتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الموافقة للشريعة الإسلامية في المنطقة. وستشارك في تعزيز معدّل انتشار البنوك في السنغال ومالي، وإيجاد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتوفير مصدر جديد للودائع. ومن المتوقع أن يؤثر تدخل المؤسسة ومشاركتها في أربعة أهداف على الأقل من أهداف التنمية المستدامة، منها الهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 9 (الصناعة، والابتكار، والبنية التحتية)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).



تقدم المؤسسة حلولاً مهمة خفيظاً للمؤسسات المالية لتسهيل عملية دمجها في التمويل الإسلامي.



ووقّعت المؤسسة تكليفين بتقديم المساعدة الفنية إلى مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة لإنشاء نافذتين إسلاميتين لفرعيهما القائمين في السنغال ومالي. وساعدت المؤسسة البنوك من خلال عملية إنشاء نوافذها الإسلامية بتوفير حلّ متكامل يشمل على ثماني ركائز:

تطوير المنتجات: تطوير منتجات مصرفية موافقة لأحكام الشريعة لتحصيل الودائع وتوفير التمويل، وإعداد وثائق شاملة للمنتجات الموصى بها (تشمل العقود، والاستثمارات، والمبادئ التوجيهية للتمويل الإسلامي).



الحوكمة الشرعية: إعداد إطار الحوكمة الشرعية للنافذة الإسلامية، وتقديم المساعدة على تفعيل الهيئة الشرعية.



الخزائنة: إعداد سياسات الخزائنة المتعلقة بالسيولة، وإدارة الأصول والخصوم، وإدارة المخاطر للنافذتين الإسلامية.



تكنولوجيا المعلومات: مساعدة البنك على تقييم وحدات التمويل الإسلامي وتنفيذها.



وفي سنة 2021، وقّعت المؤسسة ثلاثة تكاليف استشارية جديدة تتألف من عملية إدارة المسؤولية في المالديف وإصدارين مفتوحين لاحقين. وتندرج هذه التكاليف تحت تكليف أكبر للمؤسسة بإسداء المشورة إلى المالديف بشأن إنشاء برنامج حكوك بقيمة مليار دولار أمريكي. وفي 29 مارس 2021، أصدرت المؤسسة حكوكاً مدتها خمس سنوات بقيمة 200 مليون دولار أمريكي تُدفع عنها قسائم بنسبة 9.875%، مع تأدية المؤسسة دور مدير رئيسي مشارك. وبعد ذلك، أتت المؤسسة بنجاح عملية بيع إضافية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي في أواخر أبريل 2021. وأنفق جزء من العائدات لتمويل عروض العطاءات البالغة 76.8% من سندات أوروبية (يوروبوند) المستحقة البالغة 250 مليون دولار أمريكي، التي يحل أجل استحقاقها في سنة 2022 وتمويل مشاريع إنمائية. وفي 21 سبتمبر 2021، حشد هذا البلد 200 مليون دولار أخرى من محفظة حكوك ثانية. وتم تجاوز الاكتتاب في إصدار سبتمبر ثلاث مرات، وشارك فيه مستثمرون من صناديق التقاعد، والبنوك، وصناديق التحوط، ومديري الأصول من أمريكا، وأوروبا، ودول شمال أوروبا، وآسيا، والشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك، سيمهد هذا الإصدار الطريق أيضًا للإدراج في مؤشر سندات الأسواق الصاعدة، الذي يُتوقع أن يوسع قاعدة المستثمرين في المالديف من خلال اجتذاب مستثمرين مؤسسيين.

وفي سنة 2021، برزت المؤسسة باعتبارها فاعلاً نشطاً في سوق الحكوك الخليجية، إذ أدت أدواراً رئيسية باعتبارها مديراً رئيسياً ومرتبياً مشاركاً في أربع مؤسسات مالية في المنطقة، إضافة إلى إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. واستطاعت المؤسسة أيضًا الاضطلاع بدور في إصدار حكوك مجموعة البنك باعتبارها مديراً رئيسياً ومرتبياً مشاركاً. وتمكنت المؤسسة، إجمالاً، من حشد 5.2 مليار دولار أمريكي من السوق في سنة 2021، مما جعلها تحتل المركز 13 على جداول بلومبرغ للحكوك الدولية والحكوك الدولية بالدولار الأمريكي. وتجاوز إجمالي إيرادات المؤسسة من استشارات الحكوك 10 ملايين دولار أمريكي في سنة 2021.

وفي سنة 2021، وقّعت المؤسسة ثلاثة تكاليف استشارية جديدة تتألف من عملية إدارة المسؤولية في المالديف وإصدارين مفتوحين لاحقين.



تقدم المؤسسة خدمات استشارية لإصدار
حكوك بقيمة
1 مليار دولار أمريكي
لحال جمهورية المالديف

3.3 المؤسسة تؤدي دوراً فاعلاً في إصدار الحكوك

كان يتوخى أن تكون سنة 2021 سنة تعافٍ، لكنّ التأثير المتعاقب لمتحورات كوفيد - 19 الجديدة فرض تحديات جديدة على البلدان والأعمال التجارية على حد سواء. لكنّ أسواق رأسمال الديون التقليدية والإسلامية شهدت موجة من النشاط في سنة 2021، استمراراً للزخم الذي بدأ خلال النصف الثاني من سنة 2020. وواظمت المؤسسات السيادية والشركات الاستفادة من المعدلات المنخفضة نسبياً المتاحة في السوق. وعلى وجه الخصوص، استفاد المصدرون ذوو العائد المرتفع من حشد أموال رخيصة نسبياً لأنّ هذه الأنواع من الإصدارات بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق بحلول نهاية سنة 2021.

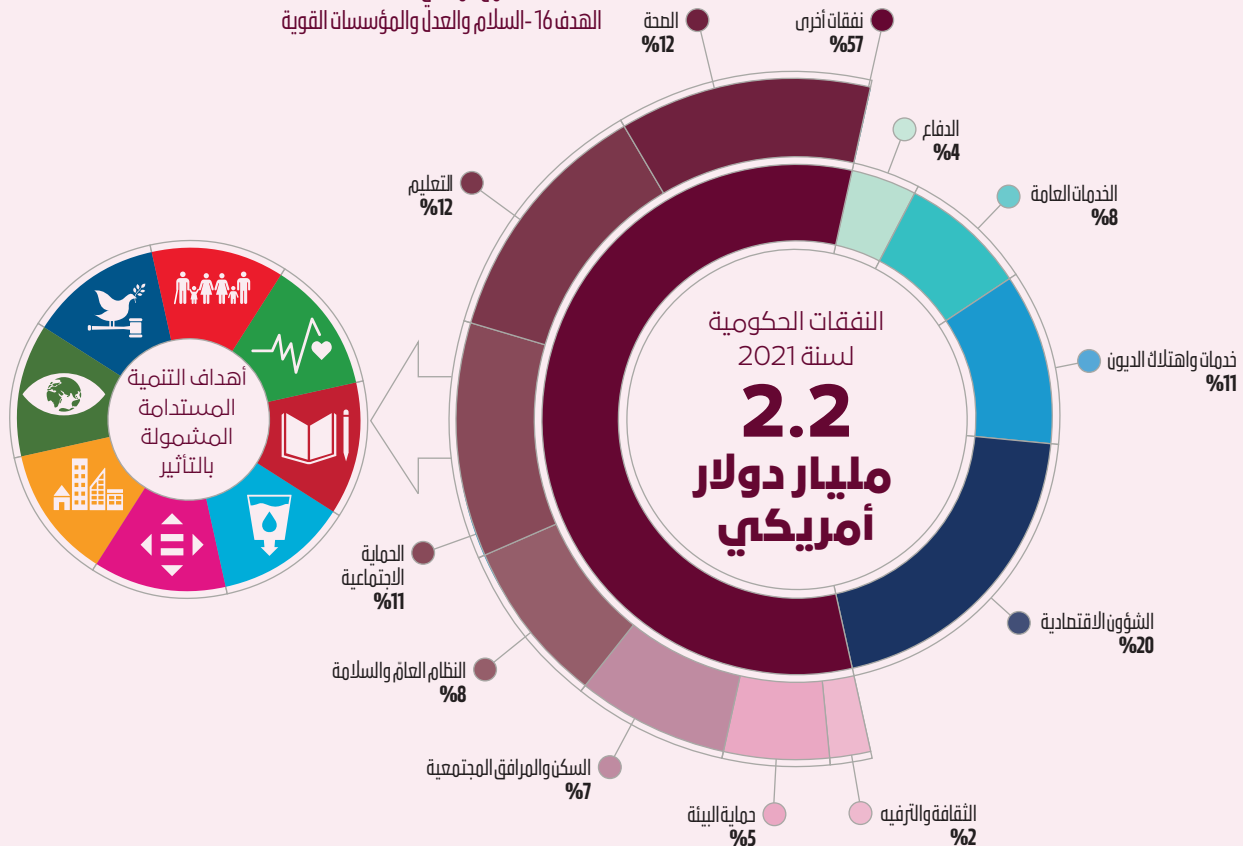
أتاح أيضا لحكومة المالديف خفض مدفوعات ديونها الخارجية لسنة 2022 وتمديد أجل استحقاق التزامات ديونها الخارجية.

التأثير الإنمائي الكبير لحكوك المالديف

أضيف إهدار حكوك المالديف إلى التمويل الخارجي الذي ناهزت قيمته 1.4 مليار دولار أمريكي (37% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2020) المستلم من شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف خلال سنة 2020. وأتاح هذا الإهدار التخفيف من فعوط السيولة الخارجية التي تفاقمت بسبب الانخفاض الحاد في النشاط السياحي الناتج عن جائحة فيروس كورونا. وأتاح أيضا لحكومة المالديف خفض مدفوعات ديونها الخارجية لسنة 2022 وتمديد أجل استحقاق التزامات ديونها الخارجية. وعلاوة على ذلك، يساهم إهدار الحكوك في التنمية المستدامة لبلد عضو يرتبط 57% من إنفاقه الحكومي لسنة 2021 ارتباطا مباشرا بأهداف التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالتأثير

- الهدف 1 - القضاء على الفقر
- الهدف 3 - الصحة الجيدة والرفاه
- الهدف 4 - التعليم الجيد
- الهدف 8 - العمل اللائق والنمو الاقتصادي
- الهدف 10 - الحد من أوجه عدم المساواة
- الهدف 11 - مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- الهدف 13 - العمل المناخي
- الهدف 16 - السلام والعدل والمؤسسات القوية



التزامنا التمويلي البالغ قيمته 250 مليون دولار أمريكي

كيف دعمنا عملاء القطاع والمجتمعات المحلية أثناء الجائحة

في بداية تفشي جائحة كوفيد - 19، اتخذت المؤسسة تدابير سريعة وجريئة للتواصل مع البلدان الأعضاء لضمان تلبية الاحتياجات المباشرة للقطاع الخاص بفعالية في أعقاب الاستجابة الطارئة التي أعلنت عنها مجموعة البنك، والتي كان يتوخى تنفيذها جمعياً بتقديم ما يقرب من 2.3 مليار دولار أمريكي. وخصصت المؤسسة بسرعة مبلغ 250 مليون دولار أمريكي من التمويل الطارئ لتقديم المساعدة أساساً في هيئة أدوات تمويل قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل. ويهدف هذا التمويل إلى مساعدة العملاء الحاليين والجدد الذين يمكنهم إظهار تأثير واضح في أعمالهم بسبب الجائحة، ولا سيما أولئك الذين يعملون في قطاعات الأغذية الزراعية والطاقة وغيرها من القطاعات الاقتصادية الضعيفة. وخصص من مجموع التمويل 200 مليون دولار أمريكي لخط التمويل للمؤسسات المالية والجهات الفاعلة في القطاع المتضررة من جائحة كوفيد - 19. وفي الوقت نفسه، خصص 50 مليون دولار أمريكي لاستثمارات في رأسمال المؤسسات المالية الإسلامية ومناقصات مختارة ترتبط ارتباطاً واسعاً بالرعاية الصحية والغذاء.

معلومات محدّثة بشأن سنة 2021

في نهاية سنة 2021، تلقت المؤسسة، في إطار خطة التحدي لجائحة كوفيد - 19، ما مجموعه 25 طلب تمويل رسمي بقيمة تفوق 300 مليون دولار أمريكي من أكثر من 20 بلداً عفوياً.

وأولت المؤسسة الأولوية للعملاء الحاليين من ذوي سجل السداد الجيد، والمؤسسات المالية المملوكة للدولة، والمؤسسات المالية الإنمائية الوطنية والإقليمية عند اختيار العملاء.

خط التمويل

بطلون نهاية سنة 2021، اعتمد في إطار هذه الخطة 12 معاملة خط تمويل بقيمة 169.2 مليون دولار أمريكي، حُرف منها 72.9 مليون دولار أمريكي كما هو مبين في الجدول.

حقوق الملكية

بطلون نهاية سنة 2021، اعتمدت معاملتان متعلقتان بالأسهم بقيمة إجمالية قدرها 19.2 مليون دولار أمريكي، حُرف منها 3.4 مليون دولار أمريكي كما هو مبين في الجدول.



وخصص من مجموع
التمويل 200 مليون
دولار أمريكي لخط التمويل
للمؤسسات المالية
والجهات الفاعلة في
القطاع الخاص المتضررة
من جائحة كوفيد - 19

الجدول 1.3: ملخص الاعتمادات والمهرقات في إطار خطة التحدي لجانحة كوفيد-19

العناصر	المبالغ	البلدان الأعضاء
قائمة المشاريع المتصلة بكوفيد-19 (خط التمويل، والأسهم)	أكثر من 300 مليون دولار أمريكي	من أكثر من 20 بلدا عضا
يشمل مجموع الاعتمادات حتى الآن: • خط تمويل لفائدة 12 مؤسسة مالية • المشاركة في أسهم مؤسسات ماليتين	188.4 مليون دولار أمريكي: • 169.2 مليون دولار أمريكي • 19.2 مليون دولار أمريكي	• بوركينا فاسو، ونيجيريا، والسنغال، وأوزبكستان، وتركمانستان، والكامرون، والمالديف، وأذربيجان • السنغال، وماليزيا
يشمل مجموع المهرقات حتى الآن: • خط تمويل لفائدة خمس مؤسسات مالية • المشاركة في أسهم مؤسسة مالية واحدة	76.3 مليون دولار أمريكي • 72.9 مليون دولار أمريكي • 3.4 مليون دولار أمريكي	• بوركينا فاسو، ونيجيريا، والسنغال، وأوزبكستان • السنغال

الجدول 2.3: خط التمويل

اسم المؤسسة	البلد	المبلغ المعتمد	حال الصرف
1. بنك كوريس الدولي	بوركينا فاسو	15 مليون يورو (17.7 مليون دولار أمريكي) في سبتمبر 2020	حرف بالكامل في ديسمبر 2020
2. بنك جاز	نيجيريا	10 ملايين دولار أمريكي في ديسمبر 2020	حرف بالكامل في مايو 2021
3. البنك الوطني للتنمية الاقتصادية	السنغال	12 مليون يورو (14.2 مليون دولار أمريكي) في أبريل 2021	حرف بالكامل في يونيو 2021
4. البنك الإسلامي للسنغال	السنغال	25 مليون يورو (29.5 مليون دولار أمريكي) في مايو 2021	حرف بالكامل في سبتمبر 2021
5. بنك أورينت فينانس	أوزبكستان	10 ملايين دولار أمريكي في مارس 2021	بدأ سريانه، في انتظار الصرف
6. إنفين بنك	أوزبكستان	10 ملايين دولار أمريكي في أبريل 2021	بدأ سريانه، في انتظار الصرف
7. ترست بنك	أوزبكستان	10 ملايين دولار أمريكي في أبريل 2021	حرف منه 1.5 مليون دولار أمريكي
8. بنك قشلق قريليش	أوزبكستان	15 مليون دولار أمريكي في أغسطس 2021	بدأ سريانه، في انتظار الصرف
9. بنك الدولة لتركمانستان	تركمانستان	10 ملايين دولار أمريكي في أبريل 2021	بدأ سريانه، في انتظار الصرف
10. افيرلاند فريست بنك	الكامرون	20 مليون يورو (22.8 مليون دولار أمريكي) في يوليو 2021	بدأ سريانه، في انتظار الصرف
11. بنك المالديف	المالديف	10 ملايين دولار أمريكي في أغسطس 2021	في انتظار توقيع الاتفاقيات
12. بنك توران	أذربيجان	10 ملايين دولار أمريكي في نوفمبر 2021	في انتظار توقيع الاتفاقيات
المجموع	8 بلدان أعضاء	169.2 مليون دولار أمريكي	72.9 مليون دولار أمريكي

الجدول 3.3: حقوق الملكية

اسم المؤسسة	البلد	المبلغ المعتمد	حال الصرف
1. بنك السنغال الإسلامي	السنغال	7.6 مليار فرنك غرب أفريقي (14.2 مليون دولار أمريكي)	حرف منه 3.4 مليون دولار أمريكي
2. المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة	مؤسسة فوق وطنية	5 ملايين دولار أمريكي	في انتظار الصرف
المجموع	بلدان عضا	19.2 مليون دولار أمريكي	3.4 مليون دولار أمريكي

بحلول نهاية عام 2021، تكون
المؤسسة قد تلقت ما مجموعه 25
طلباً رسمياً للتمويل بموجب حزمة
كوفيد - 19، تصل قيمتها إلى أكثر من

300
مليون دولار أمريكي
من أكثر من 20 دولة عضو



تاريخه، وافقت المؤسسة على 12 عملية
خطوط تمويل تعادل

169.2 مليون دولار أمريكي

وعمليتين للمساهمة في رأس المال
بقيمة 19.2 مليون دولار أمريكي في
إطار حزمة كوفيد - 19





سيعمل تمويل المؤسسة على تعزيز عمليات ألفكو ودعم احتياجات أعمالها مع الانتعاش الاقتصادي وانتعاش سوق السفر العالمي

ويتألف أسطول شركة ألفكو من 79 طائرة إيرباص وبوينغ مؤجرة لـ 23 شركة طيران في 15 بلداً في الأمريكتين، وأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط. ويتألف دفتر العمليات المتبقية لشركة ألفكو من 68 طائرة بتقنية جديدة من إيرباص وبوينغ. ومن المقرر أن تتم عمليات التسليم بين سنتي 2022 و2028.

ولئن كان قطاع الطيران يؤدي دوراً حاسماً في الربط العالمي والتنقل، فضلاً عن النمو الاقتصادي، فقد كان هذا القطاع أحد أكثر القطاعات تضرراً خلال الجائحة، إذ عانت شركات الطيران من اضطراب هائل وانكماش هادئ. ومن المتوقع أن يعزز تمويل المؤسسة عمليات شركة ألفكو ويدعم متطلبات أعمالها في ظل الانتعاش الاقتصادي وانتعاش السفر العالمي. وستمكن التسهيلات التمويلية لشركة ألفكو من الاستعداد على نحو أفضل لاستيعاب الطلب المتزايد المتوقع على الركاب الدوليين بسبب التيسير الكبير للتدابير التقييدية واستعادة الثقة.

4.3 دعم فاعلٍ رائدٍ في سوق تأجير الطائرات

في ظل وضع حافل بالتحديات، انضمت المؤسسة، بالتعاون مع بيت التمويل الكويتي كإيصال بصفاتها المرئب الرئيسي، إلى تمويل جماعي مدته أربع سنوات بقيمة 75 مليون دولار أمريكي على أساس تمويل مرابحة السلع لفائدة شركة ألفكو لتأجير وتمويل الطيران ش. ("شركة ألفكو")، وغدت الممول الرئيسي لهذه الصفقة. وبلغ إجمالي مشاركة المؤسسة في هذا التمويل الجماعي 50 مليون دولار أمريكي.

وشركة ألفكو مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وتعمل وفقاً لمبادئ الشريعة، وهي شركة رائدة في تأجير الطائرات يقع مقرها في الكويت. ومن أهم المؤسسات المساهمة في شركة ألفكو بيت التمويل الكويتي، ومؤسسة الخليج للاستثمار، وشركة الخطوط الجوية الكويتية.

ستخفف تسهيلات خطوط تمويل المؤسسة من تأثير كوفيد - 19 على قطاع الزراعة في الكاميرون خاصة في دعم جهود الدولة نحو تحقيق الأمن الغذائي.



الكاميرون هي أكبر دولة متوسطة الدخل في وسط أفريقيا وواحدة من أكثر الاقتصادات تنوعاً في المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المؤلفة من ست دول. وتساهم الكاميرون حالياً بنسبة 45% من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولديها قطاعات حيوية في مجالات الغابات، والزراعة، والنفط، والتعدين. ويتألف النظام المصرفي الكاميروني من 15 بنكاً، منها بنك أي إف بي الذي أنشئ في سنة 1987. وقد نجح هذا البنك في ترسيخ مكانته الرائدة في القطاع المصرفي الكاميروني. وهو البنك الوحيد في الكاميرون الذي لديه نافذة إسلامية أنشئت بدعم من المؤسسة.

3.5 تعزيز قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكاميرون

في سنة 2021، قَدّمت المؤسسة خط تمويل جديد بقيمة 20 مليون يورو (22.8 مليون دولار أمريكي) إلى أفيرلاندر فريست بنك في الكاميرون في إطار آلية الدعم المالي التي خصّتها المؤسسة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي للتصدي لجائحة كوفيد - 19. وقبل هذه الآلية الجديدة، استفاد هذا البنك من خطي تمويل من المؤسسة بمبلغ إجمالي مقداره 28 مليون يورو، يشمل خط تمويل بقيمة 15 مليون يورو قُدّم في سنة 2016 (سُدّد بالكامل)، وخط تمويل بقيمة 13 مليون يورو قُدّم في سنة 2018، ومن المتوقع تسويته بالكامل بحلول مايو 2024.

وتندرج آلية المؤسسة الجديدة ضمن خط تمويل مجمع قيمته 40 مليون يورو موافق لأحكام الشريعة بترتيب من المؤسسة. وتولّى تجميع الرصيد المتبقي، البالغ 20 مليون يورو، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وهذا المشروع هو أول خط تمويل مشترك بين المؤسسة والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وهو أيضاً أول خط تمويل موافق لأحكام الشريعة يقضه المصرف، وهو متّسق مع حملته الرامية إلى النهوض بالتمويل الإسلامي في المنطقة. ووفقاً للاتفاقية، عيّن المصرف المؤسسة وكيل استثمار لاستخدام حصته من خط التمويل.

وسيوّجّه هذا التمويل الجماعي إلى مشاريع القطاع الخاص ذات التأثير الإيجابي الكبير في قطاع الزراعة، وهو أكبر مصدر لفرص العمل في الكاميرون. ويتمثل الهدف منه في التخفيف على نحو فعال من تأثير كوفيد - 19 في قطاع الزراعة في هذا البلد، ولا سيما في دعم جهوده الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى إيجاد فرص العمل والحفاظ عليها. وعلوّة على زيادة الوعي بالتمويل الإسلامي، من شأن قائمة المشاريع القوية التي ستموّل أن تمكّن المؤسسة من المساهمة بقدر كبير في الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، والهدف 2 (القضاء التام على الجوع)، والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 9 (الصناعة، والابتكار، والبنية التحتية)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).



الكامبيرون هي أكبر دولة
ذات دخل متوسط في
وسط إفريقيا ولديها قطاعات
ديناميكية مثل الغابات،
والزراعة، والنفط، والتعدين.



في ديسمبر 2021، وافقت المؤسسة
على خط تمويل بقيمة
5 ملايين دولار أمريكي
لطالب ليزينغ قروب جي إس سي لدعم
تنمية القطاع الخاص





6.3 تقديم خط تمويل بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي إلى مجموعة التاجير جي أس سي بما يعادله بالعملة المحلية في جمهورية كازاخستان

ستطلق المؤسسة أول برنامج حكوك بعملة تينغ في كازاخستان ضمن برنامج المؤسسة لتعبئة الموارد لدعم عمليات خط التمويل في كازاخستان وتطوير قطاعها الخاص. وأُعرب البنك الوطني لجمهورية كازاخستان، وهو بنكها المركزي، ومستثمرون آخرون عن استعدادهم للاكتتاب في الشريحة الأولى من إصدار الحكوك بالعملة المحلية تينغ. وستستخدم عائدات هذه الحكوك لتقديم خطوط تمويل إلى المؤسسات المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في كازاخستان لدعم تنمية القطاع الخاص. وسيحدد كل من الاستخدام والسداد بالعملة المحلية لكازاخستان.

ثمّ في ديسمبر 2021، اعتمدت المؤسسة خط تمويل بما يعادل بالعملة المحلية مبلغ 5 ملايين دولار أمريكي لفائدة شركة مجموعة التاجير جي أس سي. وقد أنشئت هذه المجموعة في سنة 2005 في ألماتي بكازاخستان، وهي عميل للمؤسسة لأول مرة، وتركز على توفير منتجات التاجير، وتخدم في المقام الأول المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مختلف الصناعات. وهي مدرجة في بورصة كازاخستان منذ سنة 2018.

وهذه المعاملة (إصدار المؤسسة حكوكا بالعملة المحلية وتشغيل خط التمويل) هي أول معاملة من نوعها تجربها المؤسسة، ويمكن تكرارها في بلدان أعضاء أخرى، مما سيمنح المؤسسة القدرة على التمويل بالعملة المحلية. لذلك، يتوخى التنفيذ الناجح لهذه المعاملة وإتمامها بما يمهد الطريق للمؤسسة لتوسيع نطاق عملياتها في البلدان الأعضاء فيها.

بعد جائحة كوفيد - 19، هناك حاجة ماسة لدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كازاخستان. ولذلك، ستتلقى المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مختلف الصناعات المتضررة من جائحة كوفيد - 19 الدعم من هذه الآلية. ويعد قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حاليًا إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة الكازاخستانية، وفق ما أعلن عنه رئيس كازاخستان، وهو ما يوافق استراتيجيتها العامة المتعلقة بتنويع الاقتصاد ليشمل القطاعات غير النفطية. وترمي استراتيجية الحكومة الطويلة الأجل إلى أن يمثل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة 50% من الاقتصاد بحلول سنة 2050. ويؤدي هذا القطاع دورا اجتماعيا كبيرا لأنه يوفر أكثر من 30% من فرص العمل في البلد.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الآلية بالعملة المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية: الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 9 (الصناعة، والابتكار، والبنية التحتية)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

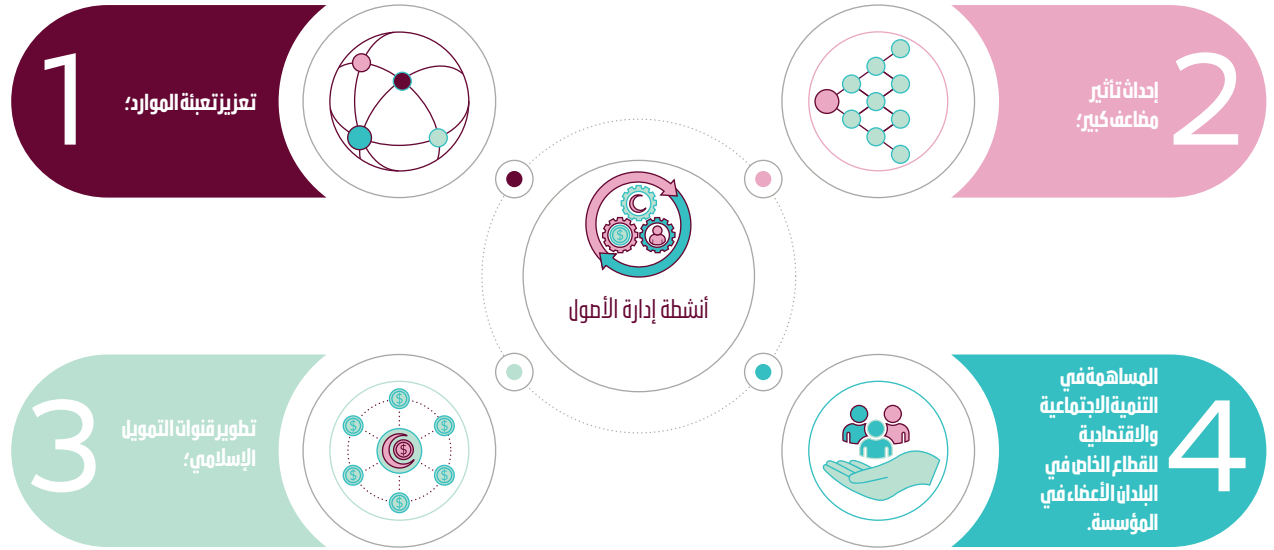
وسيمكن خط التمويل الذي تبلغ قيمته 5 ملايين دولار أمريكي بالعملة المحلية، والذي ستموِّله المؤسسة من خلال إصدار حكوك بالعملة المحلية لكازاخستان مجموعة التاجير من استحداث وتنمية محفظة الإجارة الإسلامية وعملياتها، إضافة إلى تعزيز ميزانيتها العمومية، والمساهمة في إيجاد فرص عمل مباشرة على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلا على توفير عائدات مالية للجهات المعنية، وزيادة الإيرادات الحكومية في شكل ضرائب. ولما كان خط التمويل هذا سيقدّم بالعملة المحلية لكازاخستان، فلن تتعرض مجموعة التاجير لمخاطر النقد الأجنبي أو ستكون هذه المخاطر في حدّها الأدنى.



7.3 أنشطة إدارة الأصول

الهدف الأساسي الذي ترمي إليه المؤسسة من أعمال إدارة الأصول هو تهيئة بيئة مواتية لنمو التمويل الإسلامي (من خلال برنامج إدارة الصناديق والخدمات الاستشارية للعملاء)، وبناء شراكات مع القطاع الخاص لتحقيق ما يلي:

الهدف الأساسي للمؤسسة من عمليات إدارة الأصول هو السعي لخلق بيئة مواتية لنمو التمويل الإسلامي.



1.1.7.3 صندوق المؤسسة لحصص الاستثمار

الهدف الرئيسي من صندوق المؤسسة لحصص الاستثمار هو تحقيق عائدات تنافسية ودورية من خلال القيام باستثمارات مجدية ومسؤولة اجتماعياً (بالدرجة الأولى في المؤسسات، والأدوات التجارية، والخزائن) بما يوافق مبادئ الشريعة وسياسة الصندوق المتعلقة بالاستثمار. ويعكف الصندوق حالياً على إنهاء بعض عملياته واستثماراته، وتدار هذه العملية بطريقة مصممة لحماية وتعظيم مصالح المستثمرين. وقد فاق أداء الصندوق، منذ إنشائه، في غالب الأحيان مؤشّره المرجعي، إذ حقق عائداً تراكمياً ناهز 141% للمستثمرين على مدى ما يقرب من 30 سنة من وجوده.

وبطول نهاية سنة 2018، خلّصت المؤسسة، بصفتهها مدير صندوق حصص الاستثمار، إلى أنّ الصندوق قد وصل مرحلة الإغلاق من حيث أهدافه. وبالنظر إلى عمره الطبيعي وشعور السوق، تقرر أن التصفية تصبّ في مصلحة مالكي حصص الصندوق. وفي سنة 2019، وافق جميع الشركاء المحدودين في صندوق حصص الاستثمار بالإجماع على خطة التصفية والإنهاء لبدء عملية منهجية لإنهاء وتسوية عمليات الصندوق واستثماراته.

1.7.3 برنامج إدارة الصناديق

الهدف الرئيسي من برنامج المؤسسة لإدارة الصناديق هو بناء أعمال المؤسسة باعتبارها شريكا عاما وتنفيذ منتجات (أو صناديق) جديدة "ذاتية البيع"، مع التركيز على الصناديق الداخلية الموافقة للكفايات الأساسية للمؤسسة وسجل إنجازاتها. وتشمل منتجاتنا الدخل الثابت، وأسواق رأس المال، والأصول البديلة متممة بخدمات استشارية للعملاء مصممة لتقديم طول مخصصة وفعالة لإدارة أصول العملاء، ومنها تطوير الأعمال، وإدارة المحافظ، والدعم المتعلق بالعمليات. ويتمثل الهدف الرئيسي في زيادة الاستفادة المالية من خلال تطوير منتجات جذابة وعالية الأداء تؤدي عائدات مثالية معذلة بحسب المخاطر، وتعزز أعمال الرسوم (أي تعبئة الموارد)، وتعزز التأثير الإيجابي. ويوجد حالياً صندوقان داخلياً ضمن هذا البرنامج، وهما صندوق المؤسسة لحصص الاستثمار، وصندوق المؤسسة لأسواق المال.

نفذت المؤسسة استراتيجية رئيسية منخفضة المخاطر من أجل تقليص تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان

ابتكارًا لسنة 2016 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - الشرق الأوسط وأفريقيا". وقد حقق الصندوق، منذ إنشائه، مصروفات مقدارها 3.0 مليارات دولار أمريكي في قاعدة متنوعة بفضل استراتيجية لتوزيع الأصول محكمة التصميم، وإطار المخاطر، وفريق ذي مراس في إدارة المحفظة، وفريق متخصص في علاقات المستثمرين قادر على الوصول إلى المؤسسات المستهدفة. وقد تأثر الصندوق للأسف - على تفوق أدائه - بخسارتين في نهاية سنة 2018: خسارة متعلقة بمطوّر، وخسارة ثانوية بسبب عملية وكالة مقيّدة موافقة لأحكام الشريعة فيما يتعلق بالوكيل والرعاي.

ويتطلع الصندوق حاليا إلى تعزيز علامته التجارية، وسياساته المتعلقة بالاستثمار، وأطر حوكمته لمواصلة جذب المستثمرين للعودة إلى الحجم السابق للأصول الخاضعة لإدارته. وفي ظل مناخ الاقتصاد الكلي المليء بالتحديات وتداعيات الجائحة، نفذت المؤسسة استراتيجية سليمة تركز على تقليل المخاطر داخل الصندوق عن طريق الحد بقدر كبير من تعرضه لمخاطر الائتمان، وقبول عوائد منخفضة مع تقليل هيكل مخاطر الصندوق. وكان الغرض من هذه التدابير حماية المستثمرين في المقام الأول من أي مخاطر سلبية من خلال الاستثمار في توظيفات قصيرة الأجل ومعاملات ذات مخاطر منخفضة وعائد جذاب. وأنهى الصندوق السنة بأصول قيد إدارته ناهز مقدارها 85.4 مليون دولار أمريكي وبعائد إجمالي نسبته 3.5%، متجاوزًا أهدافه على الرغم من الإدارة الحذرة والمتحفظة خلال السنة.

وأبرز ما أنجز حتى الآن في إطار خطة التصفية والإنهاء هو توزيع الصندوق (المؤسسة نيابة عن الصندوق) 86.2 مليون دولار أمريكي على المستثمرين (نقل عمليات تصفية الأسهم التراكمية، وعمليات التحصيل النشطة التراكمية من الفروض الأساسية والنقد الزائد)، وهو ما يمثل تقريبًا 66% من إجمالي الحصص في إطار فترة السنتين الأولية لسحب الاستثمارات والتصرف في الأصول الخاصة بخطة تصفية صندوق حصص الاستثمار وإنهائه. وعلى الرغم من التداعيات المرتبطة بمناخ الاقتصاد الكلي المليء بالتحديات وجائحة كوفيد - 19 في سنة 2020، نجح مدير الصندوق في تحقيق عمليات تحصيل تراكمية بلغت حتى تاريخه 35.7 مليون دولار أمريكي تتألف من ديون محظلة مقدارها 31.0 مليون دولار أمريكي وتصفية حقوق ملكية مقدارها 4.7 مليون دولار أمريكي. وأنهى الصندوق السنة بأصول قيد الإدارة ناهز مقدارها 24.0 مليون دولار أمريكي.

ومع مراعاة خطة المؤسسة لتصفية صندوق حصص الاستثمار وإنهائه، وقرب طول أجل سحب الاستثمارات والتصرف في الأصول في سنة 2021، تسعى المؤسسة، بصفتها مدير صندوق حصص الاستثمار، حاليًا للحصول على مقترحات من شركات ذات سمعة طيبة لتعيين استشاريين مستقلين للصندوق للقيام بأمور منها خدمة مالكي الحصص في تقييم ما تبقى من أصول غير سائلة لصندوق حصص الاستثمار التابع للمؤسسة ومباشرتها، وإدارتها، وتصفيتها، والسعي لإغلاق الصندوق على النحو الواجب مع الهيئات التنظيمية.

2.1.7.3 صندوق سوق المال التابع للمؤسسة

أطلقت المؤسسة صندوق سوق المال باعتباره استثمارًا أوليًا بقيمة 50 مليون دولار أمريكي في سبتمبر 2013. والصندوق حل مركزيًا للسيولة يلبى احتياجات المستثمرين والمؤسسات التي تبحث عن أدوات شديدة السيولة قصيرة الأجل، والحفاظ على رأس المال على المدى القريب، وزيادة الدخل. ويستثمر الصندوق في توظيفات بنكية قصيرة الأجل وأدوات ومخاطر مدرة للدخل منخفضة إلى متوسطة المخاطر، مثل مخصصات علاوات الصكوك (وإن كانت منخفضة) ابتغاء تحقيق عائد جذاب.

وظف صندوق سوق المال صندوق سوق نقدي ذا عائد معتدل، وفاق أدائه أداء صناديق الخزائن في فنته، وأدرّ عوائد تفوق بكثير العائد المستهدف خلال السنوات القليلة الأولى من تشغيله. وأدى هذا النجاح إلى زيادة رأس المال الذي جُمع من مستثمري الأطراف الثالثة، إذ زاد مقدار الأصول الخاضعة لإدارته إلى ما يقرب من 268 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 5.8 أضعاف رأس المال المستثمر بطول الربيع الأول من سنة 2016. وفي السنة نفسها، منحت مجلة الثروة والتمويل الدولية صندوق رأس المال التابع للمؤسسة جائزة "أفضل صندوق مفتوح ومرتمق العائد ووافق للشريعة (منذ التأسيس)" و"شركة إدارة الأصول الأكثر

2.7.3 برنامج إدارة الأصول

تستثمر المؤسسة في إطار برنامجها الخاص بإدارة المحافظ الأموال وتراقبها في الأسواق، في مختلف المناطق الجغرافية محل الاهتمام، مع التركيز بشدة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وترمي المؤسسة إلى تحسين فرص حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل في البلدان الأعضاء، وتقديم طائفة من المنتجات الاستثمارية المخصصة، ورأسمال المخاطر، والمساعدة الفنية من خلال الشراكة مع مديري الصناديق المحلية من الدرجة الأولى. ولدى المؤسسة حالياً استثمارات في ثلاثة صناديق: صندوق "ثمار" في تونس، وصندوق "أفاق" السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى صندوق المؤسسة العالمي المستدام. وقد انتهت فترة الاستثمار الخاصة بصندوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو الآن في مرحلة التخارج من الكيانات الأساسية المستثمر فيها.

1.2.7.3 صندوق المؤسسة العالمي المستدام

صندوق المؤسسة العالمي المستدام ("الصندوق العالمي المستدام") صندوق موافق لأحكام الشريعة يدار بفاعلية، ويركز على المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحكومة، ويستهدف الأسهم العالمية المدرجة التي تستخدم مزيجاً من الاستراتيجيات التي تعتمد على ألفا وبيتا في مختلف أسواق رأس المال. وتفخر المؤسسة بإطلاقها أحد أول صناديق الأسهم المدرجة الموافقة لأحكام الشريعة في المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحكومة وفضاء الاستدامة، التي تشهد نموًا، وأدّت حتى الآن علاوات مربحة وحققت أهدافاً في مجال تعبئة الموارد تفوق التزام المؤسسة بنحو 11 ضعفاً. وتدير هذا الصندوق مؤسسة ساتورنا كاييتال.

وبخصوص السنة التقويمية المنتهية في ديسمبر 2021، ارتفع سهم صندوق المؤسسة العالمي المستدام بنسبة 14.6%، مقارنة بنسبة 19.0% للمؤشر الإسلامي المرجعيّ ACWI MSCI. أما من حيث الأصول قيد الإدارة، فقد أنهى الصندوق السنة بـ 61.9 مليون دولار أمريكي، بارتفاع تراكمي في طاقفي قيمة الأصول نسبته 48% منذ إنشائه. وتنتج أداء الصندوق عن

أهم القطاعات الرئيسية التي تؤثر في أداء صندوق الاستخدام العالمي للمؤسسة هي تكنولوجيا المعلومات، والسلع الاستهلاكية، وخدمات الاتصالات

هيمنة الاستراتيجية الموافقة لأحكام الشريعة المتعلقة بتخصيص الأصول في المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحكومة والتوزيع القطاعي في القطاعات الدفاعية والرابطة. وكانت القطاعات الرئيسية التي تحرك الأداء هي تكنولوجيا المعلومات (+318 نقطة أساس، مساهمة نسبية)، والسلع الاستهلاكية (+45 نقطة أساس)، وخدمات الاتصالات (+33 نقطة أساس).

2.2.7.3 صندوق ثمار الاستثماري (تونس)

صندوق ثمار الاستثماري صندوق مغلق موافق لأحكام الشريعة، تبلغ قيمة الأصول الخاضعة لإدارته 25 مليون دينار تونسي (16.1 مليون دولار أمريكي بالسعر التاريخي في تاريخ إطلاق الصندوق). وقد وافق عليه مجلس السوق المالي التونسي. والهدف الاستثماري المتوخى من الصندوق هو توفير تمويل رأس المال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تونس، ويستهدف تخصيص نسبة 80% للشركات الخاصة و20% للشركات ذات التداول العام. وتدير الصندوق شركة الخليج المتحد للخدمات المالية - شمال إفريقيا، وهي شركة لإدارة الأصول أنشئت في نوفمبر 2008، وهي حاملة على ترخيص من سلطات سوق رأس المال التونسي، وتعمل تحت إشرافها.

واستثمرت المؤسسة ما مجموعه 10 ملايين دينار تونسي (5.2 مليون دولار أمريكي بالمعدلات التاريخية) وتمتلك 40% من الصندوق. واستثمر الصندوق منذ إنشائه 26.6 مليون دينار تونسي في 10 منشآت صغيرة ومتوسطة، فساعدتها على تحقيق النمو، والتوسع، وتحسين العمليات، والوصول إلى أسواق جديدة. والمحفظة متنوعة تنوعاً جيداً في قطاعات شتى، منها تكنولوجيا المعلومات، والأغذية والمشروبات، والسيارات، والرعاية الصحية، وقطاعات أخرى. وقد تم التخارج كلياً أو جزئياً من ثلاثة من هذه الاستثمارات حتى الآن.

وفي ديسمبر 2021، مدد مالكو الحصص عمر الصندوق سنة إضافية. وهذا آخر تمديد ممكن لعمر الصندوق. ويهدف الصندوق إلى التخارج من جميع الاستثمارات الأساسية في سنة 2022. وخلال فترة التمديد، سيواصل مدير الصندوق العمل عن كثب مع الشركات المستثمر فيها، والأخذ بالأساليب الفردية ابتغاء إنجاز عملية التخارج وتحقيق عوائد عالية لمالكي الحصص.

3.2.7.3 صندوق "أفاق" السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

صندوق "أفاق" السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة صندوق مغلق موافق لأحكام الشريعة يدير أهولاً بقيمة 400 مليون ريال سعودي (107 مليون دولار أمريكي)، وهو معتمد من هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.

والهدف الاستثماري المتوخى من الصندوق هو توفير تمويل رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة في تونس.



3.7.3 الخدمات الاستشارية للعملاء

خلال السنة الماضية، عملت المؤسسة من خلال أعمالها في مجال إدارة الأصول بنشاط على تطوير منتجات استشارية جديدة. والهدف من ذلك هو (1) تنفيذ التكاليفات الاستشارية للعملاء وتنميتها وإنجازها بما يوافق استراتيجية المؤسسة المتعلقة بنمو الرسوم، و(2) تعزيز نموذج عمل المؤسسة الخاص بإدارة الأصول من خلال تحديد الفرص التجارية الجديدة للشركات، و(3) زيادة مضاعف التأثير الإيجابي لمجموع منتجات إدارة الأصول الإسلامية وزيادة الانتشار. ويمكن تعريف مجالين محتملين للمنتجات الاستشارية على النحو التالي:

- **استشارات إدارة الأصول:** خدمات استشارية لمبادرات مختارة، منها إنشاء الصناديق، وتوطين الصناديق، واختيار مديري الصناديق، وإدارة الفعاليات، وغير ذلك؛
- **خدمات إدارة الصناديق:** تصميم مبادرات الصناديق المختلفة العاملة داخل البلدان الأعضاء المتفق عليها، وهيكلتها تلك الصناديق، وإطلاقها، وإدارتها.

وتابعت أعمال المؤسسة في مجال إدارة الأصول تطوير المنتجات في السنة الأولى من عملها، واشتغلت على اقتراحها الأول بشأن الاستشارات الشرعية لتمويل التجارة الذي تم إطلاقه. ومع أنّ هذه المهمة متخصصة، فإن المكافآت والخبرة المكتسبة من الترتيب الاستشاري ستمكّن المؤسسة من توفير أرضية وأساس لتطوير المزيد من المقترحات الجديدة لعملاء الأطراف الثالثة في بلداننا الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق بالعروض الأكثر شمولاً.

وهدفه الاستثماري هو توفير تمويل وسطي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو والتوسع في المملكة العربية السعودية. وتدير هذا الصندوق شركة ملز كاييتال، وهي شركة لإدارة الأصول تعمل بموجب أنظمة هيئة السوق المالية.

واستثمرت المؤسسة 100 مليون ريال سعودي (26.7 مليون دولار أمريكي) في سبتمبر 2013 وتمتلك 25% من الصندوق. وقد وزع الصندوق منذ إنشائه ما مجموعه 191 مليون ريال سعودي على 12 منشأة صغيرة ومتوسطة في المملكة العربية السعودية في هيئة مرابحة سلع وأسهم لتمويل النمو والتوسع في العمليات، والمحفظات متنوعة تنوعاً جيداً في قطاعات ستنى، منها الترفيه، والتعليم، والرعاية الصحية، وغير ذلك. وقد انتهت فترة الاستثمار في الصندوق في سبتمبر 2018، ويركز مدير الصندوق حالياً على عمليات التخارج، والتحصيل، والتوزيعات. ومنذ نهاية فترة الاستثمار، حقق مدير الصندوق عمليتي تخارج من الاستثمارات، وحقّق أرباحاً تخارجاً مضاعفاً مقداره 1.6 مرة.

وخلال الفترة الحالية، انخفض صافي قيمة أصول الصندوق، ويعزى ذلك في معظمه إلى توزيع أرباح على مالكي الحصص وكذلك بسبب نفقات الصندوق التي قابلها دخل في هيئة ديون مستردة. وانتهى العمر الأطلي للصندوق في سبتمبر 2021، وفتح تمديدًا لمدة سنة واحدة من قبل مالكي الحصص بما يوافق شروطه وأحكامه التي تسمح بتمديدته لمدة سنة واحدة.



4 أوجه التأزر والشراكات الخاصة بالمؤسسة



- **تعزيز التآزر بين كيانات مجموعة البنك: "بنك واحد، مجموعة واحدة، هدف واحد"** - أُقر بالتآزر داخل مجموعة البنك باعتباره مجالاً يتطلب تركيزاً أكبر ومبدأ إرشادياً محورياً في تنفيذ الاستراتيجية العشرية للبنك للفترة 2016-2025 ("الاستراتيجية العشرية"). وطوال سنة 2021، شاركت المؤسسة بنشاط في فريق **التنسيق التنفيذي للمجموعة وفريق تيسير التآزر داخل المجموعة** لصياغة **خطة تعزيز التآزر داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية** ومراجعتها وتنفيذها.



- **لجنة التنسيق الفني وإنجازاتها حتى الآن.** تعمل المؤسسة على نحو وثيق مع كيانات مجموعة البنك، ولا سيما المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، لتعزيز الشراكات والتعاون داخل المجموعة. وقد تحقق ذلك من خلال اجتماعات لجنة التنسيق الفني واجتماعات الرؤساء التنفيذيين للكيانات. وفي سنة 2021، اتفقت المؤسسة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية المشتركة بقصد تقوية التدخلات وزيادة حجم نشاط التمويل المشترك بين كيانات المجموعة، وهي المؤسسة، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وكانت سنة 2021 سنة ناجحة للجنة التنسيق الفني من حيث التدخلات، وقائمة الصفقات المشتركة، والاعتمادات. ونقل الرئيس التنفيذي للمؤسسة، بعد توليه رئاسة لجنة التنسيق الفني للاجتماعات الرؤساء التنفيذيين للجنة التنسيق الفني في سنة 2021، الرئاسة إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في سنة 2022.

تعاون المؤسسة مع العديد من الجهات المعنية لتحقيق قدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص في التنمية العالمية.

1.4 أوجه تآزر المؤسسة وجهودها التعاونية في سنة 2021

يتطلب الخروج من الجائحة والتركيز على التعافي الاقتصادي الكامل التعاون مع المجتمع العالمي. ونعتقد في المؤسسة أن الشراكات والتعاون المتعدد الأطراف ضروريان لاستباق التحديات الإنمائية العالمية الحالية والمستقبلية والتصدي لها على نحو مناسب.

وفي سنة 2021، استفادت المؤسسة من شبكتها القائمة من الشراكات التي تشمل بنوكاً إنمائية متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية، وصناديق الثروة السيادية، ومؤسسات مالية، وبنوك مركزية، واستشاريين فنيين. ومن أولويات المؤسسة الرئيسية تطوير القطاع الخاص من خلال توفير حلول التمويل والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة. وخلال سنة 2021، حدّدت المؤسسة العديد من الشركاء من ذوي التكاليف والأهداف المماثلة، وأقامت شراكات استراتيجية وبذلت العديد من الجهود التعاونية التي ستساعدنا على تحقيق تآزر دائم.

لجنة التنسيق الفني: أهم الإنجازات

عدد الحفقات
المشتركة بين أعضاء
لجنة التنسيق الفني

35+ <
بحلول نهاية سنة
2021



المبلغ الإجمالي للحفقات
المشتركة بين أعضاء لجنة
التنسيق الفني

1.8
مليار دولار بحلول
نهاية سنة 2021



عدد البلدان التي
تغطيها اللجنة
التنسيق الفني

19
بلدا عضوا



معاملات الحكوك التي
شارك فيها أعضاء لجنة
التنسيق الفني معا

9
صفقات
(617+ مليون دولار
أمريكي)



عدد ما نُظِم من
اجتماعات الرؤساء
التنفيذيين للجنة
التنسيق الفني

8
بحلول نهاية سنة
2021



عدد ما نُظِم من اجتماعات
لجنة التنسيق الفني

47
بحلول نهاية سنة 2021



• **البرنامج السعودي للتنمية وإعادة الإعمار في اليمن).**
كُلفت المؤسسة، إلى جانب المؤسسة الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار
والتأمين الصادرات، بتمثيل مجموعة البنك في المسار 5:
الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وتمكين القطاع الخاص.

• **الشراكات ومذكرات التفاهم الجديدة.** باشرت المؤسسة
ووقعت العديد من الاتفاقيات مع شركاء جدد في سنة
2021، تشمل اتفاقية خطوط التمويل لأفريقيا وآسيا مع
مجموعة سسي دي سبي بالمملكة المتحدة، واتفاقية مع
بنك التصدير والاستيراد الماليزي، وبنك التصدير والاستثمار
السعودي، وبنك تنمية التجارة على تقاسم قائمة المشاريع
والتنسيق المشترك. ووقعت المؤسسة أيضًا اتفاقية
بشأن خدمات الاتصال وبناء القدرات مع الأسواق الإسلامية
المحدودة، واتفاقية بشأن استشارات الحكوك مع ائتمان
ضمان البنية التحتية (InfraCredit) في نيجيريا، وسوق
الأوراق المالية الليبي، وشركة أذربيجان للاستثمار القابضة.
وأبرمت مذكرة تفاهم بشأن العلاقات العامة والإعلام مع
الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

2.4 المشاورات الاستراتيجية وطاقات
العمل مع مؤسسات تمويل التنمية،
والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف،
والمؤسسات المالية الإسلامية
بشأن فرص تعزيز التعاون.

في سنة 2021، نظّمت المؤسسة وشاركت في العديد من
المشاورات وطاقات العمل مع الشركاء، ومنها ما يلي:

البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية)



- نظّمت المؤسسة، في فبراير 2021، طقة عمل
مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
عرضت خلالها فرق المؤسسة المعنية بالتمويل المؤسسي
للبنية التحتية، وخطوط التمويل، والتمويل الجماعي، منتجاتها
على البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومنها خطوط
التمويل الموافقة لأحكام الشريعة، وهيكل التمويل الجماعي.
وناقشت المؤسسة مجالات التعاون مستقبلا في البلدان
الأعضاء المشتركة.



صندوق الاستثمارات العامة - في مايو 2021،



نظمت المؤسسة طقة عمل بين فريقها المعنيين بالتمويل المؤسسي بالأسهام والبنية التحتية وفريق الاستثمار العقاري في صندوق الاستثمارات العامة. وقدمت المؤسسة خلال الجلسة نبذة عن عروضها وأطلع صندوق الاستثمارات العامة المؤسسة على محفظة المشاريع الضخمة في المملكة العربية السعودية. ثم نظمت المؤسسة بالتعاون الوثيق مع صندوق الاستثمارات العامة، عدة جلسات تشاورية مع فرق قيادة مشاريع ضخمة مختارة يملكها صندوق الاستثمارات العامة لاستكشاف سبل التعاون المحتمل.

مؤسسة التمويل الدولية -



آسيا الوسطى - نظمت

المؤسسة في نوفمبر 2021

جلسة لتبادل المعارف مع مركز مؤسسة التمويل الدولية في طاجيكستان. وتبادلت مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة تجربتيهما في منطقة آسيا الوسطى، ومنها التحديات والفرص. وناقش فريقا المؤسسة ومؤسسة التمويل الدولية - آسيا الوسطى أيضا سبل التعاون في آسيا الوسطى على تمويل مشاريع البنية التحتية، وباشرا مناقشات على مستوى المعاملات في البلدان الأعضاء المشتركة. وأكد كل من فريقي المؤسسة ومؤسسة التمويل الدولية في آسيا الوسطى أهمية الاستفادة من الطلب المتزايد على التمويل الإسلامي في منطقة آسيا الوسطى.

نظمت المؤسسة جلسة لتبادل المعرفة مع مركز نشاط مؤسسة التمويل الدولية في كازاخستان في نوفمبر 2021



صندوق التنمية الوطني، المملكة العربية السعودية



- نظمت المؤسسة، في فبراير 2021، جلسة تشاورية مع صندوق التنمية الوطني حضرها فريقا قيادة المؤسسة والصندوق. وقدم الصندوق خلال الجلسة بعض المعلومات الأساسية عن حال الصندوق الوطني للبنية التحتية واستراتيجيته، وناقش سبل التعاون المحتملة بين المؤسسة وصندوق التنمية الوطني. وبعد ذلك، في نوفمبر 2021، نظمت المؤسسة جلسة تشاورية بين صندوق التنمية الوطني وفريق الفعالية الإنمائية التابع للمؤسسة لمناقشة إنشاء أطر تقييم التأثير والمنهجيات التي تأخذ بها البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف لتقييم التأثير الإنمائي. وخلال الجلسة، عرضت المؤسسة خبرتها ومنهجيتها لمساعدة صندوق التنمية الوطني على إعداد إطار تقييم التأثير بقصد تقييم ورصد تأثير قروض الصندوق وأنشطته في مجال الدعم في الاقتصاد السعودي.

مؤسسة التمويل الدولية - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -



نظمت المؤسسة

ومؤسسة التمويل الدولية على نحو مشترك طقتي عمل ناجحتين في فبراير وأبريل 2021 بمشاركة كبار ممثلي عمليات الديون والأسهام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخلال الجلسة الأولى، عرض الفريقان قدرات مؤسستيهما وحددا فرص الشراكة. وحدد فريقا مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة ثلاثة مسارات للشراكة، وهي: تمويل البنية التحتية والتمويل المؤسسي، وإقراض المؤسسات المالية، واستثمارات الأسهم المشتركة. وفي أبريل 2021، عُقدت طقات عمل إضافية مع فريقي التمويل المؤسسي للأسهام والبنية التحتية وفريق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمؤسسة التمويل الدولية. وناقشت المؤسسة ومؤسسة التمويل الدولية فرص التمويل المشترك وقائمة المشاريع في قطاعات عديدة، منها الرعاية الصحية، والتعليم، والتصنيع، والأسمدة الكيماوية، وإمكانية مشاركة قائمة المشاريع، وتقديم المؤسسة لبعض شركاء مؤسسة التمويل الدولية.



المؤسسة عضو في السوق الافتراضي لتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة الذي أطلق مؤخرًا والذي يعزز الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية والمستثمرين الرأئدين

سوق الأوراق المالية الليبي - في
سبتمبر 2021، نظمت المؤسسة طقة عمل
افتراضية للترويج لما تقدّمه من خدمات
استشارية في مجال الكوك، حول موضوع "الكوك بالعملة
المحلية"، وذلك بالتعاون مع سوق الأوراق المالية الليبي. وحضر
هذه الحلقة العديد من البنوك التجارية والإسلامية في ليبيا.
وركّزت طقة العمل على دعم سوق الأوراق المالية الليبي
ومساعدته على إيجاد بديل إسلامي لأذون الخزانة ومنتج
إسلامي لإدارة الفوائض المالية من السيولة، وذلك في ظل
الزيادة الحالية في عدد البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية
المنبثقة عن البنوك التقليدية. وتناولت طقة العمل أيضًا منهجية
المؤسسة في تطوير المنتجات الإسلامية لأسواق المال
والأسواق المالية، وهياكل الكوك، ومعايير اختيار الأصول،
وألية تسعير الكوك، ومناقشات الكوك المطية. وحققت
طقة العمل نجاحا باهرا، وحضرها جمهور عريض من المتخصصين.



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - في سبتمبر
2021، نظمت المؤسسة جلسة لتبادل المعارف
بين مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في
إسطنبول ونائب المدير العام لشركة الخليج المتحد



للخدمات المالية (شمال أفريقيا) لمساعدة برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي على جمع البيانات لدراساتها بشأن "منظومة
الاستثمار المؤثر في تونس" لتقييم الإمكانيات العامة لسوق
الاستثمار المؤثر في تونس وتحديد الجهات المعنية الرئيسية،
والفرص، والتحديات فيما يخص تطوير منظومة الاستثمار المؤثر
في تونس.

في سنة 2021 ، حقق التحالف ككل ثلث هدفه البالغ 4 مليارات دولار أمريكي

التحالف من أجل تعافى مستدام وشامل للقطاع الخاص. منذ نوفمبر 2020، غدت المؤسسة جزءاً من التحالف بالشراكة مع بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية لغرب أفريقيا، والمؤسسة الكندية لتمويل التنمية (FinDev Canada)، والمؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية، ورابطة المؤسسات المالية الأوروبية للتنمية نيابة عن جميع المؤسسات الأعضاء فيها: BIO (بلجيكا)، وBMI (بلجيكا)، وCDC (المملكة المتحدة)، وCofides (إسبانيا)، وDEG (ألمانيا)، وFinnfund (فنلندا)، وFMO (هولندا)، وIFU (الدنمارك)، وNorfund (النرويج)، وOeEB (النمسا)، وProparco (فرنسا)، وSifemg (سويسرا)، وSimest/CDP (إيطاليا)، وSofidg (البرتغال)، وSwedfundg (السويد). وفي سنة 2021، حقق التحالف ككل ثلث هدفه البالغ 4 مليارات دولار أمريكي. وخلال هذه المدة، التزم الموقعون مجتمعين بتقديم 1.27 مليار دولار أمريكي لتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، والدعم المشترك من خلال المساعدة الفنية التي فاق مقدارها 7 ملايين دولار أمريكي. وفي إطار الجهود المبذولة لبلوغ المستهدف فيما يخص التمويل المخصص للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، وهو 4 مليارات دولار أمريكي، شاركت المؤسسة في إعداد التقرير السنوي للتحالف وتبادل المعلومات بشأن مساهمته في القارة الأفريقية.

يجمع المنتدى شبكة عالمية تضم أكثر من 200 بنك، ومؤسسة مالية غير مصرفية، وشركة للتكنولوجيا المالية

منتدى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة -



المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سنة 2020. ويجمع هذا المنتدى شبكة عالمية تضم أكثر من 200 بنك، ومؤسسة مالية غير مصرفية، وشركة للتكنولوجيا المالية، وبنك إنمائي من جميع أنحاء العالم لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبادل المعارف، وتغيير السياسات، وإقامة الشراكات المؤثرة. والمؤسسة أيضاً عضو في السوق الافتراضي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي أطلق أخيراً والذي يعزز الشراكة مع الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية، والمؤسسات المالية، والمستثمرين. وفي سنة 2021، حضرت المؤسسة العديد من دورات السوق الافتراضي وقدمت نبذة عن منتجاتها وعروضها. وإضافة إلى ذلك، ساهم الرئيس التنفيذي للمؤسسة بفيديو عن أهمية التمويل الأخضر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عُرض في المنتدى العالمي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لسنة 2021.

اجتماع الشركاء في منتدى الاستثمار



الأفريقي - رُشحت المؤسسة لتمثيل مجموعة البنك في منصة المنتدى طوال سنتي 2020 و2021 وشاركت بنشاط مع الأعضاء المؤسسين للمنتدى ورعاية المشاريع لحفقات التمويل المشترك التي أنشأتها منصة إعداد صفقات المنتدى. وفي سنة 2021، عملت المؤسسة وشركاء آخرون في المنتدى في سبيل إنشاء شبكة إعداد الصفقات. وهذه الشبكة ستكون بمثابة منصة منشأة تحت رعاية المنتدى لبلوغ هدف شامل يتمثل في تقدّم المشاريع من مرحلة المفهوم إلى القابلية للتمويل. وستعمل الشبكة أيضاً على زيادة تركيز الشركاء في المنتدى وتعميم هذا النشاط الحاسم القادر على إحداث تأثيرات إيجابية كبيرة في القارة الأفريقية.

دفع عجلة التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الشمول المالي الرقمي



المستدامة الأكثر تفرزا من الجائحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، على الأمد القريب أو البعيد، مما ينشئ نمطا جديدا من الترابط فيما بينها.

ومن الآثار الإيجابية الرئيسية لجائحة كوفيد - 19 دوزها في تسريع التحول الرقمي في الصناعة المالية. فقد أثبت البحث التجريبي أنه بدون التطوير المناسب للتكنولوجيا الرقمية ونشرها، سيعجز العالم عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمور المشجعة أن ظهور شركات التكنولوجيا المالية وخدماتها المتكاملة وعملياتها وبنيتها التحتية وعملياتها ساهم مساهمة إيجابية في خطة الشمول المالي. والشمول المالي هدف مهم من أهداف التنمية المالية. وبناء على ذلك، فقد عُدّ عامل تمكين رئيسي لبلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى في خطة سنة 2030، إذ ألقى عليه الفوق باعتبارها مقمدا في

لتحقيق التعافي بعد الجائحة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المستقبلية، من المهم فهم تأثير جائحة كوفيد - 19 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون إطار أهداف التنمية المستدامة أداة مفيدة إن دمج دمجها حديدا في تدابير ما بعد الجائحة وخطط التعافي، بل يمكن أيضا أن يكون فرصة جيدة لتحقيق التآزر بين خطط متعددة في سبيل مستقبل مستدام.

ولئن كان من الصعب تحديد جائحة كوفيد - 19 تحديدا كميا، فمن المرجح أن يكون لها تأثير سلبي شديد في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. فهي لا تنطوي فقط على خطر إعاقة المكاسب التي تحققت في العديد من المجالات أو عكس اتجاهها، بل قد تفاقم أيضا المستويات المرتفعة من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وما رأيناه في الفترة التي سبقت الجائحة هو أنه على الرغم مما أحرز من تقدم، لم يكن العمل في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتقدم بالسرعة المطلوبة. ووفقا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد في سنة 2020، حتى قبل تفشي الجائحة، لم يكن يحرز تقدّم لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بطول سنة 2030.

وإضافة إلى ذلك، أدت الظروف غير العادية التي أحدثتها جائحة كوفيد - 19 إلى تكثيف الترابط بين الأهداف. فعلى سبيل المثال، جعلت الجائحة التقاطع بين تحديات الصحة والاستدامة أوفج. ويمكن أن يؤثر البطء في تنفيذ أهداف التنمية

يتمثل أحد الآثار
الإيجابية الرئيسية
لجائحة كوفيد - 19 في دوره
في تسريع التحول الرقمي
في الصناعة المالية.

المؤسسة تقود ركيزة الاستثمار في إطار برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية. هذا البرنامج برنامج إقليمي



لتشجيع التجارة غايته التصدي لبعض التحديات التي تواجه تعزيز التجارة بين المنطقتين. ومن المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى زيادة الاستثمارات والتجارة بين المنطقتين العربية والأفريقية ويشمل أبعادًا مختلفة، منها تمويل البنية التحتية، والاستشارات، والمساعدة الفنية. ويتمحور دور المؤسسة على ركيزة الاستثمار. وخلال سنة 2021، عملت المؤسسة على خطوط التمويل والتمويل الأجل مع مكون البرنامج، وشاركت في تمويل ثلاثة خطوط تمويل مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، منها خط تمويل بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي لبنك النصب الأول للمدينة في نيجيريا، وخط تمويل بمبلغ 20 مليون يورو لبنك أيرلاند فريست في الكاميرون، وخط تمويل بمبلغ 20 مليون دولار لبنك التتويج التجاري في نيجيريا.

انضمت المؤسسة إلى المجلس الاستشاري المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة للمجالس العالمية المعنية بأهداف التنمية المستدامة في سنة 2021.

والمجالس العالمية المعنية بأهداف التنمية المستدامة مبادرة من مبادرات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي شبكة فريدة متعددة التخصصات مؤلفة من طائفتين من الحكومات، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص يجتمعون لتبادل الممارسات المبتكرة ومناقشة التنفيذ الإبداعي لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على الصعيدين الوطني والعالمية. وقد أطلقت المجالس العالمية في فبراير 2018 خلال القمة العالمية للحكومات في دبي، ويقف أعضاء المجلس خطة عمل لمدة سنتين مستفيدين من شبكاتهم، وخبراتهم، وتأثيرهم، لتسهيل الشراكات الجديدة بين الحكومات والكيانات الأخرى لتنفيذ طولهم المبتكرة. وهناك فترة جديدة جارية ستمتد من سنة 2021 إلى سنة 2023. وفي سبتمبر 2021، انضمت المؤسسة إلى المجلس الاستشاري المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة بفتحها عضواً في فريق الخبراء هذا. ويتمثل الهدف في المساعدة على تصميم المبادرات التي أطلقتها مجالس أهداف التنمية المستدامة الأخرى وتنفيذها وتوسيع نطاقها من خلال منحها فرصة الاستفادة من المعارف وشبكة الأعضاء، وتعبئة مصادر التمويل بلوغ النتائج المستهدفة من هذه المبادرات وتحسينها.

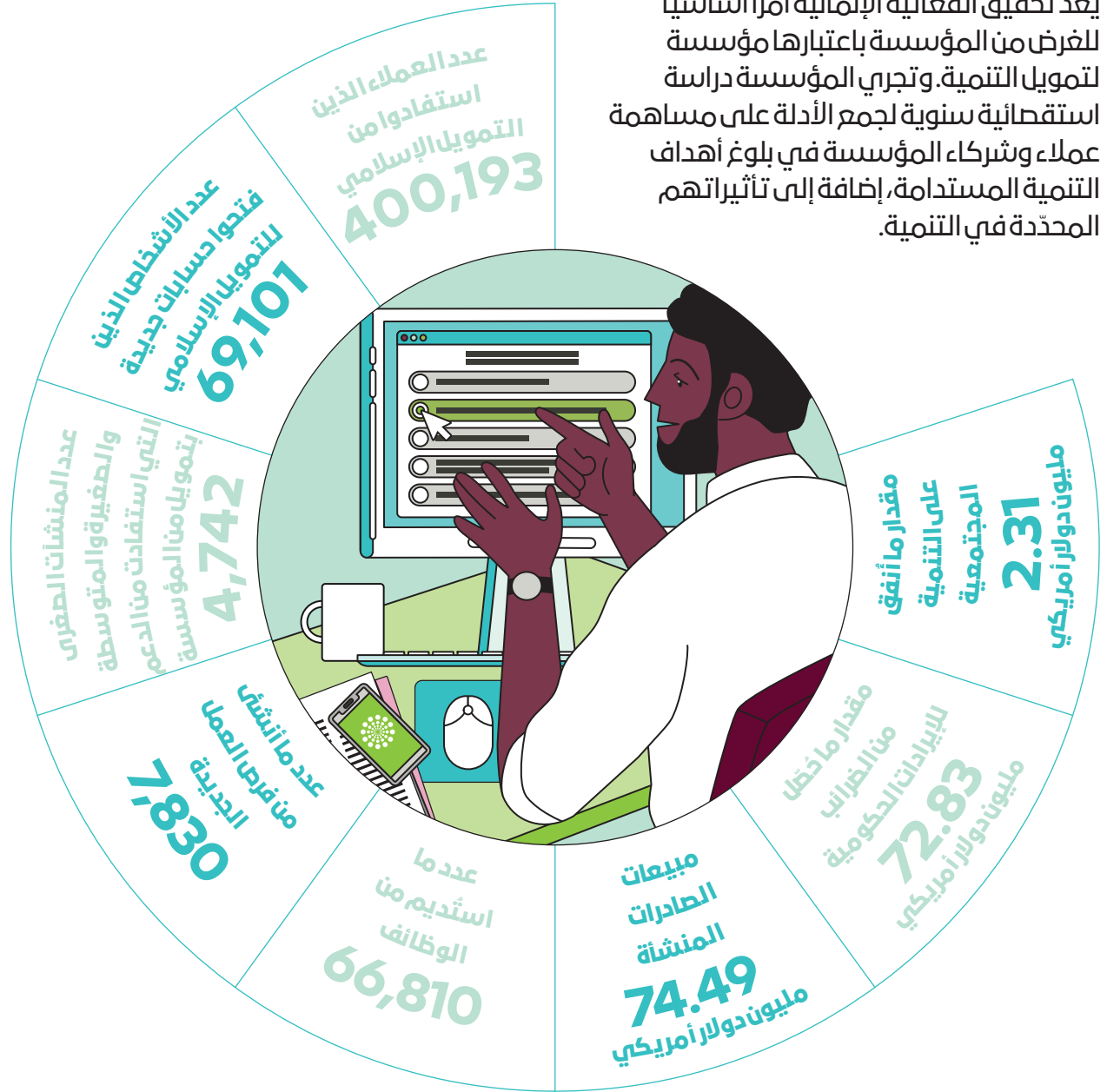
ثمانية من الأهداف السبعة عشر. وفي هذا الصدد، تساهم التكنولوجيا المالية وغيرها من الخدمات المالية الرقمية الشاملة في تحقيق الشمول المالي، ومن شأنها أن توفّر منافع جمة للسكان الأقل استفادة من الخدمات.

وللتغلب على تحديات الشمول المالي وتوسيع نطاق الاستفادة من التمويل، أنشأت المؤسسة منصة المعلومات المالية ابتغاء تعزيز فرص الاستفادة من الخدمات المالية في الأسواق المالية الأقل استفادة من الخدمات في البلدان الأعضاء فيها، وفي القلب منها التكنولوجيا المالية. وسيققق قطاع التكنولوجيا المالية كفاءة تشغيلية عليا ويوفر تجربة عملاء فائقة. وسيؤدي ذلك إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وهو هدف رئيسي من أهداف خطة التنمية لمجموعة العشرين. وستقود التكنولوجيا المالية الابتكار وتخدم الاحتياجات التمويلية لعدد أكبر من السكان. وسيفتح ذلك القطاع أمام الجهات الفاعلة القاعدة في مجال التكنولوجيا المالية، ويزيل العقبات التي تعيق نمو شركات التمويل، وبتح فرص التمويل أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من انتشار الرهن العقاري. وعلاوة على ذلك، سيعمل قطاع التكنولوجيا المالية على تحسين فرص الاستفادة من التمويل وتعزيز عروض المنتجات لتلبية احتياجات السكان غير المتعاملين مع البنوك أو الأقل استفادة من الخدمات على نحو أفضل.



3.4 نتائج الدراسة الاستقصائية للمتحدة للإنمائية لسنة 2021

يعدّ تحقيق الفعالية الإنمائية أمرًا أساسيًا للغرض من المؤسسة باعتبارها مؤسسة لتمويل التنمية. وتجري المؤسسة دراسة استقصائية سنوية لجمع الأدلة على مساهمة عملاء وشركاء المؤسسة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى تأثيراتهم المحددة في التنمية.



ملحوظة: شملت الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن الفعالية الإنمائية، التي تجريها المؤسسة، أسئلة محددة بشأن مساهمة المشاريع التي دعوتها المؤسسة في أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية لسنة 2021.

4.4 المكافآت والجوائز التقديرية

أفضل مساهم في صناعة التمويل الإسلامي

مركز الهدى للحيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي

"حفقة العام في الكويت" عن إصدار حكوك بنك الكويت الدولي من الفئة الثانية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي

مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2021

"حفقة السنة في مجال التأثير الاجتماعي/الاستثمار المسؤول اجتماعيا/المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحكومة" عن الحكوك المستدامة للبنك الإسلامي للتنمية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي

مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2021

"حفقة السنة العابرة للحدود" و"حفقة السنة في باكستان" لسنة 2019 عن آلية التمويل المزدوجة العملة لمشروع الطاقة الريحية بقدرة 50 ميغاوات لفائدة ناسدا للطاقة الخضراء

مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2020

المساهمة المتميزة في الابتكار المالي العالمي المسؤول في المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحكومة لسنة 2019
مجلة كاييتال فاينانس إنترناشيونال 2019

أفضل برنامج لتنمية رأس المال البشري لسنة 2017

الجوائز العالمية في التمويل الإسلامي (GIFA)

الصفقة السيادية لسنة 2016
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2017

المؤسسة الأكثر تميزا للمساهمة في التمويل الإسلامي
منتدى كوالالمبور للتمويل الإسلامي 2015

"حفقة السنة في أفريقيا" عن إصدار الحكوك السيادية الأولى بقيمة 100 مليار فرنك أفريقي في جمهورية السنغال في يوليو

مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

"حفقة السنة العابرة للحدود" عن معاملة مرابحة السلم البارزة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي مع بنك طوكيو-ميتسوبيشي يو-إف جي في سبتمبر

مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

جائزة التميز للمساهمة المتميزة في تنمية التمويل الإسلامي في القطاع الخاص

قمة الحكوك لندن 2015

جائزة الاقتصاد الإسلامي - فئة المال والتمويل

غرفة دبي للتجارة والصناعة ومؤسسة تومسون رويترز 2015

جائزة أفضل مبادرة في التمويل الإسلامي

مجلة أفريكان بانكر 2015

أفضل بنك إثماني
سي بي أي فاينانشال 2015

التميز في تنمية القطاع الخاص الإسلامي - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2014

مجلة التمويل الدولي 2014

"أفضل مقدم للإجارة الإسلامية" و"أفضل مستشار في التمويل الإسلامي"

منظمة سي أم أو 2014

جائزة التميز في أعمال الحيرفة الإسلامية

مجلة أكويزيشن الدولية لسنة 2014

البنك الإسلامي للسنة

جوائز إي سي كيو العالمية لسنة 2014

أفضل مؤسسة لتنمية القطاع الخاص - الشرق الأوسط

جوائز أي أي آر للاقتصاد العالمي والاستدامة لسنة 2014

أفضل بنك إثماني

سي بي أي فاينانشال 2014

أفضل مبادرة مالية إسلامية

جوائز التميز لأكاديمية تتويج لسنة 2013

جائزة التميز المؤسسي لسنة 2012

المؤتمر العالمي للحيرفة الإسلامية لسنة 2012

5.4 المؤسسة في هور

بعد نجاح إطلاق مسابقة المؤسسة للتصوير الفوتوغرافي العام الماضي، بادرنا في عام 2021 إلى التواصل مع المصورين في جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 55 دولة من أجل إرسال أفضل هورهم إلينا.

مرفق هور مختارة في الصفحات التالية.









5

موظفونا

الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة
والدور الاستراتيجي لمجلس
إدارتنا، والقيادة العليا، والقوى
العامة الموهوبة يساهمان معا
في تشكيل مؤسسة متطلعة
للمستقبل مكرسة لتمكين
القطاع الخاص.

أعضاء مجلس الإدارة حتى نهاية سنة 2021



الأستاذة مفيدة حباب الله
الهرارقي



الأستاذ وسام جاسم العثمان



الأستاذ خليفة سار



الدكتور رامي أحمد



الدكتور بندر محمد حمزة جبار
(رئيس المجلس)



الأستاذ العزيز فايد



الأستاذ عبد الرحمن عبد الله
السكران



الدكتور فهد التركي



الدكتور حمد بن سليمان
الجارحي



الأستاذ إسماعيل علي مانيك

ملحوظة: شغل الدكتور بندر م. جبار منصب رئيس مجلس الإدارة حتى 5 أغسطس 2021.

2.5 مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مسؤول أساساً عن اعتماد السياسات، واستراتيجية العمليات، والموازنة، والسير العام لعمليات المؤسسة ضمن الصلاحيات المفوضة إليه من الجمعية العمومية. ويتألف مجلس الإدارة من 10 أعضاء (منهم الرئيس)، ويرأسه رئيس مجموعة البنك. أما الأعضاء الآخرون فهم ممثلو البنك، ومجموعات البلدان الأعضاء من أفريقيا، وآسيا، وبلدان آسيا العربية، والمؤسسات المالية العامة، وعضو دائم من المملكة العربية السعودية (يمثل أكبر مساهم بعد البنك).

ووفقاً لاتفاقية التأسيس، يجتمع مجلس الإدارة عندما تقتضي أعمال المؤسسة ذلك، وتمثل أغلبية أعضاء المجلس النواب القانوني لأي اجتماع، بشرط أن تمثل هذه الأغلبية على الأقل ثلثي مجموع القوة التصويتية للأعضاء. ويجوز أيضاً الدعوة إلى عقد اجتماع خاص في أي وقت من قبل رئيس مجلس الإدارة أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائه.

1.5 الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى سلطة لاتخاذ القرار. ويمثل كل عضو فيها بممثل معين، وتمثل وظائفها الرئيسية في وضع السياسات التي تنظم العمل، والإشراف العام على المؤسسة. ويجوز للجمعية العمومية أن تفوض إلى مجلس الإدارة ممارسة أي من صلاحياتها، باستثناء الصلاحيات المحجوزة للجمعية العمومية بموجب اتفاقية التأسيس.

4.5 لجنة المراجعة

يعيّن مجلس الإدارة لجنة مراجعة من بين أعضائه لمدة ثلاث سنوات. واللجنة مسؤولة عن الإشراف على الجوانب المالية وجوانب الرقابة الداخلية في المؤسسة، فضلاً على امتثالها لولايتها، وترفع تقاريرها باستنتاجاتها إلى مجلس الإدارة.

أعضاء لجنة المراجعة الميثيقة عن مجلس الإدارة حتى نهاية سنة 2021

- 1 الدكتور فهد التركي (رئيس)
- 2 الأستاذ خليفة سار
- 3 الأستاذ وسام جاسم العثمان
- 4 الأستاذ صالح مقبل الخلف (خبير مستقل)

ملحوظة: أعيدت تسمية لجنة المراجعة لتصبح لجنة المراجعة وإدارة المخاطر والامتثال في ديسمبر 2021.

5.5 الرئيس التنفيذي

يدير الرئيس التنفيذي، تحت الإشراف العام لرئيس مجلس الإدارة، أعمال المؤسسة اليومية. والرئيس التنفيذي مسؤول أيضاً عن تعيين مسؤولي المؤسسة وموظفيها. ويعتمد تمويل المؤسسة واستثمارها بالقدر الذي يأذن له به مجلس الإدارة. وقد عين مجلس الإدارة السيد أيمن أمين سحيني رئيساً تنفيذياً للمؤسسة في 23 ذو الحجة 1439هـ (سبتمبر 2018) لمدة ثلاث سنوات جُددت لاحقاً لمدة سنة واحدة.

6.5 الهيئة الشرعية للبنك

في سنة 2012، دُمجت الهيئة الشرعية للمؤسسة في الهيئة الشرعية للبنك فنشأ عن دمجها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك. والهيئة الشرعية مسؤولة عن تقديم المشورة لمجموعة البنك بشأن امتثال منتجاتها ومعاملاتها لأحكام الشريعة. وتتألف الهيئة من العلماء البارزين التالية أسماؤهم:

أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك حتى نهاية سنة 2021

- 1 الشيخ محمد تقي العثماني
- 2 الشيخ عبد الله بن المنيعه
- 3 الدكتور محمد الروكي
- 4 الدكتور محمد الشافعي
- 5 الدكتور بشير علي عمر
- 6 الدكتور أسيد كيلاني
- 7 الدكتور قطب مطفي سانو

ويكون لأعضاء مجلس الإدارة الذين يعيّنهم البنك أصوات البنك مقسّمة بالتساوي بينهم، ويحقّ لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الإدلاء بعدد من الأصوات يعادل عدد الأصوات المحتسبة لانتخابه والمخوّلة لأعضاء المؤسسة المنتخبين.

ويخوّل مجلس إدارة المؤسسة وفقاً لنظامها الداخلي ممارسة جميع صلاحيات المؤسسة، ما عدا الصلاحيات المحجوزة للجمعية العمومية، وكذلك وضع الشروط والإجراءات التي يجوز لرئيس مجلس الإدارة بموجبها تقديم شتى أنواع المسائل في إطار إجراء عاجل.

3.5 اللجنة التنفيذية

يعيّن مجلس الإدارة لجنة تنفيذية من بين أعضائه تقوم مقام هيئة سريعة لاتخاذ القرار، ولديها صلاحية اعتماد جميع عمليات التمويل والاستثمار، ومراجعة أداء الاستثمارات وعمليات التمويل الحالية، والتثبت من موافقتها للولاية الإنمائية للمؤسسة، وفحص التقدّم الذي أحرزته المؤسسة في أداء ولايتها المتعلقة بالفعالية الإنمائية، وفحص خطط عمل المؤسسة والتوصية بها، وفحص الميزانية السنوية للمؤسسة والتوصية بها، إضافة إلى الصلاحيات الأخرى التي يوكلها مجلس الإدارة إلى اللجنة التنفيذية.

وتتألف اللجنة التنفيذية من أعضاء لا يزيد عددهم عن ستة، ويخصّص من هذه المقاعد مقعدان دائمان لرئيس مجلس الإدارة وممثل البلد العضو الذي يملك أكبر عدد من أسهم المؤسسة (المملكة العربية السعودية)، على التوالي. ويتناوب أعضاء اللجنة التنفيذية على أساس سنوي، مما يتيح لجميع أعضاء مجلس الإدارة فرصة العمل في اللجنة.

أعضاء اللجنة التنفيذية حتى نهاية سنة 2021

- 1 الدكتور بندر حجار (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
- 2 الدكتور فهد التركي
- 3 الدكتور راهمي أحمد
- 4 الأستاذ خليفة سار
- 5 الأستاذ إسماعيل علي مانينج

إدارة المؤسسة حتى نهاية عام 2021



الأخ عمر هاشم



الأخ عبد الله الخطيب



الأخ إقبال دارديا



الأخ عامر حسين خان



الأخ أيمن سجياني

5.7 هيئة إدارة المؤسسة

- 1 الأخ أيمن سجياني، الرئيس التنفيذي
- 2 الأخ عامر حسين خان، مدير إدارة أسهم الأسواق العالمية
- 3 الأخ إقبال دارديا، مدير إدارة الأسواق العالمية ذات الدخل الثابت بالإنابة، ومدير الخزنة بالإنابة
- 4 الأخ عبد الله الخطيب، مدير إدارة الأصول
- 5 الأخ عمر هاشم، مدير إدارة الدعم المؤسسي
- 6 الأخ عثمان بيوكموتلو، مدير إدارة الاستراتيجية والسياسات والبحوث
- 7 الدكتور محمد اليامي، مدير إدارة الفعالية الإنمائية
- 8 الأخ طاهر نسيم، مدير إدارة الشؤون القانونية
- 9 الأخ بوبا بارو، مدير إدارة المالية والحسابات بالإنابة
- 10 الأخ توفيق حسن، مدير إدارة المخاطر بالإنابة
- 11 الأخ كريم جان، مدير إدارة المراجعة الداخلية بالإنابة



الدكتور محمد اليامي



الأخ عثمان بيوكموتلو



الأخ بوبا بارو



الأخ طاهر نسيم



الأخ كريم جان



الأخ توفيق حسن

8.5 التغييرات في الإدارة العليا والوسطى

تنفيذاً للهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة والتعيينات الجديدة، أجريت التغييرات التالية في الإدارة العليا والوسطى للمؤسسة خلال سنة 2021:

- 1 التحق السيد عمر هاشم بالمؤسسة مديراً لإدارة الدعم المؤسسي في 3 أكتوبر 2021.
- 2 عُيّن السيد طاهر نسيم مديراً للشؤون القانونية بالإدارة القانونية اعتباراً من 2 مايو 2021.
- 3 عُيّن السيد كريم جان رئيساً لوحدة عمليات المراجعة بالمقر ضمن إدارة المراجعة الداخلية اعتباراً من 2 مايو 2021.
- 4 عُيّن السيد مومينو ميانجا رئيساً لوحدة المتابعة ومراجعة المؤسسات المستثمر فيها ضمن إدارة المراجعة الداخلية اعتباراً من 2 مايو 2021.
- 5 عُيّن السيد محمد كمران رئيساً لشعبة مخاطر الائتمان بإدارة المخاطر اعتباراً من 2 مايو 2022.
- 6 عُيّن السيد توفيق حسن رئيساً لشعبة إدارة الائتمان بإدارة المخاطر اعتباراً من 2 مايو 2021.
- 7 عُيّن السيد سهيل المرعوي رئيساً لشعبة التوافق الخارجي وإدارة الفعاليات ضمن منتدى مجموعة البنك (ثقة) اعتباراً من 2 مايو 2021.
- 8 التحق السيد سامي الأحمد بالمؤسسة رئيساً لشعبة الخدمات الإدارية ودعم تكنولوجيا المعلومات ضمن إدارة الدعم المؤسسي في 13 يونيو 2021.
- 9 التحق السيد سراج الإسلام بالمؤسسة رئيساً لشعبة الشؤون القانونية لإدارة الأسهم والأصول ضمن إدارة الشؤون القانونية في 16 أغسطس 2021.

المؤسسة تكمل عملية إعادة هيكلتها في سنة 2021

أكملت المؤسسة في سنة 2021 بنجاح تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد وعملية توزيع الموظفين. وأدى الهيكل التنظيمي الجديد إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وسمح لهيئة إدارتها بالتركيز على تحقيق أهدافها وغاياتها الميّنة في خطة العمل الثلاثية التي اعتمدها مجلس الإدارة.

النتائج المحققة:

- ضمان التوافق بين استراتيجية العمل والهيكل التنظيمي ورأس المال البشري لمواصلة الرحلة نحو تحقيق النجاح والإنجازات.
- إنشاء وإرساء فهم واضح للأدوار، والمسؤوليات، والمسألة، والتسلسل الإداري للوظائف والموظفين الذين يشغلونها.
- ضمان التنسيب الصحيح للموظفين بناءً على مهاراتهم، ومؤهلاتهم، وخبراتهم.
- الانتهاء من مراجعة تطلّعات الموظفين الناشئة عن تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد ونواتجه.

مبادرات الموارد البشرية الأخرى خلال السنة:

- التعزيز المستمر للتوازن بين العمل والحياة للموظفين من خلال توفير الترتيبات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بأوقات العمل المرنة.
- تحديث مهفوفة تفويض الهلاحيات الحالية لتزويد الوحدات بالتفويض المطلوب والمرونة اللازمة لإجراء أنشطتها بكفاءة وفعالية.
- تحديث إطار حوكمة الموارد البشرية، ويشمل قواعد ولوائح الموظفين والسياسات والإجراءات لتلبية الاحتياجات والمتطلبات التنظيمية.
- تعزيز الثقافة القائمة على الأداء، مع استحداث الجوائز التقديرية والمكافآت لتحفيز الموظفين على تحسين الأداء.

9.5 عملية تحديث استراتيجية مجموعة البنك

مع مراعاة المساهمات المستقلة من المائدة المستديرة لمجلس المحافظين، التي عقدت خلال الاجتماع السنوي السادس والأربعين في طشقند، بأوزبكستان، أطلق رئيس البنك، رئيس مجموعة البنك، معالي الدكتور محمد الجاسر، مبادرة جديدة لتحديث وتفعيل إطار الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك للفترة المتبقية (2022-2025) بقصد مواءمته على نحو أفضل مع الأولويات الإنمائية للبلدان الأعضاء. ونتيجة لهذه العملية، ستعدّ استراتيجية محدثة سيسترشد بها بكيفية متزامنة في إعداد وطياعة برنامج العمل السنوي لسنة 2022 وتوفير دعامة لبرنامج العمل المتكامل 2023-2025. واعتمدت ثلاثة مجالات تركيز لتوجيه مجموعة البنك في إعادة مواءمة استراتيجيتها، في حين أوليت أولوية عالية لتطوير البنية التحتية المستدامة ورأس المال البشري الشامل باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للمستقبل.

مجالات التركيز الثلاثة لإعادة مواءمة استراتيجية مجموعة البنك





1.6 إدارة المخاطر والامتثال

استنادًا إلى سياسة مجموعة البنك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، والتحقق من هوية العملاء، تلتزم المؤسسة بشدة بالحرص على أن تخضع جميع أنشطتها لقواعدها وإجراءاتها وإرشاداتها الصارمة. وتنفذ جميع الأنشطة على أساس التدقيق الصارم، والعناية الواجبة، والمراقبة والإشراف بالاستعانة بأنظمة الفرز والفحص المؤتمتة التي تغطي جميع برامج العقوبات الدولية الرئيسية، وعمليات الحظر، والأشخاص المعرضين سياسيًا، وقوائم الإنفاذ القانونية والتنظيمية، وغير ذلك. وقد اعتمد هذه السياسة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك في سنة 2019 ومجلس إدارة المؤسسة في سنة 2020. وإضافة إلى ذلك، تراعي المؤسسة أحدث إصدار من التوصيات غير المنحازة وغير السياسية للكيانات الدولية المتخصصة، مثل مجموعة العمل المالي المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373 باعتبارها إجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولدى المؤسسة أيضًا، بصفتها عضوًا في مجموعة البنك، سياسة نزاهة معتمدة وسياسة متعلقة بالإفصاح عن المعلومات وتضارب المصالح، وسياسة متعلقة بالإبلاغ عن مخالفات تتناول مكافحة الرشوة، والفساد، والاحتيال، وتضارب المصالح.

تملك المؤسسة أليات مؤسسية وإدارية لضمان أقصى قدر من الامتثال لمبادئ الشريعة، والانتظام، والشفافية، والنزاهة، والشرعية في جميع أنشطتها ومعاملاتها وعملياتها. وأولويتنا الكبرى هي الالتزام بأعلى معايير المساءلة والشفافية لضمان ثقة الجمهور، وفي الوقت نفسه، تحقيق أقصى قدر من الفعالية الإنمائية.

بافتها عضواً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تتبنى المؤسسة سياسة نزاهة معتمدة، وسياسة الإفصاح عن المعلومات وتعارض المصالح



وتسند إلى وحدة الامتثال المخضّعة بالمؤسسة جميع المسائل المتعلقة بالامتثال وهي التي تتولى مناومتها. وتتبع هذه الوحدة وظيفياً إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، وهي مسؤولة عن: إعداد السياسات والأدلة والإجراءات المتعلقة بالامتثال وتنفيذها؛ ومراقبة ورصد جميع الأنشطة المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والكشف عنهما ومكافحتهما؛ وإجراء أنشطة التدريب والتوعية المتعلقة بالامتثال؛ وتقديم الدعم والتوجيه لإدارة المؤسسة العليا. ويضمن ذلك تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستبعادها والتخفيف من حدتها على النحو المناسب.

2.6 المراجعة الداخلية

وظيفة المراجعة الداخلية نشاط ضمان واستشارة مستقل يضيف قيمة إلى المؤسسة بمساعدتها على تحقيق أهدافها. وتستخدم هذه الوظيفة نهجاً منظماً ومنضبطاً لتقييم وتحسين فعالية آليات حوكمة المؤسسة، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية. وتعتمد التوجيه الإلزامي لمعهد المراجعين الداخليين، واستقلاليتها عن مسؤولية الإدارة أمر بالغ الأهمية لقدرتها على تقديم عمليات مراجعة عالية الجودة بالحفاظ على موقف محايد وموضوعي. ولا يتدخل في عمل هذه الوظيفة أي عنصر في المؤسسة بشأن اختيار مسائل المراجعة أو نطاقها أو إجراءاتها أو تواترها أو توقيتها أو محتوى تقرير المراجعة الداخلية. وتكفل استقلاليتها من خلال تقديم التقارير الوظيفية إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة المؤسسة.

وتستخدم وظيفة المراجعة الداخلية نهجاً قائماً على المخاطر لإعداد خطتها المتعلقة بالمراجعة السنوية التي توافق أولويات المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية، ومن ثم تتصدى لأهم مخاطر المؤسسة. ويجري تحقيق تغطية بنود المراجعة من خلال توجيه جهود المراجعة إلى وظائف الأعمال، والدعم، والرقابة داخل المؤسسة. وفي سنة 2021، ركزت الإدارة على أنشطة الخزانة والأسهم في المؤسسة، فضلاً عن ممارسات تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية. وفي سنة 2022، سيركز على مجالات منها تقييم شعب المؤسسة المعنية بإصدار الائتمان، وإعداد التقارير المالية والسياسات، إضافة إلى تقديم المشورة لهيئة الإدارة بشأن كيفية تعزيز سياساتها وإجراءاتها وتحسينها.

وتتمتع الإدارة بعلاقة عمل ودية مع فريق هيئة الإدارة المسؤول عن ضمان التصدي لأي مشكلات أو مخاطر تثار ضمن إطار زمني مناسب ومتفق عليه. ويجري دائماً تقديم تأكيد لهذا الغرض إلى هيئة الإدارة للتحقق من التصدي لما أثير من مخاطر بنجاح.

3.6 الشؤون القانونية

تتمثل ولاية وحدة الشؤون القانونية في مساعدة المؤسسة على تنفيذ رسالتها ودعمها وتمميمها من خلال توفير خدمات قانونية دقيقة وفعالة وناجعة ومناسبة من حيث التوقيت لحماية مصالحنا على أكمل وجه. وهذه الوحدة مسؤولة أيضاً عن إدارة جميع المخاطر القانونية الناشئة عن عمليات المؤسسة وتقديم الدعم على المستوي التنظيمي ومستوى وحدات العمل وجميع وظائفها، ومنها جميع المشاريع والمعاملات والترتيبات المؤسسية التي تشارك فيها المؤسسة.

6.4 الشريعة

تتمثل مسؤولية الهيئة الشرعية لمجموعة البنك في الموافقة على جميع الجوانب المتعلقة بالشريعة في جميع معاملات المؤسسة ومنتجاتها وسياساتها ووثائقها ابتغاء ضمان موافقتها لقواعد الشريعة ومبادئها، أما القضايا الشرعية اليومية فيتولى إدارتها المستشار الشرعي بالمؤسسة بالتعاون الوثيق مع قسم الامتثال للشريعة في مجموعة البنك من خلال تقديم الدعم الفني والمشورة لوحدات الأعمال والرقابة بالمؤسسة.



تنجز جميع أنشطة
إدارة المخاطر
والامتثال على
أساس التدقيق
الصارم، والعناية
الواجبة، والرد
والإشراف باستخدام
أنظمة التحفية
والفحص الآلية



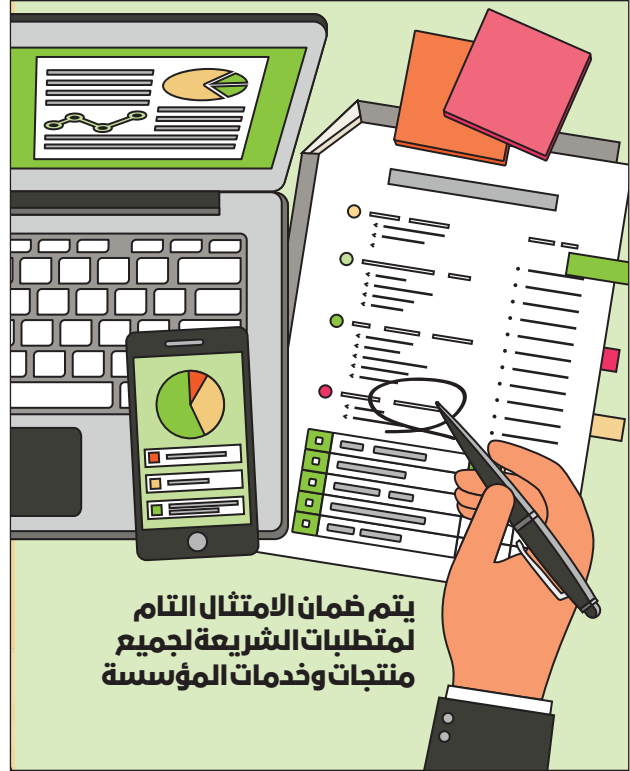
تساعد الوحدة القانونية
وتدعم وتكمل أنشطة
المؤسسة من خلال تقديم
خدمات قانونية دقيقة وفعالة
وفي الوقت المناسب



تعد استقلالية
التدقيق الداخلي عن
مسؤولية الإدارة أمراً
بالغ الأهمية من أجل
تمكينه من تقديم
عمليات تدقيق
الجودة من خلال
الحفاظ على موقف
محايد وموضوعي



يتم ضمان الامتثال التام
لمتطلبات الشريعة لجميع
منتجات وخدمات المؤسسة





7 منتجاتنا وعملياتنا

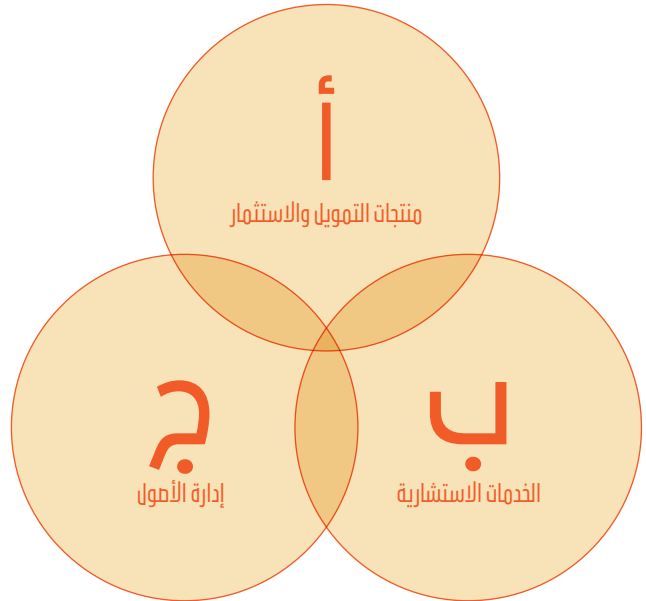
1.7 ثلاثة منتجات أعمال عالمية

تتبوأ المؤسسة مكانة فريدة من نوعها، إذ تقدّم ثلاث مجموعات من منتجات وخدمات الأعمال الموافقة للشريعة لعملائها من القطاع الخاص في البلدان الأعضاء. ومنتجات الأعمال العالمية هذه يدعم بعضها بعضا ويرتبط بعضها ببعض:

أ منتجات التمويل والاستثمار

تنفّذ ولاية المؤسسة المتمثلة في خدمة القطاع الخاص في البلدان الأعضاء من خلال طائفة متنوعة من المنتجات المختلفة. وتقدّم المؤسسة التمويل الأجل والمساهمة في رأس المال لمشاريع القطاع الخاص الجديدة أو المشاريع التي تخضع للتوسع أو التحديث. وتقدم المؤسسة أيضًا التمويل القصير الأجل لتغطية رأس المال العامل أو شراء المواد الخام لمدة تصل إلى 24 شهرًا. وعلاوة على ذلك، تقدّم خطوط تمويل للبنوك التجارية ومؤسسات تمويل التنمية المحلية في البلدان الأعضاء ابتغاء التمويل غير المباشر لشركات القطاع الخاص، ومنها المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت ذاته، تقوم المؤسسة بتنظيم عمليات التمويل الجماعية وترتيبها وإدارتها.

طُمت عروض المؤسسة المتنوعة والموافقة للشريعة لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان الأعضاء في مختلف قطاعات الصناعة.



وتشمل منتجات التمويل والاستثمار التي تقدّمها المؤسسة ما يلي:

المشاركة

تشير المشاركة، في سياق الأعمال والتجارة، إلى شراكة أو مشروع تجاري مشترك غايته تحقيق الربح. ويساهم جميع المستثمرين برأس المال في مشروع تجاري ويتفقون على تقاسم الأرباح بنسبة متفق عليها مقدّما، في حين يتحمل كل مستثمر الخسائر بما يناسب مساهماته في رأس المال.

المضاربة (تقاسم الأرباح)

المضاربة نوع من أنواع الشراكة يوفر فيها أحد الطرفين المال ويوفر الطرف الآخر الخبرة والإدارة. ويُعرف الطرف الأول برّب المال، في حين يُشار إلى الطرف الثاني باسم المضارب. وتُقاسم الأرباح المحققة من الأعمال التجارية بين الطرفين بنسبة متفق عليها مقدّما. وفي حالة حدوث خسائر، يفقد ربّ المال رأسماله، ويخسر المضارب الوقت والجهد الذي استثمره في إدارة الأعمال. ويتحمل المضارب الخسائر إذا كانت ناجمة عن إهماله، أو سوء سلوكه، أو خرقه لشروط العقد.

المربحة (التكلفة زاندا عليها هامش الربح)

يشير هذا المفهوم إلى بيع السلع بسعر يتضمن هامش ربح متفق عليه بين الطرفين. ويجب تحديد سعر البيع والشراء والتكاليف الأخرى وهامش الربح بوضوح في وقت إبرام اتفاقية البيع.

الوكالة

الوكالة عقدٌ يطلب فيه شخص (بصفته الموكل) من طرف آخر أن يتصرف نيابة عنه (بصفته وكيله) للقيام بمهمة محددة. وتُدفع رسوْمٌ للوكيل مقابل خدماته. وعادةً ما يُستخدم هذا العقد جنبًا إلى جنب مع منتج آخر موافق لأحكام الشريعة.

الاستئناء

الاستئناء تمويل للتصنيع، وهو عقد يوافق فيه أحد الطرفين على تصنيع/إنشاء أهل بناءً على طلب الطرف الدافع (المشتري) ومواصفاته. وتسدّد المدفوعات في هذا العقد مقدّما أو تؤجل أو تدفع على مراحل لتسهيل التقدم خطوة بخطوة في أعمال التصنيع/البناء.

الإجارة

يُشير هذا النوع من العقود إلى عقد إجارة أو تأجير أو أجر. وتستخدم الإجارة عموما عند بيع ميزة الاستخدام (حق الانتفاع) أو الخدمة مقابل رسوم إيجار أو أجر متفق عليه. وبموجب هذا المفهوم، تتيح المؤسسة الأصول للعميل لمُدّة وبإيجار متفق عليهما. فعلى سبيل المثال، يمكن تأجير معدات مثل مصنع أو معدات تشغيل آلي أو سيارة للعميل، وخلال مدّة الإجارة تحتفظ المؤسسة بملكية العين المؤجرة.

ب الخدمات الاستشارية

تقدّم المؤسسة طائفة متنوعة من الخدمات الاستشارية للحكومات وكيانات القطاع العام والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء فيها. وتشمل هذه الخدمات تقييم بيئة الأعمال في البلدان الأعضاء، إلى جانب كل ما يلزم اتخاذه من تدابير الإصلاح. وتقدّم المؤسسة أيضا خدمات استشارية لتمويل المشاريع، وإعادة هيكلة/إعادة تأهيل الشركات، والخصخصة، والتمويل الإسلامي، وتطوير أسواق رأس المال الإسلامية، ولا سيما الكوك.

ج إدارة الأصول

ترعى المؤسسة وتدير (بصفتها مضاربا) صناديق الأسهم الخاصة وغيرها من أدوات الاستثمار ذات الأغراض الخاصة المصمّمة للاستثمار في المشاريع وتمويلها، وتشارك فيها، وفقًا لولايتها.

**تنفذ مهمة المؤسسة
لخدمة القطاع الخاص في
يتم تنفيذ دولها الأعضاء من
خلال مجموعة متنوعة من
المنتجات والخدمات.**

2.7 دورات المشروع

يبيّن الشكل التالي الدورة المبسطة المؤلفة من سبع مراحل لصفحة تجارية لتصبح مشروعاً استثمارياً من مشاريع المؤسسة.

تقدم المؤسسة مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية للحكومات وكيانات القطاع العام والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء فيها



تقدّم شروط التمويل النهائية ومذكرة معلومات المشروع النهائية إلى اللجنة التنفيذية للموافقة النهائية عليها نيابة عن مجلس الإدارة (إن لزم الأمر)



يقدم تقرير العناية الواجبة النهائي وحصيفة الشروط الإرشادية إلى لجنة الاستثمار لإجازتها والموافقة عليها نهائياً.



الفحص الميداني للمفهوم وإجازة المشروع من قبل الإدارات المعنية/ذات الصلة ومن ثم موافقة لجنة الاستثمار عليها.
بعد ذلك، تبدأ الإدارة المعنية في إجراء تقييم للمشروع يقره تقرير العناية الواجبة وحصيفة شروط التمويل.



تُحدّد المشاريع إما مباشرة من خلال فريق تنمية الأعمال بالمؤسسة أو من خلال العميل.
يجري التحقق الأولي من هوية العميل وتقييم الامتثال من خلال سياسات المؤسسة ومبادئها التوجيهية ذات الصلة حرصاً على إحداث أقصى تأثير إيجابي وامتثال للشريعة.



تغلق المؤسسة الدفاتر الخاصة بالمشروع عندما يسدّد الاستثمار بالكامل، أو عندما تخرج المؤسسة منه عن طريق بيع حصصها من الأسهم.



فرق المؤسسة المعنية بالمتابعة تراقب عن كثب كل مرحلة من مراحل التنفيذ.
تقوم فرق المتابعة بتتبع النتائج الإنمائية للمشاريع التي وصلت إلى مرحلة النضج التشغيلي المبكر.



يعلن عن بدء سريان المشروع بعد التأكد من الامتثال المرضي لجميع المتطلبات القانونية للشريعة.
يبدأ الحرف على المشروع عند الإعلان عن بدء سريانه واستيفائه جميع الشروط المسبقة.



8 الملاحق



72	الاعتمادات والمصروفات منذ إنشاء المؤسسة
73	معالم مالية بارزة
74	القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
136	تقرير الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
140	شكر وعرfan، وحقوق التأليف والنشر، وبيان الناشر

الملحق 1: الاعتمادات والمصروفات منذ إنشاء المؤسسة

المهروفات الإجمالية مليون دولار أمريكي	الاعتمادات الإجمالية مليون دولار أمريكي	البلد
4.10	4.35	ألبانيا
-	33.00	الجزائر
102.86	143.82	أذربيجان
18.24	83.81	البحرين
269.84	403.43	بنغلاديش
-	13.15	بنين
-	3.66	بوتاني
41.02	43.94	بوركينافاسو
17.05	45.04	الكاميرون
5.50	28.15	تشاد
50.88	157.00	كوت ديفوار
4.00	4.00	جيبوتي
204.79	261.52	مصر
-	46.71	الغانا
6.15	27.35	غامبيا
2.99	2.84	غينيا
60.77	190.80	إندونيسيا
36.31	164.86	إيران
-	25.00	العراق
55.31	109.10	الأردن
34.03	247.80	كازاخستان
54.13	64.13	الكويت
22.09	49.90	قرغزستان
-	7.00	لبنان
10.00	76.00	لسا
100.55	109.66	ماليزيا
41.44	43.40	المالديف
55.63	80.79	مالي
57.70	78.99	موريتانيا
20.38	20.36	المغرب
20.09	40.00	موزمبيق
13.23	21.44	النيجر
179.01	367.60	نيجيريا
129.59	302.93	باكستان
4.00	7.00	فلسطين
-	46.15	قطر
360.11	622.98	المملكة العربية السعودية
147.44	191.39	السنگال
12.00	6.00	سيراليون
52.80	79.61	السودان
-	2.00	سورينام
56.30	152.50	سوريا
42.42	54.50	طاجيكستان
51.64	54.71	تونس
299.63	575.87	تركيا
10.00	2.50	تركمانستان
50.90	93.90	الإمارات العربية المتحدة
-	65.00	أوغندا
335.66	433.93	أوزبكستان
99.73	177.31	اليمن
618.53	1,216.77	على الصعيد الإقليمي
3,758.87	7,083.65	المجموع

المادق 2: معالم مالية بارزة

2019 (مليون دولار أمريكي)	2020 (مليون دولار أمريكي)	2021 (مليون دولار أمريكي)	
			بيان الدخل:
(52,287)	32,124	54,611	إجمالي الدخل
53,560	47,351	46,000	إجمالي تكاليف التشغيل
(105,847)	(15,227)	8,611	حافى الدخل
			بيان المركز المالي
1,180,841	2,189,003	1,893,116	الأصول السائلة
1,258,498	1,029,400	1,023,800	حافى الأصول العاملة
89,756	49,426	47,961	أصول أخرى
2,529,095	3,267,829	2,964,877	إجمالي الأصول
1,481,973	2,163,644	1,800,335	القروض والدين طويل الأجل
966,890	995,450	1,079,346	حقوق المساهمين
			المعدلات:
(0.04)	(0.01)	%0.3	العائد على متوسط الأصول
(0.11)	(0.02)	%0.8	العائد على متوسط حقوق المساهمين
%153.3	%217.4	%166.8	نسبة الدين إلى حقوق المساهمين
%38.2	%30.5	%36.4	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول
%46.7	%67.0	%63.9	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

الملحق 3: القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2021 ونتائج عملياتها والتغيرات في حقوق الأعضاء، وتدفقاتها النقدية والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزمت المؤسسة أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر ضمن الفقرة الخاصة بـ "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبين ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وللائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، قد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

تنويه: هذه الوثيقة مترجمة من النسخة الإنجليزية، وفي حالة وجود أي تناقض أو تعارض بين النسخة الإنجليزية من الوثيقة والنص المترجم، تعتمد النسخة الإنجليزية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

رئيس وأعضاء الجمعية العامة
الموقرين

المؤسسة الإسلامية لتنمية
القطاع الخاص

جدة
المملكة العربية السعودية

Deloitte.

ديلويت اند توش وشركاهم

محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد محمد سبحي

محاسب قانوني - ترخيص رقم 378

جدة، المملكة العربية السعودية

17 شوال 1443هـ

18 مايو 2022م



قائمة المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2021

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	إيفاج	
			الموجودات
305,058,959	158,647,462	5	نقد وما في حكمه
526,847,463	198,066,519	6	ودائع مرابحة سلعية ووكالة
1,357,096,279	1,536,402,435	7	استثمارات في المكوك
108,768,496	120,430,904	8	تمويل مرابحة
359,287,367	307,573,205	9	تمويل البيع الأجل
218,135,558	220,675,530	10	الإجارة المنتهية بالتمليك
21,074,004	15,846,231	11	موجودات استهناج
322,134,545	359,274,458	12	استثمارات في رأسمال الشركات
49,253,246	47,662,056	13	موجودات أخرى
173,417	298,128		ممتلكات ومعدات
3,267,829,334	2,964,876,928		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الأعضاء
			المطلوبات
1,000,000,000	700,000,000	14	المكوك المصدرة
1,163,644,349	1,100,334,902	15	مطلوبات تمويل مرابحة سلعية
53,079,798	44,253,354	16	مستحقات ومطلوبات أخرى
54,454,005	39,722,752	17	التزامات منافع الموظفين
1,201,580	1,220,122	18	المبالغ المستحقة لحدوق التفاضل للمؤسسة
2,272,379,732	1,885,531,130		مجموع المطلوبات
			حقوق الأعضاء
1,525,448,350	1,582,923,427	19	رأس المال المدفوع
(486,180,675)	(477,569,912)	20	خسائر متراكمة
(43,818,073)	(26,007,717)		خسائر اكتوارية
995,449,602	1,079,345,798		مجموع حقوق الأعضاء
3,267,829,334	2,964,876,928		مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 دولار أمريكي	2021 دولار أمريكي	ايضاح	
			الدخل / (الخسارة) من
			موجودات الخزينة
7,400,081	4,552,922		ودائع مرابحة سلعية ووكالة
66,406,422	21,764,235	7	استثمارات في الهوك
73,806,503	26,317,157		
(18,308,653)	11,281,855	12.4	ايرادات / (خسائر) استثمارات في أسهم الشركات، حافى
			موجودات تمويلية
			تمويل مرابحة
3,431,101	1,690,299		تمويل البيع الأجل
19,854,640	16,006,527		الإجارة المنتهية بالتمليك
11,483,784	13,425,057	22	موجودات استهلاك
1,103,004	949,745		
35,872,529	32,071,628		
(27,864,196)	4,114,634	23	عكس انخفاض القيمة / (مخصص) موجودات تمويلية
(38,049,897)	(29,874,198)		تكاليف التمويل
860,327	(272,816)	24	(خسائر) / مكاسب القيمة العادلة من المشتقات الإسلامية حافية من خسائر الصرف
			ايرادات أخرى
			رسوم إدارية
3,695,705	3,321,266		أتعاب إدارة
1,400,200	1,279,224		رسوم استشارية
711,500	6,372,501		
5,807,405	10,972,991		
32,124,018	54,611,251		مجموع الربح التشغيلي
			تكاليف موظفين
(38,706,703)	(39,499,296)		مهورات إدارية أخرى
(8,529,293)	(6,450,306)		استهلاك
(114,600)	(50,886)		
(47,350,596)	(46,000,488)		مجموع المصاريف التشغيلية
(15,226,578)	8,610,763		حافى الربح / (الخسارة)
88,905	13,306	18	إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة
(88,905)	(13,306)	18	مبالغ محولة لحندوق التضامن في المؤسسة
(15,226,578)	8,610,763		حافى الربح / (الخسارة)

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

المجموع دولار أمريكي	خسائر اکتوارية دولار أمريكي	هافى الربح / دولار أمريكي (الخسارة)	خسائر متراكمة دولار أمريكي	رأس المال المدفوع دولار أمريكي	
966,890,373	(24,592,465)	-	(402,893,778)	1,394,376,616	الرصيد في 31 ديسمبر 2019 (المفصّل عنه سابقاً)
(68,060,319)	-	-	(68,060,319)	-	تعديل عند اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 30 في 1 يناير 2020 (إيفخاج 23)
898,830,054	(24,592,465)	-	(470,954,097)	1,394,376,616	الرصيد المعدّل كما في 31 ديسمبر 2019
131,071,734	-	-	-	131,071,734	مساهمة خلال السنة
(15,226,578)	-	(15,226,578)	-	-	هافى الخسارة للسنة
-	-	15,226,578	(15,226,578)	-	المحول إلى الخسائر المتراكمة
(19,225,608)	(19,225,608)	-	-	-	الخسائر اکتوارية من برنامج تقاعد الموظفين خلال السنة (الملاحظة 3-17)
995,449,602	(43,818,073)	-	(486,180,675)	1,525,448,350	الرصيد في 31 ديسمبر 2020
57,475,077	-	-	-	57,475,077	مساهمة خلال السنة
8,610,763	-	8,610,763	-	-	هافى الربح للسنة
-	-	(8,610,763)	8,610,763	-	تحويل إلى الاحتياطيات
17,810,356	17,810,356	-	-	-	الأرباح اکتوارية من برنامج تقاعد الموظفين خلال السنة (إيفخاج 3-17)
1,079,345,798	(26,007,717)	-	(477,569,912)	1,582,923,427	الرصيد في 31 ديسمبر 2021

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 دولار أمريكي	2021 دولار أمريكي	ايضاح	
			الأنشطة التشغيلية
(15,226,578)	8,610,763		هامفي الربح / (الخسارة) للسنة
			تعديلات على:
20,068,429	(8,394,621)	12	(ربح) / خسارة القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية، هامفي
38,049,897	29,874,198		تكاليف التمويل
20,742,873	26,946,630		استهلاك
27,864,196	(4,114,634)	23	(عكس) انخفاض القيمة/ مخصص موجودات تمويلية
6,898,307	8,424,714	17	مخصص التزامات منافع الموظفين
40,271,845	-	23	شطب موجودات
(25,195,278)	19,157,271		خسائر / (أرباح) القيمة العادلة غير المحققة من استثمارات الحكوك
(860,327)	272,816	24	خسائر / (أرباح) من المشتقات الإسلامية هافية من خسائر صرف العملات
112,613,364	80,777,137		
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة:
(253,529,963)	326,233,725		ودائع مرابحة سلعية ووكالة
(535,035,262)	(197,127,780)		استثمارات في الحكوك
84,451,804	(17,439,726)		تمويل مرابحة
81,305,778	47,333,039		تمويل البيع الأجل
(40,907,116)	(11,654,049)		الإحارة المنتهية بالتحويل
257,648	3,752,054		موجودات استهلاك
6,921,135	(28,745,292)		استثمارات في أسهم الشركات
(20,927,332)	497,073		موجودات أخرى
5,522,236	(4,216,450)		مستحقات ومطلوبات أخرى
(47,776)	18,542		المبالغ المستحقة لندوق التزامين للمؤسسة
(559,375,484)	199,428,273		النقد من / (المستخدم في) العمليات
(43,991,160)	(34,484,192)		تكلفة التمويل المدفوعة
(3,095,363)	(5,345,611)		التزامات منافع الموظفين ومدفوعة
(606,462,007)	159,598,470		هامفي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(73,508)	(175,597)		شراء ممتلكات ومعدات
			الأنشطة التمويلية
700,000,000	(300,000,000)		(سداد) / عائدات الحكوك الحادرة
248,498,606	569,154,265		عائدات تمويل المرابحة السلعية
(266,827,178)	(632,463,712)		سداد تمويل المرابحة السلعية
131,071,734	57,475,077		المساهمة في رأس المال
812,743,162	(305,834,370)		هامفي النقد (المستخدم في) / من عمليات التمويل
206,207,647	(146,411,497)		هامفي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه
98,851,312	305,058,959		النقد وما في حكمه في بداية السنة
305,058,959	158,647,462	5	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

31 ديسمبر 2021	حصة المخارِب	حافِي الاستِيعادات/ المسحوبات	إضافات	1 يناير 2021	
43,900,000	-	(326,700,000)	370,600,000	-	حافِي الموجودات المدارة نيابة عن مؤسسة مالية
43,900,000	-	(326,700,000)	370,600,00	-	المجموع

31 ديسمبر 2020	حصة المخارِب	حافِي الاستِيعادات/ المسحوبات	إضافات	1 يناير 2020	
-	-	-	-	-	حافِي الموجودات المدارة نيابة عن مؤسسة مالية
-	-	-	-	-	المجموع

لدى المؤسسة ترتيبات قائمة على الوكالة مع بنك التصدير والاستيراد السعودي حيث تقدم خدمات إدارة الاستثمار لبنك التصدير والاستيراد السعودي وتعمل كوكيل له. لا تتعرض المؤسسة لأي مخاطر عوائد متغيرة على استثمار هذه الأموال وبالتالي فهي لا تسيطر على هذه الأموال. لذلك، لا تعترف المؤسسة بهذه الأموال في قائمة مركزها المالي. خلال العام، ربحت الشركة مبلغ 49 ألف دولار أمريكي (2020م؛ لا شيء) كأجر للوكيل. يتم الاتفاق على المكافأة من خلال الاتفاقية الإطارية بين المؤسسة والمؤسسة المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

1 التأسيس والأنشطة

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") مؤسسة دولية متخصصة أُسست بموجب اتفاقية التأسيس (الاتفاقية) التي وقعها وصدق عليها أعضاؤها. وقد بدأت المؤسسة أعمالها عقب الاجتماع الافتتاحي للجمعية العمومية المنعقد في 6 ربيع الثاني 1421 هـ الموافق 8 يوليو 2000.

ووفقاً للاتفاقية، تهدف المؤسسة، طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء بواسطة تشجيع إنشاء وتوسيع وتحديث المنشآت الخاصة المنتجة للسلع والخدمات بطريقة مكملة لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية ("البنك").

ولا تخضع المؤسسة، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لرقابة أي سلطة تنظيمية خارجية. وهي تظلم بأعمالها وفقاً لبنود اتفاقية التأسيس والأنظمة واللوائح الداخلية المعتمدة.

وتباشر المؤسسة أنشطتها التجارية من مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية.

2 أساس الأعداد

أعدت هذه البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) وقواعد ومبادئ الشريعة على النحو الذي حدده الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وفيما يخص المسائل التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تسترشد المؤسسة بتوجيهات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة أو المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسير ذي الصلة الصادر عن لجنة تفسير التقارير المالية الدولية، شريطة ألا تتعارض معايير المحاسبة الدولية مع قواعد ومبادئ الشريعة كما حددها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ويتطلب إعداد القوائم المالية استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المدرجة في بابي الموجودات والمطلوبات. كما يتطلب من الإدارة إصدار حكمها على عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. وترد في الإيضاح 4 المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية للبيانات المالية.

خلال السنة المنتهية في 20 ذي الحجة 1434 هـ (الموافق 3 نوفمبر 2013)، استخدمت المؤسسة التوجيهات المتاحة لتعديلات "الكيانات الاستثمارية" المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 "البيانات المالية الموحدة" والتغيرات الناتجة عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 "الإفصاح عن المطلحة في الكيانات الأخرى" ومعايير المحاسبة الدولي رقم 27 بشأن "البيانات المالية المنفصلة" ("التعديلات") التي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من الفترة التي بدأت في 1 يناير 2015. وعليه، أوقفت المؤسسة إصدار البيانات المالية الموحدة وطبقت التوجيهات الانتقالية الخاصة بالتعديلات المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية 10 والمعيار الدولي للتقارير المالية 12، بالقدر الذي يتعلق باعتماد التعديلات ذات الصلة بالكيانات الاستثمارية.

تُعْرَض هذه القوائم المالية بالدولار الأمريكي وهو أيضاً العملة الوظيفية للمؤسسة.

الكيان الاستثماري

الكيان الاستثماري هو كيان: (أ) يحصل على أموال من جهة أو عدة جهات استثمارية بغرض توفير خدمات في مجال إدارة الاستثمار لتلك الجهة أو الجهات الاستثمارية؛ (ب) يلتزم تجاه تلك الجهة أو الجهات الاستثمارية بأن يكون الغرض من أعماله هو استثمار الأموال فقط لتحقيق عوائد من تنمية رأس المال أو عائد الاستثمار أو كليهما؛ (ج) يقيس أداء جميع استثماراته وقيمتها بشكل جوهري على أساس القيمة العادلة.

تستوفي المؤسسة خصائص تعريف "الكيان الاستثماري" والخصائص النموذجية له، كما وُضحت في التعديلات. وفقاً لتلك التعديلات، يتعين على الكيان الاستثماري تقييد استثماراته في المؤسسات التابعة والزميلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الإيرادات.

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية للمؤسسة:

العرف المحاسبي

تُعدُّ البيانات المالية استناداً إلى عرف التكلفة التاريخي، باستثناء قياس بعض أصولها المالية بالقيمة العادلة وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة.

المعاملات والأرعدة

تسجل المعاملات التي تتم بعملات أجنبية بالدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في وقت تلك المعاملات. ويعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية أخرى إلى سعر الصرف السائد في تاريخ قائمة المركز المالي. وتفيد جميع الاختلافات الناجمة عن التحويل في قائمة الإيرادات.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية طبقاً لسعر الصرف في تاريخ الاعتراف المبدئي. يتم ترجمة البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة القائمة بعملات أجنبية أسعار صرف بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. وتعامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية المقايسة بالقيمة العادلة بما يتماشى مع الإقرار بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للبنود المعني.

نقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه، الأرعدة لدى البنوك وودائع المرابحة السلعية والوكالة التي لها أجال استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل في تاريخ حيازتها.

ودائع مرابحة سلعية ووكالة

تتم ودائع السلعة بالمرابحة من خلال بنوك وتتألف من شراء وبيع سلعة بمعدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلعة مقيد بشروط الاتفاق بين المؤسسة والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية الأخرى. وتُسجَلُ الودائع السلعية مبدئياً بسعر التكلفة بما في ذلك رسوم الحيازة المرتبطة بالودائع وتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة ناقصاً أي مخصص لانخفاض القيمة.

ودائع الوكالة هي اتفاقية يعين بموجبها طرف ("الموكل" / "الأصيل") وكيل استثمار ("الوكيل") لاستثمار أموال الموكل ("رأسمال الوكالة") على أساس عقد وكالة ("الوكالة") مقابل مبلغ محدد. قد تكون رسوم الوكالة مبلغاً إجماليًا أو نسبة ثابتة من رأسمال الوكالة. يقرر الوكيل الاستثمارات التي تُنفَّذ من رأسمال الوكالة، وفقاً لشروط اتفاقية الوكالة. غير أن الوكيل سيتحمل أي خسارة ناتجة عن خطأ أو إهمال أو خرق لأي من شروط اتفاقيات الوكالة.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

المرابحة

مستحقات التمويل بالمرابحة هي اتفاقيات تبيع المؤسسة بموجبها للعميل سلعة أو أحد الأصول، تشتريه المؤسسة وتحوزه بناء على وعد العميل بالشراء.

تمويل البيع الأجل

تمويل البيع الأجل هو اتفاقية بيع، يكون الدفع فيها على أقساط خلال مدة متفق عليها مسبقاً. ويشمل سعر البيع التكلفة مضافاً إليه هامش ربح متفق عليه، ولا يشترط الإفصاح عن التكلفة الفعلية.

الإجارة المنتهية بالتمليك

تشتمل على أصول تشتريها "المؤسسة" إما بصفة فردية أو بالاشتراك مع كيانات أخرى، وتؤجر لجهات مستفيدة لاستخدامها في إطار اتفاقيات إجارة تنتهي بالتمليك بحيث تُنقل ملكية الأصول المؤجرة للجهات المستفيدة في نهاية فترة التأجير بعد سداد جميع الدفعات بموجب الاتفاقية. قد يتم نقل ملكية الموجودات من خلال نقل السيطرة (التي تنطوي على مخاطر ومزايا عرضية لملكية هذه الموجودات) بموجب نموذج عقد منفصل على النحو التالي:

- عقد البيع: بعد انتهاء مدة الإجارة؛ أو
- عقد الهبة: بعد انتهاء مدة الإجارة؛ أو
- عقد بيع الملكية النسبية: بعد انتهاء مدة الإجارة.

موجودات استئناء

الاستئناء اتفاق بين "المؤسسة" وعميل، تبيع المؤسسة بموجبه للعميل أحد الأصول مصلحاً أو مُقْتَنَى من قبل المشتري نيابة عن "المؤسسة" وفقاً لمواصفات وبسعر متفق عليهما. وبعد انتهاء المشروع، يُنقل أصل الاستئناء لحساب مستحقات الاستئناء.

استثمارات

تصنف استثمارات "المؤسسة" إلى الفئات التالية:

(i) منشآت تابعة

تهدف أي منشأة على أنها تابعة "للمؤسسة" إذا تمكنت "المؤسسة" من ممارسة حق السيطرة عليها. والسيطرة هي صلاحية إدارة السياسات المالية والتشغيلية لكيان ما من أجل جني أرباح من عملياتها. ويفترض تحقق السيطرة إذا استحوذت "المؤسسة" استحوذاً مباشراً أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 50 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد تحقق "للمؤسسة" السيطرة بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة "المؤسسة" في رأسمال الكيان.

وقد أعفى اعتماداً "المؤسسة" تعديلات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10 من توحيد قوائم المنشآت التابعة. وتقيس "المؤسسة" أداء جميع المنشآت التابعة بشكل أساسي وتقييمها على أساس القيمة العادلة، لأن استعمال القيم العادلة يؤدي إلى مزيد من المعلومات ذات الصلة. ووفقاً للتعديلات، تقاس الاستثمارات في المنشآت التابعة بالقيمة العادلة عن طريق بيان الإيرادات. وتُحسب أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن قياس المنشآت التابعة على أساس القيمة العادلة مباشرة في قائمة الإيرادات.

(ii) منشآت زميلة

تصنف أي منشأة على أنها زميلة "للمؤسسة" إذا مارست عليها "المؤسسة" نفوذا واسعا. ويفترض توفر النفوذ الواسع إذا استحوذت "المؤسسة" استحوذاً مباشراً أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 20 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد يتوفر "للمؤسسة" نفوذ واسع بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة "المؤسسة" في رأسمال الكيان.

ويتطلب اعتماد التعديلات أن تقاس الاستثمارات في المنشآت الزميلة على أساس القيمة العادلة في قائمة الإيرادات. وتقاس هذه الاستثمارات مبدئياً ولاحقاً على أساس القيمة العادلة. وتُحسب أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن قياس المنشآت الزميلة على أساس القيمة العادلة مباشرة في قائمة الإيرادات.

(iii) استثمارات أخرى

تصنف الكيانات الأخرى التي لا تملك فيها المؤسسة نفوذاً كبيراً أو سيطرة مهمة بأنها استثمارات أخرى.

(iv) استثمارات في الحكوك

الحكوك هي شهادات ذات قيمة متساوية تمثل نصيباً غير مقسم في ملكية الأصول المادية أو منافع أو خدمات أو (في ملكية) أصول مشروع معين، وتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الإيرادات.

(v) القياس المبدئي

بعد الاعتراف المبدئي، تقاس جميع الاستثمارات في قائمة المركز المالي على أساس القيمة العادلة. يتم الاعتراف بكافة تكاليف المعاملة مباشرة في قائمة الدخل.

(vi) القياس اللاحق

بعد الإقرار المبدئي، تقاس جميع الاستثمارات على أساس القيمة العادلة. ويضمن أي ربح أو خسارة ناشئ عن تغيير في القيمة العادلة، في بيان الإيرادات في الفترة التي نشأ فيه ذلك الربح أو تلك الخسارة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تطبق المؤسسة نهج خسارة الائتمان على أدوات التمويل والتزامات التمويل واستثمارات الخزائن. ولتقييم مدى مخاطر الائتمان، تقسم الموجودات المالية إلى ثلاث فئات: ولتقييم مستوى مخاطر الائتمان، يتم تقسيم الموجودات المالية إلى (3) فئات:

i. المرحلة 1 - عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان;

ii. المرحلة 2 - وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان; و

iii. المرحلة 3 - الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

يعتمد التوزيع لكل فئة على درجة التدني في الجودة الائتمانية للأصل المالي. في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في التعرض لمخاطر الائتمان. تقوم المؤسسة بمراقبة كافة الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، فستقوم المؤسسة بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المؤسسة مخاطر التعثر في السداد التي تحدث للأداة المالية في تاريخ التقرير بناء على تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع مخاطر التعثر في السداد التي كانت متوقعة للفترة المتبقية من الاستحقاق في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المؤسسة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما بناء على الخبرة التاريخية للمؤسسة وتقييم انتمان الخبراء بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تشكل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ إعداد التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمالية مختلفة للتعثر في السداد. إن ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة هو الذي يشكل الأساس لمتوسط احتمالية التعثر المرجح المستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

تشمل المعلومات التي يتم دراستها في المستقبل التوقعات في البلدان للصناعات التي يعمل فيها المديونون للمؤسسة، ويتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحليين الماليين والهيئات الحكومية والمراكز ذات الاختصاص وغيرها من المنظمات المماثلة، إضافة إلى دراسة مصادر الداخلي وخارجية مختلفة، وتوقع المعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. تخصص المؤسسة الأطراف المقابلة لدرجات مخاطر الائتمان الداخلية ذات الصلة اعتمادًا على جودة الائتمان الخاصة بهم. المعلومات الكمية هي مؤشر رئيسي للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتستند إلى التغيير في احتمال التعثر مدى الحياة من خلال المقارنة بالنظر إلى أن بيانات سيناريوهات الاقتصاد الكلي ونماذج لبلدان معينة ليست متاحة بسهولة، في مثل هذه الحالات السيناريوهات والنماذج البديلة التي تم استخدامها.

تعد حالات احتمالية التعثر المستخدمة تطلعية ونستخدم المؤسسة نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص خسارة خسائر الائتمان المتوقعة.

تنعكس العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهري في مخاطر الائتمان في نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال المؤسسة يدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

بالنظر إلى أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي هي مقياس نسبي، فإن تغيير معين، من حيث القيمة المطلقة، في احتمالية التعثر سيكون أكثر أهمية بالنسبة للأداة المالية ذات التعثر المحتمل المبدئي أقل من مقارنة بالأداة المالية ذات التعثر الشخصي المرتفع.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية في المرحلة 1 عند الاعتراف الأولي. مع ذلك، في حال تحديد زيادة جوهري في مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير مقارنة مع الاعتراف الأولي، عندئذ يتم نقل الأصل إلى المرحلة 2 (الرجوع إلى إيضاح 30 إدارة المخاطر). في حال وجود مؤشر على انخفاض القيمة، بالتالي يعتبر الأصل على أنه منخفض القيمة ويتم تصنيفه ضمن المرحلة 3 كما هو مبين في الإيضاح 30 إدارة المخاطر.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة عن انخفاض قيمتها الائتمانية (والتي يتم النظر فيها بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يساوي:

- خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا، أي خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الأداة المالية والتي تكون ممكنة في غضون 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (يشار إليها باسم المرحلة 1)؛ أو

- خسائر الائتمان المتوقعة بالكامل مدى الحياة، أي الخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة والتي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة مدى الحياة الأداة المالية (يشار إليها باسم المرحلة 2).

- بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، يتم تحديد مخصص الخسارة على انه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وهافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة لمعدل الربح الأهلّي الفعلي للأداة حيثما ينطبق.

موجودات مالية ذات قيمة ائتمانية منخفضة

يعتبر الأهل المالي منخفض القيمة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأهل المالي. يشار إلى الموجودات المالية منخفضة الجدارة الائتمانية باسم موجودات المرحلة 3. إن الأدلة على أن الأهل المالي منخفض القيمة تتضمن بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- ملفات الشركة بشأن الإفلاس
- إلغاء رخصة التشغيل
- دليل واضح على أن الشركة لن تكون قادرة على سداد المدفوعات في المستقبل

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل - بدلاً من ذلك، قد يكون الأثر المشترك للعديد من الأحداث قد تسبب في انخفاض قيمة الموجودات المالية. تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي هي موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ كل تقرير.

تم شراء أو إنشاء موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة بشكل مختلف لأن الأهل يعاني من انخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، تقوم المؤسسة بإثبات جميع التغييرات في خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة منذ الاعتراف المبدئي كمخصص خسارة مع الاعتراف بأي تغييرات في الربح أو الخسارة. يؤدي التغيير المواتي لمثل هذه الموجودات إلى انخفاض في القيمة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يحدث تعديل الأهل المالي عند إعادة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للأهل المالي أو تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأهل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما على الفور أو في تاريخ مستقبلي.

يُمنح تحمل القرض في الحالات التي يكون فيها على الرغم من أن المقترض بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، إلا أن هناك مخاطر عالية للتعثر في السداد أو حدوث تعثر بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادراً على الوفاء بالشروط المعدلة. تتضمن الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد استحقاق الأهل المالي، والتغييرات في توقيت التدفقات النقدية للأهل المالي (سداد أهل المبلغ والأرباح)، وانخفاض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (إعفاء من أهل المبلغ والربح).

عندما يتم تعديل الأهل المالي، تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقاً لسياسة المؤسسة، يؤدي التعديل إلى الاستبعاد عندما ينتج عنه شروط مختلفة بشكل جوهري. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط التعاقدية الأصلية، تراعي المؤسسة ما يلي:

يتم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية وفقاً للشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وكلا المبلغين مخصومان بمعدل الربح الفعلي الأهلّي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية أكبر من 10%، ترى المؤسسة أن الترتيب مختلف بشكل جوهري مما يؤدي إلى الاستبعاد من الدفاتر. عند إجراء تقييم كمي لتعديل أو إعادة تفاوض على أهل مالي ضعيف ائتمانياً أو أهل مالي مشتري أو منشأ منخفض القيمة الائتمانية كان خاضعاً للشطب، تأخذ المؤسسة في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة (وليس التعاقدية) من قبل التعديل أو إعادة التفاوض ومقارنة تلك التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل أو إعادة التفاوض.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

في حالة استبعاد الأصل المالي، يعاد قياس مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ الاستبعاد لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. الفرق بين هذه القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد مع الشروط الجديدة سيؤدي إلى ربح أو خسارة عند الاستبعاد. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد ناشئاً من خفض القيمة الائتمانية. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخم كبير على المبلغ الاسمي المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية من التعثر في السداد والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تراقب المؤسسة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر الاستحقاق بموجب الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية للأصل المالي ولا يؤدي التعديل إلى الاستبعاد من الدفاتر، تحدد المؤسسة ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عن طريق مقارنة:

- تقدير التعثر الشخصي المتبقي مدى الحياة استناداً إلى البيانات عند الاعتراف المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- للفترة المتبقية لاحتمالية التعثر في تاريخ إعداد التقرير بناء على الشروط المعدلة.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمؤسسة، حيث لا يؤدي التعديل إلى الاستبعاد من الدفاتر، يعكس تقدير التعثر الشخصي قدرة المؤسسة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع الأخذ في الاعتبار خبرة المؤسسة السابقة في إجراء تحمّل مماثل، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات السلوكية بما في ذلك أداء الدفع للمقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا ظلت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف المبدئي، فسيستمر قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة. إذا كان القرض المعدوم منخفض القيمة الائتمانية بسبب وجود دليل على انخفاض الائتمان (انظر أعلاه)، تقوم المؤسسة بإجراء تقييم مستمر للتأكد مما إذا كانت مشاكل التعرض قد تم علاجها، لتحديد ما إذا كان القرض لم يعد معرضاً لانخفاض ائتماني. بشكل عام لا يتم قياس مخصص الخسارة على القروض الممنوحة إلا بناء على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً عندما يكون هناك دليل على سلوك السداد المحسن للمقترض بعد التعديل الذي أدى إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، تحتسب المؤسسة خسارة التعديل من خلال مقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). يتم تضمين خسائر التعديل، إن وجدت، للموجودات المالية في قائمة الدخل في "خسائر تعديل الموجودات المالية". ثم تقيس المؤسسة خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المعدل، حيث يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

لا تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناشئ عن التعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم تقم المؤسسة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المؤسسة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الموجودات والمطلوبات المرتبطة بها عن المبالغ التي قد تضرر لتسويتها. إذا احتفظت المؤسسة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المؤسسة في الاعتراف بالأصل المالي ويعترف أيضاً بالقروض المضمونة للعائدات المستلمة.

تعريف التعثر في السداد

يعد تعريف التعثر في السداد أمرًا حاسمًا لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم استخدام تعريف التعثر في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يعتمد على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو مدى الحياة، حيث أن التعثر في السداد هو أحد مكونات احتمالية التعثر التي تؤثر على كل من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تعتبر المؤسسة أن ما يلي يشكل حالة تعثر في السداد:

- جميع العقود أو المدينين الذين حصلوا على تصنيف 21 في المقياس الداخلي للمؤسسة (ما يعادل C في مقياس مودي و D في كل من تصنيفات إس أند بي و وفيتش)؛ أو
- علاوة على ذلك، تستخدم المؤسسة أيضًا قريبة قابلة للدحض تستند إلى احتمالية التعثر. يتم تطبيق هذه القاعدة إذا كانت المدفوعات التعاقدية مستحقة لأكثر من 180 يومًا للعقود السيادية و 90 يومًا للعقود غير السيادية، ما لم تكن هناك معلومات معقولة وداعمة تشير إلى أن العقد ليس منخفض القيمة الائتمانية.

تستخدم المؤسسة تعريف التعثر في السداد هذا للأغراض المحاسبية وكذلك لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تصميم تعريف التعثر في السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات.

تستخدم المؤسسة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التعثر في السداد والتي إما تم تطويرها داخليًا أو تم الحصول عليها من مصادر خارجية. كما هو مذكور في تعريف الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية أعلاه، فإن التعثر في السداد هو دليل على أن الأصل منخفض القيمة الائتمانية. لذلك، سوف تشمل الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية الموجودات المتعثرة، ولكنها ستشمل أيضًا الموجودات الأخرى غير المتعثرة نظرًا لأن تعريف انخفاض القيمة الائتمانية أوسع من تعريف التعثر في السداد.

شطب

عندما تعتبر التعرضات غير السيادية غير قابلة للتحويل، يتم شطبها مقابل مخصص انخفاض القيمة ذي الصلة ويتم الاعتراف بأي خسارة فائضة في قائمة الدخل. ويتم شطب هذه الموجودات بعد الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة وتحديد قيمة الخسارة. يتم إدراج المبالغ المستردة اللاحقة للمبالغ المشطوبة سابقاً في قائمة الدخل للمؤسسة. لم تشطب المؤسسة أي موجودات مالية غير سيادية خلال السنة الحالية والسابقة.

المطلوبات المالية

لا تقوم المؤسسة بإلغاء المطلوبات المالية إلا عند انتهاء التزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم الغاء الاعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل.

لا تقوم المؤسسة أيضًا بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي إلا عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية بموجب الشروط المعدلة اختلافًا جوهرياً. ففي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. من المفترض أن الشروط التي تختلف اختلافًا جوهرياً في حال كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالباقي بعد خصم أي رسوم مستلمة والمخضومة باستخدام السعر الفعلي الأطلبي تختلف بنسبة عشرة بالمائة على الأقل عن القيمة الحالية المخضومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأطلبي. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأة والالتزام المالي الجديد مع الشروط المعدلة في قائمة الدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمه التقديرية القابلة للاسترداد. يتم تسجيل التعديلات على المخصص كمصروف أو قيد دائن في قائمة دخل المؤسسة.

المطلوبات المالية

تدرج جميع إصدارات الصكوك وتمويلات المرابحة السلعية، والخصوم الأخرى على أساس التكلفة، صافية من رسوم المعاملة، بصفها قيمة عادلة للمقابل الذي تمّ تسلمه. تقاس جميع المطلوبات المالية ذات العوائد، لاحقاً، على أساس التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الحسبان أي خصومات أو علاوات. فالعلاوات تُستهلك، والخصومات تتراكم على أساس العائدات حسب أجل الاستحقاق وتدرج ضمن "تكلفة التمويل" في قائمة الإيرادات.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

لا تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية إلا عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتعترف المؤسسة إما التسوية على أساس صافي، أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في وقت واحد. يتم عرض الإيرادات والمصاريف بالصافي فقط عندما يسمح بذلك بموجب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المتشابهة.

الأدوات المالية المشتقة الإسلامية

تمثل أدوات المشتقات المالية الإسلامية عقود العملات الأجنبية الآجلة ومبادلات معدلات الربح. وتعتمد هذه الأدوات على نماذج السوق المالية الإسلامية الدولية والجمعية الدولية لمشتقات المبادلات. وتستخدم "المؤسسة" هذه الأدوات لاستراتيجيات التحوط فقط لتخفيف مخاطر التذبذب في سوق العملات الأجنبية، وتكلفة تمويل الاستثمار لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الصكوك، وأصول التمويل، وإصدار الصكوك. وتُحسب المشتقات الإسلامية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات، ويعاد قياسها فيما بعد بقيمتها العادلة في نهاية كل تاريخ تقرير مالي. وتسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الإيرادات. وتدرج المشتقات الإسلامية ذات القيمة العادلة الموجبة ضمن "الأصول الأخرى"، وتدرج القيم العادلة السالبة ضمن "المستحقات والخصوم الأخرى"، في قائم المركز المالي.

الأصول الائتمانية

لا تعامل الأصول التي تحفظ في صندوق استثماري على أنها أصول مملوكة "للمؤسسة"، ولذلك لا تدرج في القوائم المالية.

الممتلكات والمعدات

تُقيّد الممتلكات والمعدات على أساس التكلفة، حافية من الاستهلاك التراكمي وأي انخفاض في القيمة. وتُستهلك التكلفة ناقصا القيمة المتبقية المقدرة للممتلكات والمعدات على أساس معدل ثابت وفقا للعمر الافتراضي التقديري للموجودات على النحو التالي:

• أثاث وتجهيزات	15%
• حواسيب	33%
• مركبات	25%
• معدات أخرى	20%

يتم فحص القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذا المؤشر وحيث تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر القابل للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، والتي تكون قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها قيد الاستخدام أيهما أعلى.

يتم تحميل نفقات الإصلاح والصيانة على قائمة الدخل، وتُرسمل التحسينات التي تزيد القيمة المادية للموجودات أو تطيل عمرها الافتراضي إلى حد كبير.

الصكوك المصدرة

أدرجت موجودات الصكوك في القوائم المالية "للمؤسسة" بوصفها وكيل خدمات، مع ملاحظة أن المؤسسة باعت هذه الأصول بغير عوض إلى حاملي الصكوك من خلال منشأة ذات أغراض خاصة بموجب عقد بيع حال ينقل ملكية هذه الصكوك إلى حاملي الصكوك.

مخصصات

يتم قيد المخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام (قانوني أو استنتاجي)، ناشئ عن حدث سابق ويكون من المحتمل تسوية تكاليف الالتزام وقياسها بشكل موثوق.

التزامات تقاعد الموظفين

تدير المؤسسة نوعين من خطط المنافع المحددة للتقاعد لموظفيه، وهما خطة تقاعد الموظفين، وخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. وكلاهما يتطلب مساهمات تسدد إلى صندوقين يتم إدارتهما بشكل منفصل. وتُعرّف خطة المنافع المُحدّدة بأنها خطة تقاعد تحدّد المنفعة التقاعدية التي سيتسلمها الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالباً على عامل أو أكثر مثل العمر وعدد سنوات الخدمة ونسبة إجمالي الراتب النهائي. يقوم خبراء إكتواريون مستقلون باحتساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها. ويتم استخدام الافتراضات الاكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة.

يتم تحديد القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بضم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العوائد المتاحة لسندات شركات ذات جودة عالية. ويجب أن تكون السندات مقومة بالعملة التي يتم دفع المنافع بها، ولها شروط وتواريخ استحقاق تقارب شروط التزامات التقاعد الفعلية. يتم تقدير التزامات المنافع المحددة خلال السنوات على المدى المتوسط باستخدام أساليب ترجيح تقديرية للحسابات الإكتوارية تسمح بمنافع مستحقة إضافية، وتدفقات نقدية فعلية، وتغييرات في الافتراضات الإكتوارية الأساسية.

إن تكلفة الخدمة الحالية لخطة المنافع المحددة والمقيدة في قائمة الدخل تعكس الزيادة في التزامات المنافع المحددة الناتجة عن خدمة الموظفين خلال السنة الحالية.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الإكتوارية إذا كانت جوهرية مباشرة في الاحتياطيات في سنة حدوثها ضمن حقوق الأعضاء. ويتم قيد التزام التقاعد كجزء من المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي. ويمثل الالتزام القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة.

وتحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المؤسسة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الاكتواريين للمؤسسة، ويتم تحويل قيمة المساهمات إلى الأماناء المستقلين للبرنامج. يتضمن الإيضاح (17) تفاصيل إضافية وتحليلًا لخطة منافع التقاعد.

تحقيق الإيرادات

(i) ودائع مرابحة سلعية ووكالة

يكون تسجيل الإيرادات من ودائع مرابحة سلعية ووكالة على أساس زمني تناسبي طوال الفترة من الصرف الفعلي للأموال إلى طول أجل الاستحقاق.

(ii) استثمارات في الحكوك

تُقيد الإيرادات من الاستثمارات في الحكوك حسب الاستحقاق الزمني باستخدام معدل العائد الفعلي في قائمة الدخل. بالنسبة للحكوك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس القيم العادلة في تاريخ التقرير المالي في قائمة الدخل.

(iii) دخل تمويل بالمرابحة، ودخل الاستئعام، و تمويل البيع بالأجل

تمويل من التمويل بالمرابحة، والاستئعام، والبيع للأجل باستخدام العائد الفعلي طوال فترة المعاملات المعيّنة.

(iv) الإجارة المنتهية بالتمليك

تقيد إيرادات الإجارة على أساس العائد الفعلي (والذي يمثل قيمة الإيجار ناقصاً الاستهلاك مقابل موجودات الإجارة) بدءاً من تاريخ الحق في استخدام الموجودات المحولة إلى المستأجر.

(v) دخل توزيعات الأرباح

تُقيد إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على تلك الأرباح، أي بناء على تاريخ الإعلان عنها.

(vi) اتعاب ادارة الأصول

للمؤسسة عدة هناديق تحت إدارتها، حيث تقدم المؤسسة خدمات إدارة المحافظ مقابل رسوم إدارية. وتحتسب الرسوم الإدارية على أساس الاستحقاق عند إنجاز الخدمات.

(vii) رسوم إدارية ورسوم استشارية

تقدم المؤسسة خدمات استشارية تشمل إهدار الحكوك، وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وإنشاء نوافذ بنكية إسلامية، وإعادة الهيكلة، وتطوير الأطر التنظيمية، وبناء القدرات، إلخ. كما أنها تفرض رسوماً لتغطية التكاليف المتكبدة أثناء تقييم طلبات التمويل. تُسجل الإيرادات من الخدمات الإدارية والاستشارية على أساس تقديم الخدمات بموجب اتفاقيات تعاقدية.

الزكاة وخصيصة الدخل

لا تخضع المؤسسة، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لأداء الزكاة أو الضريبة في البلدان الأعضاء. وباعتبار حقوق ملكية الأعضاء في المؤسسة جزءاً من بيت المال، فهي لا تخضع لأداء الزكاة والضرائب.

التقارير القطاعية

قررت الإدارة كؤن مجلس إدارة "المؤسسة" هو طانم قرارات العمليات الرئيسية. فهو المسؤول عن القرارات العامة بشأن تخصيص الموارد للمبادرات الإنمائية داخل البلدان الأعضاء. وتنفذ المبادرات الإنمائية من خلال العديد من منتجات التمويل الإسلامي، كما هو مبين في بيان المركز المالي، والتي يجري تمويلها مركزياً من رأسمال المؤسسة وتمويلاتها. ولم تحدد الإدارة قطاعات منفصلة للعمليات ضمن تعريف معيار المحاسبة المالي رقم 22 "التقارير القطاعية"، طالما أن مجلس الإدارة يراقب الأداء والمركز المالي للمؤسسة عموماً.

4 الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

ومثل هذه التقديرات والافتراضات والاجتهادات يتم تقييمها بشكل مستمر، وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة. وفيما يلي المجالات الهامة التي استخدمت الإدارة تقديرات أو افتراضات أو أصدرت أحكاماً بشأنها:

(i) الكيان الاستثماري

تأخذ المؤسسة في الحسبان ما يلي، عند تحديد الكيان الاستثماري:

(أ) تعتقد إدارة المؤسسة أن المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لا تحتوي على أي إرشادات بشأن الكيانات الاستثمارية، وبالتالي، بناء على الإطار المفاهيمي، اتبعت الإرشادات بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10 المتعلق بالكيانات الاستثمارية. قد تتطلب أي إرشادات تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في السنوات المقبلة من الإدارة إعادة تقييم وضم المؤسسة ككيان استثماري.

(ب) تقدم المؤسسة خدمات إدارة الاستثمار لعدد من المستثمرين فيما يتعلق بالاستثمار في الصناديق المدارة؛

(ج) تقوم المؤسسة بتوليد رأس المال والدخل من استثماراتها والتي بدورها سيتم توزيعها على المستثمرين الحاليين والمحتملين؛ و

(د) تقوم المؤسسة بتقييم أداء استثماراتها على أساس القيمة العادلة، وفقاً للسياسات المنصوص عليها في هذه القوائم المالية. تعتقد الإدارة أنها تستوفي معايير تقييم جميع الاستثمارات إلى حد كبير بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2021.

واستنتج مجلس الإدارة إلى أن المؤسسة تستوفي تعريف الكيان الاستثماري. يتم إعادة تقييم استنتاجهم على أساس سنوي.

(ii) مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (30) على كافة فئات الموجودات المالية كُماً - خاصة - في تقدير القيمة والوقت للتدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

إن احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للندوق يأتي نتيجة نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بخصوص اختيار معطيات متغيرة تعتمد على بعضها البعض، وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والتي تعتبر أحكاماً وتقديرات محاسبية ما يلي:

- (i) نموذج تصنيف درجات الائتمان الداخلي للمؤسسة والذي من خلاله يتم تحديد "احتمال التعثر" لكل حالة من الحالات.
- (ii) الضوابط المستخدمة من قبل المؤسسة في تقييم مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحيث يمكن قياس المخص على أساس 12 شهراً أو العمر الزمني لخسائر الائتمان المتوقعة والتقييم الكمي.
- (iii) تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المعطيات.
- (iv) تحديد أوجه الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمعطيات الاقتصادية مثل: مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثير احتمالية التعثر أو التعرض للتعثر أو الخسارة الناتجة عن التعثر.
- (v) اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي للاستشراف المستقبلي ووزان احتمال وقوعها لإدخال المعطيات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

تمارس المؤسسة أحكامها في تقدير مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية. إن منهجية تقدير انخفاض قيمة موجودات التمويل مبيّنة في إيضاح 3 تحت عنوان "انخفاض قيمة الموجودات المالية".

(iii) تحديد القيمة العادلة

تحدد المؤسسة القيمة العادلة لجميع أصولها في نهاية كل سنة مالية. بعض من الموجودات المالية للمؤسسة غير مدرجة. وتحدد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة في مثل هذه الظروف، ولاسيما أساليب خصم التدفقات النقدية، ومضاعف القيمة الدفترية المقارن، والصفقات قريية العهد، وصافي قيمة الأصول متى ما كان ذلك مناسباً. كما تستعين المؤسسة بخبراء تقييم مستقلين عند الاقتضاء. أما في حالة بعض الاستثمارات التي تتعلق بكيانات ناشئة، أو منشآت في مرحلة الصرف الرأسمالي، فتعتقد الإدارة أن تكلفة مثل هذه الاستثمارات هي القيمة العادلة التقريبية.

وتتحقق الإدارة من صحة النماذج المستخدمة في تحديد القيم العادلة، كما تراجعها دورياً. وتشمل نماذج المدخلات في خصم التدفقات النقدية، ومضاعفات القيمة الدفترية المقارنة، بيانات يمكن ملاحظتها، مثل أسعار الخصم، ومعدل النمو النهائي، ومضاعفات القيمة الدفترية المقارنة للكيانات بالنسبة إلى محفظة الكيان ذات الصلة، والبيانات غير الملحوظة، مثل الخصومات التي تقدم بسبب عدم قابلية التسويق وعلاوة السيطرة. كما أخذت المؤسسة في الحسبان الظروف الجغرافية والسياسية في البلدان التي تعمل فيها الكيانات المستثمر فيها، كما اعتمدت خصماً ملائماً في قيمها العادلة.

(iv) التزامات تقاعد الموظفين

تحدد التزامات التقاعد والرعاية الطبية والرسوم ذات الصلة عن الفترة باستخدام التقييمات الاكتوارية. ويشمل التقييم الاكتواري وخصم افتراضات حول معدلات الخصم، وزيادة المستقبلية في الرواتب، إلخ، ونظراً لطول أمد تلك الالتزامات، فإن هذه التقديرات يشوبها قدر كبير من عدم اليقين.

٧) استمرارية النشاط

قيمت إدارة المؤسسة قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة وهي مقتنعة بأنها ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكوكاً حول قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. للوصول إلى هذا الاستنتاج، نظرت الإدارة في العديد من العوامل من بينها؛ نسبة السيولة للشركة، والاتجاه المتوقع في الربحية، وأداء المحفظة الحالية، ونسبة كفاية رأس المال وقدرة المؤسسة على جمع الأموال من كل من المساهمين وسوق رأس المال. وبناء على ذلك، تم اعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

vi) أثر كوفيد - 19

تسبب جائحة كوفيد - 19 في اضطرابات كبيرة في الاقتصادات العالمية والعمليات التجارية للعديد من الشركات مع ظهور متغير جديد من العدوى في العديد من البلدان. تعمل المؤسسة في العديد من البلدان الأعضاء الواقعة في مناطق جغرافية مختلفة. يختلف تأثير الوباء من دولة إلى أخرى، ولكن من حيث الإجراءات، كانت هناك أوجه تشابه في الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني للحد من انتشار الفيروس داخل ومن خارج البلاد.

منذ تفشي الوباء، اتخذت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عدة مبادرات لدعم حكومات البلدان الأعضاء للتخفيف من الآثار البشرية والاقتصادية لوباء كوفيد - 19.

أتاحت المؤسسة مبلغ 250 مليون دولار أمريكي على أساس المسار السريع كحزمة طوارئ لتقليل انتشار وتأثير الوباء ومن أجل:

- دعم القطاعات الأكثر تضرراً بما في ذلك قطاع الرعاية الصحية الخاصة وقطاع الطاقة والزراعة والقطاع المالي وغيرها.
 - دعم وتعاون مع أكثر من 100 مؤسسة مالية محلية وإقليمية لضمان استمرار حصول شركات القطاع الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المتأثرة، على التمويل.
 - دعم الشركات المستثمرة لدينا لضمان استدامتها ونموها في المستقبل.
 - دعم العملاء الحاليين المتأثرين سلباً بتمديد شروط الإعفاء من الدفع و / أو إعادة جدولة / إعادة هيكلة التسهيلات الحالية.
- في نهاية عام 2021، تمت السيطرة على الوباء بشكل كبير في العديد من البلدان حيث شرعت الحكومات في اتخاذ تدابير للحد من القيود لإعادة تشغيل اقتصاداتها. وبالتالي، فإن التأثير على أعمالنا ونتائجنا محدود. سنواصل اتباع السياسات والنماذج المختلفة للبلد المضيف، وبالتوازي مع ذلك، سنبدل قمارى جهدنا لمواصلة عملياتنا بأفضل الطرق وأكثرها أماناً دون تعريض صحة شعبنا للخطر.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

5 النقد وما في حكمه

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
46,210,314	52,427,875	ارهدة لدى البنوك
257,708,000	105,000,000	ودائع مرابحة سلعية ووكالة (إيفاج 6)
(3,096)	(655)	يأزل: مخصص خسائر ائتمانية (إيفاج 23)
303,915,218	157,427,220	
1,143,741	1,220,242	رصيد بنكي متعلق بهندوق التضامن للمؤسسة
305,058,959	158,647,462	

هناك حسابات مصرفية معينة رصيدها 4,862,916 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2020: 4,495,311 دولارًا أمريكيًا) باسم البنك الإسلامي للتنمية، غير أن "المؤسسة" هي التي تملك حق الانتفاع من هذه الحسابات وهي التي تتولى ادارتها/تشغيلها. الودائع السلعية المدرجة ضمن النقد وما في حكمه هي تلك الودائع التي أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل. ويبين الإيضاح 6 الودائع السلعية التي يتجاوز أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر.

6 ودائع مرابحة سلعية ووكالة

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
794,438,265	317,144,759	ودائع مرابحة سلعية ووكالة
(257,708,000)	(105,000,000)	يأزل: ناقصا: ودائع مرابحة سلعية ووكالة أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل (إيفاج 5)
(9,882,802)	(14,078,240)	يأزل: مخصص خسائر ائتمانية (إيفاج 23)
526,847,463	198,066,519	

(أ) جميع ودائع المرابحة والوكالة المذكورة أعلاه هي مع مؤسسات مالية دولية ومُقومة بالدولار الأمريكي.
(ب) اشتملت ودائع مرابحة سلعية ووكالة على مبلغ قدره 356,164 دولارًا أمريكيًا (2020: 5,839,422 دولارًا أمريكيًا) قُدم لجهة ذات صلة بالمؤسسة، وأدرّت على المؤسسة ربحًا قدره لا شيء، دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2020: 3,977 دولارًا أمريكيًا).

7 استثمارات في الحكوك

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
798,786,484	1,357,096,279	الرصيد الافتتاحي
1,537,760,757	1,433,050,000	إضافات
(1,004,590,055)	(1,234,643,627)	استردادان
1,864,560	(1,278,593)	(خسارة) / ربح صرف عملات
25,195,278	(19,157,271)	(خسارة) / ربح القيمة العادلة
(1,920,745)	1,335,647	عكس (محمل) انخفاض القيمة
1,357,096,279	1,536,402,435	
789,982,730	853,380,005	مؤسسات مالية
471,380,819	544,100,949	جهات حكومية
95,732,730	138,921,481	أخرى
1,357,096,279	1,536,402,435	
53,614,773	95,356,675	AAA
45,132,730	72,953,990	+AA إلى AA-
717,160,246	844,099,858	A إلى A-
541,188,530	523,991,912	BBB أو أقل
1,357,096,279	1,536,402,435	

استثمارات في الحكوك مقاسة بالقيمة العادلة			
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1
1,536,402,435	11,355,490	-	1,525,046,945
1,357,096,279	14,597,848	-	1,342,498,431

اشتملت استثمارات الحكوك على مبلغ 125,357,109 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2020: 53,614,773 دولارًا أمريكيًا) استثمرت في الحكوك التي أهدرها البنك الإسلامي للتنمية، وأدّرت على المؤسسة ربحاً قدره 1,197,892 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2020: 679,795 دولارًا أمريكيًا).

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
30,836,666	39,399,200	إيرادات فساتيم
35,569,756	(17,634,965)	(خسارة) / ربح القيمة العادلة
66,406,422	21,764,235	مجموع الدخل

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

8 تمويل المراجعة

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
168,381,254	183,380,408	تمويل مراجعة
3,011,811	2,635,731	إيراد مستحق
(19,419,345)	(16,602,693)	يأزل: إيراد مؤجل
(151,973,720)	169,413,446	يأزل: مخصص خسائر ائتمانية (إيفاج 23)
(43,205,224)	(48,982,542)	
108,768,496	120,430,904	

تتم جميع السلع المشتراة لإعادة البيع بموجب تمويل مراجعة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد. يعتبر وعد العميل ملازمًا. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل.

واشتمل التمويل بالمراجعة على تمويل قيمته 60,412,619 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2020: 61,632,318 دولارًا أمريكيًا) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمؤسسة، وأدرت على المؤسسة ربحًا قدره 992,212 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2020: 1,338,150 دولارًا أمريكيًا).

9 تمويل البيع الأجل

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
409,587,357	354,750,576	تمويل البيع الأجل
5,538,191	4,529,604	إيراد مستحق
(37,485,940)	(28,973,611)	يأزل: إيراد مؤجل
377,639,608	330,306,569	يأزل: مخصص خسائر ائتمانية (إيفاج 23)
(18,352,241)	(22,733,364)	
359,287,367	307,573,205	

تكون جميع السلع التي تشتري بغرض إعادة البيع في إطار تمويل البيع الأجل على أساس سلعة محددة لإعادة البيع لاحقًا للعميل. ويكون وعد العميل بالشراء ملازمًا. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل.

اشتمل تمويل البيع الأجل على تمويل قيمته 54,746,908 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2020: 9,414,338 دولارًا أمريكيًا) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمؤسسة، وأدرت على المؤسسة ربحًا قدره 1,374,213 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2020: 391,223 دولارًا أمريكيًا).

10 الإجارة المنتهية بالتمليك

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
		التكلفة:
		الأصول التي لم تستخدم بعد:
		في بداية السنة
-	-	إضافات
41,075,556	28,795,093	تحويلات إلى أصول مستخدمة
(41,075,556)	(6,193,093)	
-	22,602,000	
		أصول مستخدمة:
		في بداية السنة
406,092,168	444,373,514	محول من موجودات مؤقتة
41,075,556	6,193,093	محولة إلى جهات مستفيدة
(4,792,094)	(90,859,288)	إعادة تقييم "الفوريكس"
1,997,884	(1,706,726)	
444,373,514	358,000,593	
444,373,514	380,602,593	مجموع التكاليف
		الاستهلاك المتركم:
		في بداية السنة
194,554,093	215,182,365	المحتمل للسنة
20,628,272	26,895,744	الاستهلاك على أصول محولة إلى جهات مستفيدة
-	(76,518,035)	
215,182,365	165,560,074	مجموع الاستهلاك
41,728,040	40,634,975	إيراد مستحق
270,919,189	255,677,494	الإجارة المنتهية بالتمليك، المبلغ الإجمالي
(52,783,631)	(35,001,964)	بأثر: مخصص خسائر ائتمانية (إيفاج 23)
218,135,558	220,675,530	الإجارة المنتهية بالتمليك، صافي

اشتملت الإجارة المنتهية بالتمليك على تمويل قيمته 13,400,484 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2020: 13,400,484 دولارًا أمريكيًا) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمؤسسة. وتمثل بعض الأصول المذكورة أعلاه نصيب المؤسسة في اتفاقات الإجارة المنتهية بالتمليك المشتركة.

تقدر الإيجارات المستقبلية المستحقة القبض المتعلقة بالإجارة المنتهية بالتمليك كما في 31 ديسمبر 2021 بمبلغ 346,77 مليون دولار أمريكي (2020: 386,05 مليون دولار أمريكي). لا يُعرف المبلغ الدقيق في نهاية كل فترة إلا قبل بدء الفترة، حيث يتم تحديد بعض الإيجارات بناءً على معدلات عامة. تفاصيل الذمم المدينة مبيّنة أدناه:

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
137,716,313	98,435,903	المتوقع خلال 12 أشهر
117,872,019	117,872,019	المتوقع بعد 12 شهرًا ولكن أقل من 5 سنوات
130,458,244	130,458,244	المتوقع بعد 5 سنوات
386,046,576	346,766,166	

تم تلخيص التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المتعلقة بعقود الإجارة في إيضاح 32 ويتوقع دفعها خلال 12 شهرًا.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

11 موجودات استئجار

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
26,759,648	22,053,098	تمويل الاستئجار
402,310	532,909	إيراد مستحق
(5,934,146)	(5,110,249)	بازل: إيراد مؤجل
21,227,812	17,475,758	
(153,808)	(1,629,527)	بازل: مخفض فساتر ائتمانية (إيفاج 23)
21,074,004	15,846,231	

12 استثمارات في حقوق الملكية

تمتلك "المؤسسة" استثمارات في حقوق الملكية إما مباشرة وإما عن طريق جهات وسيطة. وبناء على الحيازة الفعلية للمؤسسة، كانت الاستثمارات في حقوق الملكية تتألف في نهاية السنة مما يلي:

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
159,039,976	163,492,352	مشآت تابعة (إيفاج 1-12)
93,655,199	124,545,107	مشآت زمنية (إيفاج 2-12)
69,439,370	71,236,999	استثمارات أخرى
322,134,545	359,274,458	

إن حركة الاستثمارات خلال السنة هي على النحو التالي:

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
349,124,109	322,134,545	في بداية السنة
-	6,115,340	إقانات
-	23,929,932	محول من تمويل مرابحة
(6,921,135)	(1,299,980)	استيعادات
(20,068,429)	8,394,621	ربح / (خسارة) القيمة العادلة، ما في
322,134,545	359,274,458	في نهاية السنة

12 استثمارات في حقوق الملكية (تتمة)

1.12 استثمار في منشآت تابعة

في نهاية السنة، كانت نسبة التملك الفعلي في المنشآت التابعة والبلدان التي أسست فيها هذه المنشآت وطبيعة أعمالها على النحو التالي:

نسبة الملكية الفعلية %		طبيعة الأعمال	بلد التأسيس	اسم المنشأة
2020	2021			
100	100	عقود الإيجار	أذربيجان	شركة أذربيجان للإيجار
100	100	إدارة أهول	ماليزيا	شركة إدارة أهول "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة
100	100	مندوق الأسهم الخاصة	ماليزيا	مندوق نمو البنوك الإسلامية
100	100	عقود الإيجار	أوزباكستان	طسة للإيجار
100	100	بنوك	السنگال	شركة تمويل أفريقيا القابضة
100	100	عقود الإيجار	السعودية	شركة إدارة الإيجار
100	100	استشارات	السعودية	مجموعة كابيتاس (كابيتاس سابقاً)
67	67	عقود الإيجار	طاجكستان	عمر للإيجار
53	53	عقارات	موريتانيا	المجموعة الموريتانية
50	50	عقارات	السعودية	إيوان الفريدة للإسكان
50	50	خدمات الحج والعمرة	ماليزيا	طه علم اس دي إن بي اتش دي

(أ) في الاستثمار أعلاه، سجلت بعض المنشآت التابعة بقيمة صفرية حيث استثمرت المؤسسة في سنوات سابقة وتعرضت للانخفاض الكامل في قيمتها.

(ب) لا توجد تدابير تنظيمية أو تعاقدية تقيد قدرة المنشآت التابعة على تحويل أموال في شكل أرباح نقدية أو تسديد التمويلات أو السلفات التي قدمتها لها "المؤسسة". وتقدم "المؤسسة" في بعض الأوقات مساعدات مالية في شكل سلفات للمنشآت التابعة لها.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

12 استثمارات في حقوق الملكية (تمة)

2.12 استثمار في شركات زميلة

في نهاية السنة، كانت نسبة التملك الفعلي في المنشآت الزميلة والبلدان التي أسست فيها هذه المنشآت وطبيعة أعمالها على النحو التالي:

نسبة الملكية الفعلية %		طبيعة الأعمال	بلد التأسيس	اسم المنشأة
2020	2021			
49	49	بنوك	المغرب	الأخضر بنك
47	47	عقود الإيجار	مهر	شركة إنماء للإجارة
-	27	بنوك	السنتغال	بنك دو السنغال الإسلامي
40	40	مندوق	تونس	مندوق ثمار للاستثمار
38	38	استشارات استثمارية	السعودية	أفان كابيتال
37	37	عقود الإيجار	قرغيزستان	شركة قرغيزستان للإجارة
36	36	عقود الإيجار	قرغيزستان	شركة قرغيزستان للإجارة
36	36	عقود الإيجار	ألبانيا	شركة ألبانيا للإجارة
36	36	بنوك	المالديف	بنك المالديف الإسلامي
33	33	عقود الإيجار	فلسطين	شركة فلسطين للإجارة
33	33	عقود الإيجار	تركيا	شركة هاليك للتأجير
33	33	العقارات	السعودية	مندوق الفريدة للإسكان
30	30	عقود الإيجار	تونس	بنك الوفاق الدولي
-	29	إدارة أموال	ماليزيا	سوق المال لابوان
25	25	العقارات	غولبيا	رويال أتلنتيك للسكن
25	25	مندوق	السعودية	المندوق السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (افاق)
22	22	التعليم	مهر	الشرقية للسكرك
22	22	التعليم	الأردن	الشركة الأردنية للخدمات الحوائية
20	20	بنوك	اليمن	بنك سبأ الإسلامي
20	20	عقود الإيجار	السودان	الشركة العربية للإجارة
20	20	عقود الإيجار	ماليزيا	تجارى برهاد
20	20	مندوق	تركيا	الشركة التركية لإدارة الأموال
20	20	بنوك	اليمن	بنك سبأ الإسلامي

(أ) في الاستثمار أعلاه، سجلت بعض المنشآت الزميلة بقيمة صفرية حيث استثمرت المؤسسة في سنوات سابقة وتعرضت للانخفاض الكامل في قيمتها.

12 استثمارات في حقوق الملكية (تمة)

3.12 القيمة العادلة للاستثمارات

يحدد معيار المحاسبة المالية 25 هيكلًا تسلسليًا لأساليب التقييم استنادًا لكون معلومات التقييم قابلة أو غير قابلة للملاحظة. وتعكس المعلومات القابلة للملاحظة بيانات السوق التي توفرها مصادر مستقلة؛ أما المعلومات غير القابلة للملاحظة، فتجسد افتراضات المؤسسة بشأن السوق. ونتج عن هذين النوعين من المعلومات الهيكل التسلسلي التالي للقيمة العادلة:

المستوى الأول: أسعار معلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للاستثمارات المطابقة.

المستوى الثاني: معلومات أخرى غير الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى الأول وهي معلومات استثمارية قابلة للملاحظة، سواء أكانت بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مثل مشتقات الأسعار)؛

المستوى الثالث: معلومات استثمارية لا تستند إلى بيانات سوق قابلة للملاحظة (معلومات غير قابلة للملاحظة).

ويطلب هذا الهيكل استخدام بيانات سوق قابلة للملاحظة عندما تكون متاحة. وتأخذ "المؤسسة" في الحسبان أسعار السوق ذات الصلة والقابلة للملاحظة وقت التقييم، متى كان ذلك ممكنًا.

القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية				
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
359,274,458	318,848,883	17,553,512	22,872,063	2021 (دولار أمريكي)
322,134,545	270,060,030	30,316,788	21,757,727	2020 (دولار أمريكي)

ويشمل ذلك الاستثمار المدرج في شركة الوفاق للإجارة المدرجة في البورصة التونسية والمؤسسة التي تمتلك 9,000,000 سهم تمثل 30% من الأسهم. تم الإبلاغ عن الاستثمارات في حقوق الملكية غير المدرجة في سوق الأوراق المالية النشطة، بقيمتها العادلة المقدر باستخدام أسلوب واحد أو مجموعة أساليب تقييم تطبق مع مراعاة قطاع الصناعة وبيئة الأعمال للكيان المستثمر فيه. وشملت هذه الأساليب، في الغالب، مضايف السوق، وقيمة الأصول الصافية المعدلة، والتدفقات النقدية المخصومة، والمعاملات الحديثة المقارنة، والأرباح الزائدة، والتدفقات النقدية المخصومة ونهج القيمة المتبقية. حيث تؤخذ افتراضات ومدخلات أساليب التقييم العادلة من الأسواق القابلة للملاحظة متى ما كان ذلك ممكنًا، وإلا فيكون أسلوب التقدير مطلوبًا في تحديد القيم العادلة ومستندًا إلى افتراضات. إن التغييرات في الافتراضات وحدها أو عوامل السوق الأخرى يمكن أن تؤثر بشكل كبير على القيمة العادلة المعلنة للاستثمارات. وتختبر هذه النماذج للتحقق من صلاحيتها عن طريق معايرة الأسعار من أي معاملات سوقية حالية يمكن ملاحظتها في الأداة نفسها (بدون تعديل أو إعادة تقديم) عندما تكون متاحة. ولتقييم أهمية مُدخَل معين للقياس بأكمله، تجري الإدارة تحليل الحساسية أو أساليب اختبار حجم الإجهاد.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تتمة)

12 استثمارات في حقوق الملكية (تتمة)

أخذت الإدارة في الاعتبار البيئة الاقتصادية الخاصة بالشركة المستثمر فيها وكذلك البيئة الاقتصادية الكلية للشركة المستثمر فيها، وتضمنت المدخلات الخاصة بالكيان المستثمر فيه أساسًا مضعفات السوق، والأداء الفعلي للأعمال مقارنة بما كان متوقعًا ومراجعات لخطط الأعمال. وشملت مدخلات الاقتصاد الكلي معلومات محددة قطرية أو إقليمية وكذلك أسعار العملات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، طبقت الإدارة بعض التحسينات على أساليب التقييم لتعكس بشكل مناسب الظروف والبيئة الاقتصادية المتغيرة بشكل مستمر. وتمثل أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة في المستويين 2 و3 لكل قطاع مهم في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020 فيما يلي:

القطاع	أسلوب التقييم	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي
الخدمات المالية	قابلية المقارنة في السوق	72,428,811	138,710,101
	قيمة الأصول الطافية المعدلة	83,841,180	69,578,079
	أساليب أخرى	113,944,989	18,846,074
التأمين والتأمين	قيمة الأصول الطافية المعدلة	2,712,110	5,572,202
	التدفقات النقدية المخضومة	13,787,773	14,181,858
الخدمات الاجتماعية	أساليب أخرى	552	2,113,757
أخرى	قابلية المقارنة في السوق	1,264,239	-
	نهج القيمة المتبقية	39,193,575	41,845,835
	قيمة الأصول الطافية المعدلة	8,079,166	8,378,912
	أساليب أخرى	1,150,000	1,150,000
المجموع		336,402,395	300,376,818

مطابقة مواد المستوى 3	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي
في بداية السنة	270,060,030	293,976,159
إضافات	30,045,272	-
استيعادات	(1,384,077)	(6,921,134)
تحويل من / (إلى) المستويين 1 و2	14,530,755	(1,671,388)
ربح / (خسارة) القيمة العادلة، صافي	5,596,903	(15,323,607)
في نهاية السنة	318,848,883	270,060,030

4.12 خسائر الاستثمار في حقوق الملكية، صافي

	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي
ربح / (خسارة) القيمة العادلة، صافي	8,394,621	(20,068,429)
توزيعات ارباح	823,714	826,798
أخرى	2,063,520	932,978
	11,281,855	(18,308,653)

13 موجودات أخرى

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
10,552,558	7,721,386	القيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية الإسلامية (إيضاح (أ))
10,139,826	9,625,081	مطلوب من جهات ذات علاقة (إيضاح 21.3)
16,653,303	16,814,801	إيرادات مستحق
8,126,057	8,117,563	سلف إلى موظفين
3,231,426	4,001,171	جزء غير مستهلك من تكلفة إصدارات الكوك
4,075,772	4,083,273	ذمم مدينة أخرى
52,778,942	50,363,275	
(3,525,696)	(2,701,219)	بازل: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 23)
49,253,246	47,662,056	

(أ) تمثل أدوات المشتقات المالية الإسلامية معاملات مبادلات آجلة بالعملة الأجنبية وعقودا لمبادلة العملات. وتتم المعاملات الآجلة ومبادلات معدلات الربح بعملات مختلفة للتخفيف من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات على الاستثمارات لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الكوك، وأصول التمويل، وإصدارات الكوك. وتتم مبادلات معدلات الربح للتخفيف من آثار أسعار الصرف على تكلفة التمويل، عن طريق مطابقة التمويل بسعر صرف عائم مع إيرادات بسعر عائم. لم تقم الشركة بتصنيف هذه الأدوات في علاقة تحوط، وبالتالي لا تتبع متطلبات محاسبة التحوط للمعايير ذات الصلة. ويوضح الجدول الآتي القيم العادلة الموجبة والسالبة لأدوات المشتقات المالية الإسلامية مع قيمها الافتراضية:

القيمة العادلة الموجبة دولار أمريكي	القيمة العادلة السالبة دولار أمريكي	المبلغ الافتراضي دولار أمريكي	الأدوات المالية المشتقة الإسلامية
2,410,626	198,444	235,235,907	مبادلات بعملات مختلفة
-	4,357,705	144,116,667	مبادلات معدلات الربح
5,310,760	2,600	56,906,930	عقود آجلة
7,721,386	4,558,749	436,259,504	31 ديسمبر 2021

القيمة العادلة الموجبة دولار أمريكي	القيمة العادلة السالبة دولار أمريكي	المبلغ الافتراضي دولار أمريكي	الأدوات المالية المشتقة الإسلامية
5,989,260	4,640,961	335,319,077	مبادلات بعملات مختلفة
-	9,222,027	225,785,000	مبادلات معدلات الربح
4,563,298	507,152	126,998,317	عقود آجلة
10,552,558	14,370,140	688,102,394	31 ديسمبر 2020

بالإضافة إلى ما سبق، قامت المؤسسة بمبادلات بعملات مختلفة نيابة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بموجب اتفاقية نموذجية مؤرخة في 13 يونيو 2016. وبلغت القيمة الافتراضية لتلك المبادلات 37,891,102.3 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2020: 50.67 مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

14 إهدار الصكوك

تاريخ الإهدار	تاريخ الاستحقاق	عملة الإهدار	المبلغ دولار أمريكي	المعدل	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي
مدرج						
2020-10-15	2025-10-15	دولار أمريكي	600,000,000	1.81% ثابتة	600,000,000	600,000,000
2017-04-13	2021-04-13	دولار أمريكي	300,000,000	2.468% ثابتة	-	300,000,000
غير مدرج						
2020-03-05	2025-03-05	ريال سعودي	100,000,000	سايبور 0.60%	100,000,000	100,000,000
			1,000,000,000		7,000,000,000	1,000,000,000

تمنح الصكوك (شهادات ثقة) الصادرة لحاملي الشهادات الحق في استلام المدفوعات (التوزيعات الدورية) في تواريخ محددة (تواريخ التوزيع الدوري) من عناصر الربح لأصول الإجارة والاستثمارات في الأسهم واستثمارات الصكوك والذمم المدينة فيما يتعلق بعقود المرابحة، الاستثمارات المرخصة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وأي أصول تم استبدالها (يشار إليها مجتمعة بـ "المحفظة") المباعة في كل سلسلة (إهدار) من قبل المؤسسة إلى ICDPS للصكوك المحدودة (الوطني).

بعد بيع المحفظة، تضمن المؤسسة كطرف ثالث أداء المحفظة إلى الوطني، بحيث إذا كان أي ملتزم بأصل ضمن المحفظة غير قادر على دفع أي مبلغ مستحق، فإن المؤسسة سوف تقوم بالدفع.

كما تتعهد المؤسسة بشراء المحفظة في تاريخ الاستحقاق أو تاريخ الحل المبكر بمبلغ يعادل المبلغ الاسمي الإجمالي (أي سعر البيع الأصلي للمحفظة إلى ICDPS للصكوك المحدودة).

15 التزامات تمويل المرابحة السلعية

تمويل المرابحة السلعية تمويلٌ تمنحه المؤسسات المالية بمقتضى اتفاقيات مرابحة سلعية. وهذا التمويل مشروط بفترات استحقاق أولية تتراوح بين 3 إلى 7 سنوات (31 ديسمبر 2020: 3 إلى 4 سنوات).

16 مستحقات ومطلوبات أخرى

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
14,370,140	4,558,749	قيمة عادلة سالبة للمشتقات الإسلامية (إيضاح 13(أ))
6,864,850	1,773,378	أرباح مستحقة الدفع عن تمويل المراجعة السلعية
4,473,508	11,087,600	مطلوب إلى جهات ذات علاقة (إيضاح 21.4)
4,108,563	4,108,563	أرباح مستحقة الدفع (إيضاح 20)
4,087,214	2,472,586	أرباح مستحقة عن إصدار الكوك
19,175,523	20,252,478	ذمم دائنة أخرى
53,079,798	44,253,354	

17 التزامات تقاعد الموظفين

لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خطة منافع تقاعد تتكون من خطة تقاعد محددة المنافع وخطة للرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين (ويشار إليها بشكل جماعي بخطة التقاعد). ويحق لكل موظف بالبنك أو المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على أساس الدوام الكامل، كما تحددها سياسات التوظيف بالبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يحق لهم المشاركة في خطة التقاعد من تاريخ الانضمام إلى البنك.

تعتبر خطة تقاعد موظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية متعددة أرباب العمل، وتشمل البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الوقف")، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

خطة تقاعد محددة المنافع

إن خطة تقاعد الموظفين عبارة عن مزيج من خطة المنافع المحددة القديمة (الركيزة الأولى) وخطة المعاشات الهجينة الجديدة (الركيزة الثانية) التي أصبحت سارية في الأول من رجب 1399 هـ. (الموافق 27 مايو 1979م) و 1442/5/17 هـ (2021/1/1م) على التوالي. كل شخص يعمل لدى البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أساس الدوام الكامل، باستثناء موظفين المدة المحددة، كما هي محددة في سياسات التوظيف للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مؤهل للمشاركة في خطة تقاعد الموظفين، من تاريخ الانضمام إلى البنك ومؤسساتها الأعضاء. وتقتصر المشاركة في خطة المعاشات الهجينة على أولئك الذين لديهم أقل من خمس سنوات من الخدمة اعتبارًا من 31 ديسمبر 2020 على أساس اختياري، ومع ذلك، يتم تسجيل أولئك الذين انضموا إلى البنك اعتبارًا من 2021/1/1م بشكل تلقائي.

في كلا الركيزتين، يساهم الموظف بنسبة 11.1% (2020 - 11.1%) من الراتب السنوي الأساسي بينما يساهم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك بنسبة 25.9% (2020 - 25.9%).

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

17 التزامات منافع الموظفين (تمة)

وفيما يلي المزايا الرئيسية لخطة تقاعد الموظفين:

- (i) سن التقاعد الاعتيادي هو ذكرى مرور إثنتين وستين سنة من تاريخ ميلاد المنتسب.
- (ii) عند التقاعد، يحق للموظف المتقاعد المؤهل 2.5% بموجب خطة تقاعد الموظفين القديمة أو 1% بموجب الخطة المختلطة في المكون، من أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد في المعاش التقاعدي) اللجنة عن كل سنة من سنوات الخدمة الخاضعة للتقاعد ومحددة بحد أقصى 30 سنة هجرية.
- (iii) يتم استخدام 10% من مساهمة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك البالغة 25.9% و 5% من مساهمة الموظفين بنسبة 11.1%، في تمويل مكون الخطة المختلطة. سيتم دفع الصندوق المتراكم وعائداته الاستثمارية كمناقصات تقاعد على شكل مبلغ مقطوع للمشاركين في الخطة المختلطة.
- (iv) مدفوعات المنافع عند التقاعد المبكر، أو منافع العجز أو منافع نهاية الخدمة أو الوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد تُدفع أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

اعتباراً من 1 محرم 1421هـ (الموافق 6 إبريل 2000م) أسس البنك خطة رعاية طبية للموظفين المتقاعدين، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 18 شوال 1418هـ (الموافق 15 فبراير 1998م). وقد تم توسيع ذلك ليشمل الموظفين المؤهلين في المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. يتم تمويل خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين ما بين البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 1% و 0.5% على التوالي من الرواتب الأساسية. تهدف خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين إلى دفع مبالغ شهرية للموظفين المتقاعدين المؤهلين مقابل مصروفاتهم الطبية.

يتم احتساب الاستحقاقات المستحقة الدفع لكل موظف متقاعد بموجب الخطة الطبية وفقاً للصفة التالية:

أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد من قبل لجنة التقاعد) X فترة الاشتراك (محددة بحد أقصى 30 سنة هجرية) × 0.18%.

مدفوعات الاستحقاقات عند التقاعد المبكر ومنافع العجز ومنافع إنهاء الخدمة والوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد يتم دفعها أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين

في فبراير 2019، وافق مجلس الإدارة العامة على إنشاء صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين والذي سيوفر منافع تغطية طبية جديدة للمتقاعدين المستقبليين في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. بموجب الاقتراح، فإن الموظفين النشطين الذين لديهم 10 سنوات على الأقل من فترة الخدمة قبل سن التقاعد العادي اعتباراً من 1 يناير 2019 سوف يندرجون تلقائياً تحت مظلة صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين. وسيعرض على الموظفين الذين لا يستوفون الحد الأدنى لفترة الخدمة خيار الانضمام إلى الصندوق الجديد.

سيتم تمويل الخطة بشكل مشترك بمساهمات تساوي 4% من الراتب الداخل في حساب المعاش التقاعدي من قبل البنك والموظفين العاملين؛ ومساهمة المتقاعدين المستقبليين بنسبة 4% من راتبهم التقاعدي (قبل استبداله).

اعتباراً من يناير 2021، تم تحويل مساهمات البنك والموظفين للموظفين المعيّنين بموجب الخطة الجديدة إلى صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين.

17 التزامات منافع الموظفين (تتمة)

إدارة خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

تقوم لجنة المعاشات التقاعدية المعينة من قبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بإدارة برامج التقويم الاستراتيجي كصناديق منفصلة نيابة عن موظفيها. وتعتبر لجنة المعاشات التقاعدية هي المسؤولة عن الإشراف على الاستثمار والأنشطة الاكتوارية لبرامج التقويم الاستراتيجي. ويتم استثمار موجودات خطط التقاعد بموجب السياسات التي تضعها لجنة التقاعد. يقوم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتغطية الخسائر الاكتوارية للخطط وتنقسم المصاريف الإدارية.

المخاطر

مخاطر الاستثمار

تُحسب القيمة الحالية للالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين باستخدام معدل الخصم المحدد بالرجوع إلى عائدات سندات الشركات عالية الجودة؛ إذا كان العائد على موجودات الخطط أقل من هذا المعدل، فسيؤدي ذلك إلى إنشاء عجز في الخطة. حاليًا، يمتلك مقدمو خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين استثمارًا متوازنًا نسبيًا في الأوراق المالية وأدوات الدين والعقارات. ونظرًا للطبيعة طويلة الأجل للالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، يعتبر المسؤول عن برنامج الخطط أنه من المناسب استثمار جزء معقول من موجودات الخطط في الأوراق المالية في رأسمال الشركات وفي العقارات لزيادة العائد الناتج عن الصندوق.

معدل الخصم

سيؤدي الانخفاض في معدل عائد السندات إلى زيادة التزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين ولكن سيتم تعويض ذلك جزئيًا عن طريق زيادة العائد على استثمارات ديون الخطط.

مخاطر طول العمر

يتم حساب القيمة الحالية للالتزامات الخطط بالرجوع إلى أفضل تقدير لوفيات المشاركين في الخطط أثناء وبعد توظيفهم. ولذلك، فإن الزيادة في متوسط العمر المتوقع للمشاركين في الخطة ستزيد من التزامات الخطة.

مخاطر الرواتب

يتم حساب القيمة الحالية للالتزام الخطط بالرجوع إلى الرواتب المستقبلية للمشاركين في الخطط. على هذا النحو، فإن الزيادة في رواتب المشاركين في الخطط ستزيد من التزام الخطط.

وفيما يلي تفاصيل حافتي التزامات تقاعد للموظفين:

2021	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	المجموع
	31 ديسمبر 2021 (دولار أمريكي)		
التزامات المنافع المحددة (إيفاج 1-17)	83,638,356	7,108,723	90,747,079
ناقها: أصول البرنامج (إيفاج 2-17)	(48,535,006)	(2,489,321)	(51,024,327)
حافتي التزامات تقاعد الموظفين	35,103,350	4,619,402	39,722,752
2020	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	المجموع
	31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي)		
التزامات المنافع المحددة (إيفاج 1-17)	93,614,706	8,354,399	101,969,105
ناقها: أصول البرنامج (إيفاج 2-17)	(45,341,816)	(2,173,284)	(47,515,100)
حافتي التزامات تقاعد الموظفين	48,272,890	6,181,115	54,454,005

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

17 التزامات منافع الموظفين (تمة)

1.17 ان الحركات في القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة هي كما يلي:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
6,366,961	8,354,399	71,560,539	93,614,706	الرصيد كما في 1 يناير
439,431	571,391	5,041,028	6,476,323	تكلفة الخدمة الحالية
208,000	216,000	2,347,000	2,421,000	تكلفة التزام المنافع المحددة
66,266	95,080	1,473,813	1,872,371	مساهمة المشاركين في الخطة
1,312,077	(2,082,933)	13,538,786	(19,533,968)	صافي العجز الاكتواري
(38,336)	(45,214)	(774,308)	(1,212,076)	المصرفات من أصول البرنامج
-	-	427,848	-	أخرى
8,354,399	7,108,723	93,614,706	83,638,356	

2.17 تطورت القيمة الحالية لأصول المخطط على النحو التالي:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
2,061,284	2,173,284	44,445,671	45,341,816	الرصيد كما في 1 يناير
68,000	57,000	1,497,000	1,203,000	دخل من أصول البرنامج
(281,264)	31,388	(4,092,692)	(3,837,933)	العائد على موجودات الخطة أعلى / (أقل) من معدل الخصم
66,266	95,080	1,473,813	1,872,371	مساهمة المشاركين في الخطة
297,334	170,550	3,455,469	4,372,891	مساهمة صاحب العمل
(38,336)	(45,214)	(774,308)	(1,212,076)	المصرفات من أصول البرنامج
-	7,233	(663,137)	794,937	أخرى
2,173,284	2,489,321	45,341,816	48,535,006	

يمثل صافي الالتزام أعلاه بشكل رئيسي الخسائر الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقدير الالتزام، والتي يتم الاعتراف بها من قبل المؤسسة في حقوق الأعضاء على الفور في السنة التي يحدث فيها، إن كان جوهرياً.

17 التزامات منافع الموظفين (تتمة)

3.17 بناءً على التقييمات الاكتوارية، تتكون مصاريف التقاعد والرعاية الطبية لعام مما يلي:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
439,431	571,391	5,041,028	6,476,323	إجمالي تكلفة الخدمة الحالية
208,000	216,000	2,347,000	2,421,000	تكلفة التزام المناافع المحددة
-	-	427,848	-	تكلفة الخدمة السابقة
(68,000)	(57,000)	(1,497,000)	(1,203,000)	دخل من أصول البرنامج
579,431	730,391	6,318,876	7,694,323	التكلفة المقيّدة بها في قائمة الإيرادات
1,312,077	(2,082,933)	13,538,786	(19,533,968)	(الأرباح) / الخسائر الاكتوارية بسبب الافتراضات
280,855	(31,388)	4,093,890	3,837,933	العائد على أصول الخطة أعلى / (أقل) من معدل الخصم
1,592,932	(2,114,321)	17,632,676	(15,696,035)	(الأرباح) / الخسائر الاكتوارية المقيّدة في قائمة التغيرات في حقوق ملكية الأعضاء

4.17 يعرض الجدول التالي أصول الخطة حسب الفئة الرئيسية:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
890,993	889,740	14,716,983	13,830,951	استثمارات في الحكوك
-	-	5,918,113	6,580,700	هندابيق مدارة وأصول البيع الأجل
1,228,355	1,103,120	20,113,776	24,025,541	النقد وما في حكمه والودائع السلعية
-	-	4,259,435	3,932,613	إراض
53,936	496,461	333,509	165,201	أخرى
2,173,284	2,489,321	45,341,816	48,535,006	

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

17 التزامات منافع الموظفين (تمة)

5.17 تتمثل الافتراضات المستخدمة لحساب التزامات برنامج التقاعد فيما يلي:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
2.60%	2.85%	2.60%	2.85%	معدل الخصم
4.5%	4.5% - 6.5%	4.5%	4.5% - 6.5%	معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب

يتم اختيار معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المنافع بالرجوع إلى معدلات العائد طويل الأجل على سندات مؤسسات مصنفة بدرجة "AA". استند معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب لعام 2021 إلى العمر أي 20-35 سنة - 6.5%، 35-50 سنة - 5.0% وما فوق 50 سنة - 4.5%.

6.17 يتمثل تحليل الحساسية الكمية للتغير في معدل الخصم على التزامات تقاعد الموظفين فيما يلي:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين		
-0.5%	+0.5%	-0.5%	+0.5%	
1,000,490	(849,922)	10,455,663	(8,947,459)	معدل الخصم
(407,634)	441,366	(4,914,665)	5,111,435	معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب

يلخص الجدول التالي حالة التمويل المتوقعة للسنة القادمة:

خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة تقاعد الموظفين	
7,934,993	92,291,039	القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة
(2,707,165)	(54,042,757)	القيمة العادلة لموجودات الخطة
5,227,828	38,248,282	العجز في الخطة

خطة تقاعد الموظفين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 هي 3.2 مليون دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي 6.3 مليون دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للموظفين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 هي 128 ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي 737 ألف دولار أمريكي.

17 التزامات منافع الموظفين (تتمة)

يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة الرعاية الطبية للموظفين كما في نهاية السنوات المالية الأربعة السابقة وتوقعات السنة التالية:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
2,037,601	3,630,533	22,554,864	40,187,540	1 يناير
-	(38,992)	-	(2,292,336)	أثر التغيرات في الافتراضات الديموغرافية
1,311,480	(331,495)	14,254,026	(3,308,802)	أثر التغيرات في الافتراضات المالية
597	(1,712,446)	(715,240)	(13,932,830)	أثر تعديلات الخبرة
280,855	(31,388)	4,093,890	3,837,933	العائد على موجودات الخطة أكبر من معدل الخصم
3,630,533	1,516,212	40,187,540	24,491,505	

إن تحليل الاستحقاق المتوقع موضح أدناه:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة تقاعد الموظفين		
2021 دولار أمريكي	2021 دولار أمريكي	2021 دولار أمريكي	2021 دولار أمريكي	
47,316	571,133			السنة الأولى
46,618	562,272			السنة الثانية
45,873	550,929			السنة الثالثة
58,676	1,314,265			السنة الرابعة
63,136	1,059,059			السنة الخامسة
390,968	6,438,761			الخمس السنوات القادمة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

18 صندوق التضامن للمؤسسة

يمثل صافي الإيرادات المتراكمة حتى 31 ديسمبر 2020 الناتجة من ودائع نقدية سائلة لدى بعض البنوك التقليدية ومؤسسات مالية أوقفها "المؤسسة" بالإضافة إلى إيرادات أخرى غير متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد نصت توصية الهيئة الشرعية في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أن تصرف هذه الإيرادات في أوجه الخير. ولذلك صنفت على أنها مطلوبات. وتقع مسؤولية التصرف في هذه الخصوم على لجنة الأعمال الخيرية التي أنشئت في "المؤسسة". وكانت مصادر واستخدامات تمويل "صندوق التضامن للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، خلال السنة المنتهية، على النحو التالي:

مصادر واستخدامات الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة			
31 ديسمبر 2020		31 ديسمبر 2021	
المبلغ دولار أمريكي	عدد الأحداث	المبلغ دولار أمريكي	عدد الأحداث
1,249,356		1,201,580	
			في بداية السنة
			الإيرادات خلال السنة:
-	-	5,174	1
			الإيرادات من صندوق التضامن
(11)	10	62	2
			تقييم "الفوركس"
88,905	7	13,306	1
			جزء العملاء عند التعاف في السداد
88,894		18,542	
			المدفوع خلال السنة:
75,030	3	-	-
			المطاريب الطبية
20,000	1	-	-
			إمدادات المياه
40,000	1	-	-
			دعم لملجأ الأيتام
1,640	2	-	-
			أخرى
136,670		-	
1,201,580		1,220,122	
			في نهاية السنة

19 رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال "المؤسسة" في نهاية السنة مما يلي:

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
4,000,000,000	4,000,000,000	رأس المال المبرمج به: 400.000 سهم بقيمة 10.000 دولار أمريكي للسهم
		رأس المال المكتتب به:
2,000,000,000	2,000,000,000	مناخ للاكتتاب: 200.000 سهم بقيمة 10.000 دولار أمريكي لكل سهم
(279,664,646)	(279,664,646)	أسهم رأس المال التي لم يكتب فيها بعد
1,720,335,354	1,720,335,354	
(194,887,004)	(137,411,927)	أقساط مستدقة لم تدفع بعد
1,525,448,350	1,582,923,427	رأس المال المدفوع

في عام 2021، تم استلام مبلغ 57.5 مليون دولار أمريكي (2020: 131.1 مليون دولار أمريكي) من المساهمين. يمثل رأس المال المدفوع للمؤسسة المبالغ المستلمة من الأعضاء التالي ذكرهم:

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
659,681,958	659,681,958	البنك الإسلامي للتنمية
124,940,000	124,940,000	صندوق الاستثمارات العام السعودي
692,626,392	750,101,469	البلدان الأعضاء
40,000,000	40,000,000	الشركة الإيرانية للاستثمار الأجنبي
6,000,000	6,000,000	بنك كيشا فارزي
2,000,000	2,000,000	بنك ملي
200,000	200,000	البنك الوطني الجزائري
1,525,448,350	1,582,923,427	رأس المال المدفوع

20 الاحتياطي وأرباح الأسهم

وفقاً للفقرة 1 من المادة رقم 33 من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تُحدد الجمعية العمومية جزءاً من صافي دخل "المؤسسة" وفائضها، بعد إفراد مخصص للاحتياطيات، من أجل توزيعه في شكل أرباح نقدية. وعلى أي حال، لن توزع أي أرباح قبل بلوغ الاحتياطي 12.5% من رأس المال المكتتب به. لم تُدفع أي أرباح ولم يُعلن عنها في سنتي 2020 و 2021.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تتمة)

21 معاملات وأرصدة جهات ذات صلة

تمثل الجهات ذات الصلة المنشآت التابعة، والمنشآت الزميلة، ومديري "المؤسسة" والأعضاء الأساسيين في مجلس إدارتها، والمؤسسات التي تسيطر عليها هذه الجهات أو تبسط عليها سيطرة مشتركة أو تؤثر فيها إلى حد كبير. وتعتمد إدارة "المؤسسة" سياسات وشروط تسعير هذه المعاملات.

1.21 فيما يلي تفاصيل معاملة أبرز الجهات ذات الصلة خلال السنة:

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	طبيعة المعاملات	جهات ذات صلة
5,037,816	4,421,047	إيجار وتقاعد (إيفاج أ)	البنية الإسلامية للتنمية
-	86,284	دفعة مقدمة	المجموعة الموريتانية
4,813,849	186,527	بيع أسهم	بنك المالديف الإسلامي
53,965	-	دفعة مقدمة	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
1,033,835	665,786	رسوم إدارة الأصول	هندوق نمو البنوك الإسلامية

2.21 أفصح عن بعض معاملات وأرصدة الجهات ذات الصلة في الإيضاحات من 5 إلى 10.

3.21 يتكون المطلوب من جهات ذات صلة مما يلي:

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
4,766,581	4,766,171	شركة تمويل أفريقيا القابضة
1,213,235	547,449	هندوق نمو البنوك الإسلامية
1,000,000	1,000,000	طبية تي آر إس إسبون
883,707	697,180	بنك المالديف الإسلامي
871,291	871,265	شركة إدارة الإجارة
500,968	500,968	بنك الوفاق الدولي
330,006	253,722	المجموعة الموريتانية
254,633	254,633	طبية للإجارة
104,387	104,376	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
215,018	629,317	أخرى
10,139,826	9,625,081	

21 معاملات وأرصدة جهات ذات صلة (تتمة)

4.21 يتكون المطلوب لجهات ذات صلة مما يلي:

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
4,292,967	8,931,247	البنك الإسلامي للتنمية
145,878	145,878	رويال أتلنتيك للسكن
2,761	1,978,018	البنك الإسلامي للتنمية خطة تقاعد الموظفين
31,901	32,457	أخرى
4,473,508	11,087,600	

5.21 إن التعويضات المدفوعة أو المستحقة الدفع لكبار موظفي الإدارة هي كما يلي:

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
1,942,828	2,170,705	رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل
314,870	399,637	منافع ما بعد التوظيف
2,257,698	2,570,342	

22 الإجارة المنتهية بالتملك

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
32,112,056	40,320,801	إيرادات من إجارة منتهية بالتملك
(20,628,272)	(26,895,744)	استهلاك
11,483,784	13,425,057	

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

23 مخصص انخفاض القيمة

2021	خسارة الائتمان كما في 1 يناير 2021	(عكس) / محمل خسارة الائتمان للسنة	شطب خلال السنة	خسارة الائتمان كما في 31 يناير 2021
نقد وما في حكمه	3,096	(2,441)	-	655
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	9,882,802	4,195,438	-	14,078,240
استثمارات في البنوك	11,920,745	(1,335,647)	-	10,585,098
تمويل مرابحة	43,205,224	5,777,318	-	48,982,542
تمويل البيع الأجل	18,352,241	4,381,123	-	22,733,364
الإجارة المنتهية بالتملك	52,783,631	(17,781,667)	-	35,001,964
موجودات استهلاك	153,808	1,475,719	-	1,629,527
موجودات أخرى	3,525,696	(824,477)	-	2,701,219
المجموع	139,827,243	(4,114,634)	-	135,712,609

2020	خسارة الائتمان كما في 1 يناير 2021	(عكس) / محمل خسارة الائتمان للسنة	شطب خلال السنة	خسارة الائتمان كما في 31 يناير 2021
نقد وما في حكمه	6,029	(2,933)	-	3,096
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	9,866,378	16,424	-	9,882,802
استثمارات في البنوك	6,308,701	5,612,044	-	11,920,745
تمويل مرابحة	29,796,028	13,409,196	-	43,205,224
تمويل البيع الأجل	14,247,596	4,104,645	-	18,352,241
الإجارة المنتهية بالتملك	90,096,460	2,959,016	(40,271,845)	52,783,631
موجودات استهلاك	267,922	(114,114)	-	153,808
موجودات أخرى	1,645,778	1,879,918	-	3,525,696
المجموع	152,234,892	27,864,196	(40,271,845)	139,827,243

24 (خسائر) / مكاسب القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية بعد خصم خسائر الصرف

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
(19,800,992)	7,806,375	أرباح / (خسائر) من المشتقات الإسلامية
20,661,319	(8,079,191)	(خسائر) / أرباح صرف عملات أجنبية
860,327	(272,816)	

25 الأصول الائتمانية

1.25 صندوق حصص الاستثمار

أُنشئ صندوق حصص الاستثمار للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (لبنان)، المعروف سابقًا بصندوق حصص الاستثمار للبنك الإسلامي للتنمية) اختصارًا "الصندوق" (بمقتضى المادة 22 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية (البنك) ومقرّه في جدة، المملكة العربية السعودية. بدأ الصندوق نشاطه في 1 يناير 1990. عملاً باتفاقية الشراكة الإسلامية ذات المسؤولية المحدودة ("الشراكة" أو "الاتفاقية") بتاريخ 3 نوفمبر 2015. كما سُجّل المشروع بموجب قانون شركات لبنان 1990، ويقع مقره في ولاية لبنان الاتحادية بماليزيا.

والغرض من "الصندوق" هو المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء بتجميع مدخرات جهات مستثمرة مؤسسية وفردية، واستثمارها في مشاريع منتجة في تلك البلدان. وفقًا لاتفاقية الشراكة الإسلامية ذات المسؤولية المحدودة ("الشراكة" أو "الاتفاقية") المؤرخة 3 نوفمبر 2015. وفي نهاية ديسمبر 2021، بلغ صافي أصول الصندوق 20,4 مليون دولار أمريكي (2020: 31.78 مليون دولار أمريكي) كانت تخضع لإدارة المؤسسة.

2.25 صندوق أسواق المال

صندوق أسواق المال التابع للمؤسسة (لبنان) هو شراكة إسلامية ذات مسؤولية محدودة سجلت في 22 يوليو 2014 في إطار شراكات لبنان المحدودة لعام 2010. والهدف من هذه الشراكة هو جني إيرادات دورية بالاستثمار في التوظيفات ومنتجات التمويل والاستثمار الموافقة للشريعة الإسلامية. وفي نهاية ديسمبر 2021، بلغ صافي أصول الصندوق 86 مليون دولار أمريكي (2020: 89.53 مليون دولار أمريكي) كانت تخضع لإدارة المؤسسة.

3.25 أصول أخرى

وقد سجلت بعض الودائع السلعية، وأصول التمويل، والاستثمارات في الأسهم، واستثمارات الحكوك باسم المؤسسة التي تملك كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حق الانتفاع بها وتديرها وتشغلها الكيانات المعنية.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

26 صافي الموجودات بالعملات الأجنبية

كانت تفاصيل صافي الأصول بالعملات الأجنبية بالدولار الأمريكي في نهاية السنة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
236,048,005	96,121,531	يورو
4,373,242	6,300,084	الروبية الباكستانية
7,695,729	7,364,235	التنغ الكازاخي
14,048,792	14,173,162	الدرهم المغربي
2,113,757	-	الدينار الأردني
172,278	263,239	الجنيه الإسرائيلي
(156,253)	(80,609)	الرنجيت الماليزي
-	556	الدينار الإسلامي
(13,803)	(81,401)	الفرنك الأفريقي
(42,247)	(47,807)	الليرة التركية
44,942	46,120	الروبية الأندونيسية
(222,460,944)	(181,308,187)	الريال السعودي
6,444,502	6,260,651	الروبية المالديفية
48,268,000	(50,988,426)	

27 تركيز الأصول

1.27 كان تركيز الأصول حسب المناطق الجغرافية في نهاية السنة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2021	افريقيا دولار أمريكي	اسيا دولار أمريكي	استراليا دولار أمريكي	أوروبا دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	-	143,647,530	14,999,932	-	158,647,462
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	9,899,609	188,166,910	-	-	198,066,519
استثمارات في الحكوك	13,959,020	1,522,443,415	-	-	1,536,402,435
تمويل مرابحة	950	120,429,954	-	-	120,430,904
تمويل البيع الأجل	229,687,446	77,885,759	-	-	307,573,205
الإجارة المنتهية بالتملك	93,686,429	126,989,101	-	-	220,675,530
موجودات استئعام	-	15,846,231	-	-	15,846,231
استثمارات في رأسمال الشركات	188,627,358	170,647,100	-	-	359,274,458
موجودات أخرى	8,585,883	39,076,173	-	-	47,662,056
ممتلكات ومعدات	-	298,128	-	-	298,128
	544,446,695	2,405,430,301	14,999,932	-	2,964,876,928

31 ديسمبر 2020	افريقيا دولار أمريكي	اسيا دولار أمريكي	استراليا دولار أمريكي	أوروبا دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	39,895,129	210,120,222	24,999,937	30,043,671	305,058,959
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	55,538,253	471,309,210	-	-	526,847,463
استثمارات في الحكوك	20,035,830	1,337,060,449	-	-	1,357,096,279
تمويل مرابحة	-	108,768,496	-	-	108,768,496
تمويل البيع الأجل	238,851,739	120,435,628	-	-	359,287,367
الإجارة المنتهية بالتملك	82,780,438	135,355,120	-	-	218,135,558
موجودات استئعام	-	21,074,004	-	-	21,074,004
استثمارات في رأسمال الشركات	185,807,045	136,327,500	-	-	322,134,545
موجودات أخرى	5,254,714	43,998,532	-	-	49,253,246
ممتلكات ومعدات	-	173,417	-	-	173,417
	628,163,148	2,584,622,578	24,999,937	30,043,671	3,267,829,334

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

2.27 تحلل تركيزات الأصول حسب القطاع الاقتصادي في نهاية السنة كما يلي:

31 ديسمبر 2021	الخدمات المالية دولار أمريكي	التأمين والتعدين دولار أمريكي	الخدمات الاجتماعية دولار أمريكي	أخرى دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	158,647,462	-	-	-	158,647,462
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	198,066,519	-	-	-	198,066,519
استثمارات في المكوئ	865,797,985	47,000,000	531,682,969	91,921,481	1,536,402,435
تمويل مرابحة	51,067,703	62,032,666	7,330,535	-	120,430,904
تمويل البيع الأجل	304,265,105	3,308,100	-	-	307,573,205
الإجارة المنتهية بالتملك	-	219,148,154	1,527,376	-	220,675,530
موجودات استئناء	-	-	15,846,231	-	15,846,231
استثمارات في رأسمال الشركات	293,087,042	16,499,884	552	49,686,980	359,274,458
موجودات أخرى	47,405,368	256,688	-	-	47,662,056
ممتلكات ومعدات	298,128	-	-	-	298,128
	1,918,635,312	348,245,492	556,387,663	141,608,461	2,964,876,928

31 ديسمبر 2020	الخدمات المالية دولار أمريكي	التأمين والتعدين دولار أمريكي	الخدمات الاجتماعية دولار أمريكي	أخرى دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	305,058,959	-	-	-	305,058,959
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	526,847,463	-	-	-	526,847,463
استثمارات في المكوئ	887,636,205	-	469,460,074	-	1,357,096,279
تمويل مرابحة	356,611,968	2,675,399	-	150,653	359,287,367
تمويل البيع الأجل	123,570	216,281,826	1,730,162	-	218,135,558
الإجارة المنتهية بالتملك	-	-	21,074,004	-	21,074,004
موجودات استئناء	247,316,844	19,754,060	2,113,757	52,949,884	322,134,545
استثمارات في رأسمال الشركات	9,425,097	37,316,256	1,196,381	1,315,512	49,253,246
موجودات أخرى	173,417	-	-	-	173,417
ممتلكات ومعدات	2,409,049,060	296,865,004	507,499,221	54,416,049	3,267,829,334

28 الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات

كانت الاستحقاقات التعاقدية لموجودات ومطلوبات المؤسسة حسب فترات الاستحقاق، أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد في نهاية السنة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2021	أقل من 3 شهور دولار أمريكي	3 إلى 12 شهور دولار أمريكي	1 إلى 5 سنوات دولار أمريكي	أكثر من 5 سنوات دولار أمريكي	لا يوجد لها موعد استحقاق ثابت دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
موجودات						
نقد وما في حكمه	158,647,462	-	-	-	-	158,647,462
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	188,066,519	10,000,000	-	-	-	198,066,519
استثمارات في الحكوك	91,738,179	95,970,000	934,294,256	414,400,000	-	1,536,402,435
تمويل مرابحة	13,855,532	9,578,380	56,772,509	40,224,483	-	120,430,904
تمويل البيع الأجل	3,446,826	39,441,943	260,596,278	4,088,158	-	307,573,205
الإجارة المنتهية بالتمليك	10,642,842	23,837,198	76,020,720	110,174,770	-	220,675,530
موجودات استئجار	628,823	869,192	3,160,858	11,187,358	-	15,846,231
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	-	359,274,458	359,274,458
موجودات أخرى	-	47,662,056	-	-	-	47,662,056
ممتلكات ومعدات	-	-	298,128	-	-	298,128
	467,026,183	227,358,769	1,331,142,749	580,074,769	359,274,458	2,964,876,928
مطلوبات						
الحكوك المهددة	-	-	700,000,000	-	-	700,000,000
تمويل مرابحة بالاسلم	-	130,000,000	870,334,902	100,000,000	-	1,100,334,902
مستحقات ومطلوبات أخرى	-	44,253,354	-	-	-	44,253,354
التزامات تقاعد الموظفين	-	-	-	-	39,722,752	39,722,752
المبالغ المستحقة لهندوق التضامن للمؤسسة	1,220,122	-	-	-	-	1,220,122
	1,220,122	174,253,354	1,570,334,902	100,000,000	39,722,752	1,885,531,130

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

28 الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات (تمة)

31 ديسمبر 2020	أقل من 3 شهور دولار أمريكي	3 إلى 12 شهور دولار أمريكي	1 إلى 5 سنوات دولار أمريكي	أكثر من 5 سنوات دولار أمريكي	لا يوجد لها موعد استحقاق ثابت دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
موجودات						
نقد وما في حكمه	305,058,959	-	-	-	-	305,058,959
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	150,835,121	376,012,342	-	-	-	526,847,463
استثمارات في الحكوك	64,732,003	90,391,407	773,812,700	428,160,169	-	1,357,096,279
تمويل مرابحة	25,919,551	19,580,043	20,779,759	42,489,143	-	108,768,496
تمويل البيع الأجل	38,975,964	160,432,930	156,358,857	3,519,616	-	359,287,367
الإجارة المنتهية بالتأميل	34,109,980	2,006,634	59,009,944	123,009,000	-	218,135,558
موجودات استهناج	524,366	868,203	5,074,947	14,606,488	-	21,074,004
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	-	322,134,545	322,134,545
موجودات أخرى	-	49,253,246	-	-	-	49,253,246
ممتلكات ومعدات	-	-	173,417	-	-	173,417
	620,155,944	698,544,805	1,015,209,624	611,784,416	322,134,545	3,267,829,334
مطلوبات						
الحكوك المصدرة	-	300,000,000	700,000,000	-	-	1,000,000,000
تمويل مرابحة بالسلم	48,027,683	452,950,000	662,666,666	-	-	1,163,644,349
مستحقات ومطلوبات أخرى	-	53,079,798	-	-	-	53,079,798
التزامات تقاعد الموظفين	-	-	-	-	54,454,005	54,454,005
المبالغ المستحقة لهندوق التخامن للمؤسسة	1,201,580	-	-	-	-	1,201,580
	49,229,263	806,029,798	1,362,666,666	-	54,454,005	2,272,379,732

29 الرقابة الشرعية

وفقاً للمادة 29 (1) من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تتخذ المؤسسة هيئة شرعية. كما تستعين، بوصفها كيانا من كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالهيئة الشرعية لمجموعة البنك. وقد تأسست الهيئة الشرعية لمجموعة البنك بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين. يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تختص الهيئة الشرعية لمجموعة بما يلي:

- النظر في كل ما يوجه إليها من منتجات يطرحها البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وهناديق الائتمان التابعة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى.
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية الإسلامية للمنتجات التقليدية التي يعتزم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وهناديق الائتمان التابعة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى، والمساهمة في تطويرها بغية تعزيز 'تجربة البنك والمؤسسات الأعضاء وهناديق الائتمان التابعة بهذا الصدد.

- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات المتعلقة بالشرعية الإسلامية الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وبناديق الائتمان التابعة.
- المساهمة في البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الأعضاء وبناديق الائتمان التابعة لتعزيز وعي موظفيه بالعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تقديم تقرير شامل إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وبناديق الائتمان التابعة يوضح مدى التزام البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وبناديق الائتمان التابعة بأحكام ومبادئ الشريعة في ضوء الآراء والتوجيهات المطروحة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

30 إدارة المخاطر

تتعرض "المؤسسة" للعديد من المخاطر (مخاطر ائتمان، ومخاطر سوق، ومخاطر سيولة) بسبب أنشطتها المرتبطة باستخدام الأدوات المالية. وتقوم الإدارة العليا، تحت إشراف المجلس، بمراقبة وإدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.

مخاطر الائتمان

- مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة عن تقصير طرفي ما في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبيد الطرف الآخر خسارة مالية.
- وتتعرض المؤسسة لمخاطر ائتمان سواء في عملياتها التمويلية أو أنشطتها المتعلقة بالخرافة. وتنشأ مخاطر الائتمان من تقصير الجهات المستفيدة أو أطراف الخزانة المقابلة الأخرى في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية كما تنشأ من انخفاض قيمة الأصول المالية للمؤسسة.
- وبالنسبة لجميع فئات الأصول المالية التي تملكها المؤسسة، فإن أقصى تعرض للمؤسسة لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية لتلك الأصول التي ترد في بيان مركزها المالي. وتتألف الأصول التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان أساساً من الأرصدة لدى البنوك، ودائع المرابحة السلعية والوكالة واستثمارات الحكوك، والتمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، وتمويلات الإجارة المنتهية بالتملك، والأصول الأخرى. ويمكن تقليل هذه المخاطر على النحو التالي:
- تدير إدارة الخزانة في "المؤسسة" ودائع المرابحة السلعية والوكالة والاستثمارات الحكوك. وقد أودعت "المؤسسة" ودائع سلعية لدى مؤسسات مالية بصيغة التمويل بالمرابحة. وتجري "المؤسسة" فحصاً تاماً كما ينبغي قبل القيام بالاستثمارات. وفي نهاية الفترة، ترى إدارة "المؤسسة" أن هذه الاستثمارات لا تشكل أي مخاطر ائتمانية جوهرية.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

30 إدارة المخاطر (تمة)

- تقيّم "المؤسسة" التمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الأجل، والإجارة المنتهية بالتملك، والتمويل بالاستصناع (أصول التمويل). وتجري "المؤسسة" تقييماً داخلياً للائتمان، كما تستعين بخبراء خارجيين عند الاقتضاء. كما تجيز اللجنة التنفيذية لمجلس إدارة "المؤسسة" كافة التمويلات. وغالباً ما تحظى التمويلات بضمانات كافية مقابل تقديم التمويل. وبالنسبة لعقود الإجارة المنتهية بالتملك، فالمؤسسة هي المالكة للأصول ذات الصلة، ولا تُنقل ملكية تلك الأصول إلى الجهة المستفيدة إلا بعد سداد الأقساط المستحقة كاملة عند نهاية فترة الإجارة. كما يكون صافي القيمة الدفترية لأصول الإجارة المنتهية بالتملك بعد اعتماد مخصص انخفاض القيمة المبين في بيان المركز المالي قابلاً للتحويل الكامل استناداً إلى رأي إدارة المؤسسة. تطبق المؤسسة نهجاً من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛

(إ) تحديد مرحلة انخفاض القيمة

يعتمد نموذج المؤسسة القائم على التصنيف المرحلي على تقييم نسبي لمخاطر الائتمان، لأنه يعكس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإقرار الأولي بأحد الأصول. يجري التقييم المرحلي على مستوى العقود بدلاً من مستوى الأطراف المقابلة، إذ قد يختلف مقدار التغيير في مخاطر الائتمان بالنسبة للعقود المختلفة التي تخضع لنفس الطرف الملزم. أيضاً، قد تكون للعقود المختلفة لنفس الطرف المقابل مخاطر ائتمانية مختلفة عند الاعتراف المبدئي.

تشمل المرحلة 1 الأدوات المالية التي لم تعرف زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإقرار الأولي أو التي عرفت مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير. تعتبر "المؤسسة" أن الأصل المالي معرض لمخاطر ائتمانية منخفضة عندما يُعطى تصنيفاً ائتمانياً داخلياً أو خارجياً من "درجة الاستثمار" وفقاً للتعريف المتعارف عليه عالمياً، ولم تنخفض درجة تصنيفه انخفاضاً كبيراً.

تتضمن المرحلة 2 الأصول المالية المعرضة للزيادة الكبيرة في مخاطرها الائتمانية. عند تحديد مدى زيادة مخاطر التعثر في أداة مالية بصورة جوهرية منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المؤسسة المعلومات والتطبيقات النوعية والكمية التي تستند إلى الخبرة التاريخية للبنك وتقييم خبراء الائتمان والتوقعات للمستقبل والمعلومات المتاحة دون تكاليف أو جهود لا مبرر لها. وبغض النظر عن نتائج التقييم أعلاه، تفترض المؤسسة وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان للتعرض السيادي وغير السيادي للمخاطر منذ الاعتراف الأولي عند ما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً للتمويل السيادي وأكثر من 30 يوماً للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. عندما تُظهر الأداة في المرحلة 2 تحسناً في نوعية الائتمان في تاريخ التقييم، يتم إعادتها إلى المرحلة 1.

في حال وجود دليل موضوعي على تحديد انخفاض قيمة أصل مالي، يتم إثبات مخصصات محددة مقابل الانخفاض في القيمة، ويتم تصنيف الأصل وفقاً لمعيار المحاسبة المالية 30 ضمن المرحلة 3. تفترض المؤسسة انخفاض القيمة الائتمانية للموجودات في حال تأخر الدفعات التعاقدية عن موعد سدادها لأكثر من 180 يوماً للتمويل السيادي و90 يوماً للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. بالإضافة إلى ذلك، قد تعتبر المؤسسة أحد الأصول منخفض القيمة إذا قدرت المؤسسة أنه من غير المحتمل أن يدفع المدين التزاماتها الائتمانية بالكامل، دون لجوء المؤسسة إلى إجراءات مثل الحصول على ضمان.

لا يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند استرداد جميع المبالغ المتأخرة السداد، وتحديد ان يتم استرداد جميع المبالغ القائمة مستقبلاً بالكامل بموجب الشروط التعاقدية الأصلية أو شروط معدلة للأداة المالية مع معالجة جميع المعايير المتعلقة بتصنيف ما هو منخفض القيمة. يتم إرجاع الأصل المالي إلى المرحلة 2 بعد فترة تعافيه.

تقوم المؤسسة بانتظام بمراقبة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هنالك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ويقوم بتعديلها حسب ما هو ملائم للتأكد من قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يتأخر سداد المبلغ.

(ii) قياس خسائر الائتمان المتوقعة)

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وفقاً لاحتمالات التعثر حيث يتم تعريف خسائر الائتمان بأنها القيمة الحالية للعجز في النقد. تُحسب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات المرحلة 1 والمرحلة 2 بمضاعفات المكونات الأساسية الثلاث وهي احتمال التعثر، والخسارة نتيجة التعثر، والتعرض لمخاطر التعثر وخصم المخصص الناتج باستخدام معدل الريح الفعلي للأداة.

يتم استخراج المعايير الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة عموماً من نماذج إحصائية يتم إعدادها داخلياً وبيانات تاريخية أخرى. ويتم تعديل هذه المعايير لتعكس المعلومات الاستثنائية كما هو مبين أدناه.

احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الطرف المقابل في التزاماته المالية ضمن فترة واسعة (أي سنة أو العمر الزمني). تستخدم تقديرات احتمالية التعثر أدوات تصنيف داخلية مصممة حسب الفئات المختلفة للأطراف المقابلة والمخاطر. تستند نماذج التصنيف الداخلية هذه على بيانات تجميعية داخلياً وخارجياً تتألف من عوامل كمية ونوعية. تنتج تصنيفاً نسبياً لمخاطر الائتمان وهو بدوره مرتبط باحتمالية التعثر لمدة سنة واحدة، ويتم موازتها لتعكس متوسط تقديرات التعثر طويلة الأجل للمؤسسة (من خلال دورة التعثر). تستخدم المؤسسة نموذجاً محدداً بناءً على معايير تتعلق بالدولة والصناعة لتحويل احتمالية التعثر خلال دورة التعثر إلى تحديد التعثر في زمن محدد للحصول على الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد.

الخسارة من التعثر المفترض هي حجم الخسارة المحتملة لحدث تعثر. يتم تقديرها عموماً بالقيمة المفقودة زائد التكاليف بعد خصم الاسترداد (إن وجد) كنسبة مئوية للمبلغ القائم. تستخدم المؤسسة نماذج تقدير داخلية للخسارة نتيجة التعثر تأخذ في اعتبارها الهيكل والضمانات وفترة تقادم المطالبة والتصنيف الائتماني للطرف المقابل والدولة. يتم موازنة الخسارة نتيجة التعثر لتعكس خبرة الاسترداد الخاصة بالمؤسسة ومستوى تطور البيانات التجميعية المتعددة للبنوك.

إن الخسارة الناتجة من التعثر هي حجم الخسارة المحتملة وذلك في حال كان هناك تعثر. تقوم المؤسسة باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن تعرض أداة مالية للمخاطر نتيجة التعثر هو إجمالي قيمتها الدفترية. بالنسبة للعقود والالتزامات المالية مثل الضمانات والاعتمادات المستندية، فإن التعثر نتيجة خسارة يشتمل على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد.

يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم 30 تنبؤ خسائر الائتمان المتوقعة. تستخدم المؤسسة نموذجاً إحصائياً يربط بين الأداء المستقبلي للأطراف المقابلة مع البيئة الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية. كما يربط النموذج ما بين السيناريوهات الاقتصادية الكلية مع مخاطر تعثر الطرف المقابل.

تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي يتم أخذها في الاعتبار على سبيل المثال لا الحصر إجمالي الناتج المحلي وأسعار سوق الأسهم ومعدلات البطالة وأسعار السلع وتلك التي تتطلب تقييماً للاتجاه الحالي والمستقبلي لدورة الاقتصاد الكلية. تقوم المؤسسة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة به من خلال حساب المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتوقعة في تعرضها للمخاطر ضمن (3) سيناريوهات اقتصادية كلية استثنائية.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

30 إدارة المخاطر (تمة)

(iii) مبالغ التعرض وتغطية خسائر الائتمان المتوقعة

تعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً لأدوات المرحلة 1 وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني لأدوات المرحلة 2. بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، تقوم المؤسسة بتحديد مبلغ مخصص الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة بمعدل الربح الأحملي الفعلي للأداة حيثما ينطبق ذلك.

تعرض الجداول أدناه تفاصيل إجمالي مبلغ التعرض والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب طريقة التمويل للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة في 31 ديسمبر 2020 و 2021.

فيما يلي تحليل للتغيرات في الأصول المالية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المطابقة:

31 ديسمبر 2021				
المجموع دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (1) دولار أمريكي	البيان
				إجمالي القيمة الدفترية قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة
158,647,462	-	-	158,647,462	نقد وما في حكمه
216,917,959	28,207,149	-	188,710,810	ودائع مربحة سلعية ووكالة
10,585,098	10,585,098	-	-	استثمارات في البنوك
169,413,446	61,086,570	9,223,490	99,103,386	تمويل مربحة
330,306,569	29,776,277	93,085,179	207,445,113	تمويل البيع الأجل
255,677,494	53,812,487	26,058,218	175,806,789	الإجارة المنتهية بالتأميل
17,475,758	-	17,475,758	-	موجودات استهلاك
13,708,354	4,083,273	-	9,625,081	موجودات أخرى
1,172,732,140	187,550,854	145,842,645	839,338,641	

31 ديسمبر 2020				
المجموع دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (1) دولار أمريكي	البيان
				خسارة الائتمان المتوقعة
655	-	-	655	نقد وما في حكمه
14,078,240	14,066,639	-	11,601	ودائع مربحة سلعية ووكالة
10,585,098	10,585,098	-	-	استثمارات في البنوك
48,982,542	45,718,021	292,960	2,971,561	تمويل مربحة
22,733,364	11,088,261	6,726,775	4,918,328	تمويل البيع الأجل
35,001,964	34,166,491	588,982	246,491	الإجارة المنتهية بالتأميل
1,629,527	-	1,629,527	-	موجودات استهلاك
2,701,219	2,701,219	-	-	موجودات أخرى
135,712,609	118,325,729	9,238,244	8,148,636	

30 إدارة المخاطر (تتمة)

31 ديسمبر 2021				
المجموع دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (1) دولار أمريكي	البيان
				إجمالي القيمة الدفترية قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة
257,708,000	-	-	257,708,000	نقد وما في حكمه
536,730,265	23,388,444	-	513,341,821	ودائع مرابحة سلعية ووكالة
31,978,592	10,585,098	-	21,393,494	استثمارات في الحكوك
151,973,720	61,293,746	-	90,679,974	تمويل مرابحة
377,639,608	58,378,875	136,793,801	182,466,932	تمويل البيع الأجل
270,919,189	79,881,803	36,925,342	154,112,044	الإجارة المنتهية بالتسليم
21,227,812	-	-	21,227,812	موجودات استئجار
14,215,598	4,075,772	-	10,139,826	موجودات أخرى
1,662,392,784	237,603,738	173,719,143	1,251,069,903	

31 ديسمبر 2020				
المجموع دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (1) دولار أمريكي	البيان
				خسارة الائتمان المتوقعة
3,096	-	-	3,096	نقد وما في حكمه
9,882,802	9,848,415	-	34,387	ودائع مرابحة سلعية ووكالة
11,920,745	10,585,099	-	1,335,646	استثمارات في الحكوك
43,205,224	41,138,874	-	2,066,350	تمويل مرابحة
18,352,241	6,441,931	8,588,210	3,322,100	تمويل البيع الأجل
52,783,631	51,620,959	622,425	540,247	الإجارة المنتهية بالتسليم
153,808	-	-	153,808	موجودات استئجار
3,525,696	3,525,696	-	-	موجودات أخرى
139,827,243	123,160,974	9,210,635	7,455,634	

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

30 إدارة المخاطر (تمة)

كان تحليل التغييرات في مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالأصول المالية للمؤسسة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2021				البيان
المجموع دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (1) دولار أمريكي	
139,827,243	123,160,974	9,210,635	7,455,634	مخصصات كما في 1 يناير 2021
4,053,835	-	292,959	3,760,876	أصول جديدة نشأت أو تم شراؤها
(3,305,266)	(59,704)	(1,631,484)	(1,614,078)	أصول مسددة
0	-	-	-	شطب
4,665,823	-	6,054,845	(1,389,022)	تحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2
0	-	-	-	تحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3
(975,420)	-	(1,173,811)	198,391	تحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 1
(468,991)	(497,060)	-	28,069	تحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1
(8,084,615)	(4,278,481)	(3,514,900)	(291,234)	مخصصات جديدة ومترابطة (بالمعنى بعد خصم الإهدارات)
135,712,609	118,325,729	9,238,244	8,148,636	مخصصات كما في 31 ديسمبر 2021

31 ديسمبر 2020				البيان
المجموع دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (1) دولار أمريكي	
152,234,892	138,782,754	6,601,502	6,850,636	مخصصات كما في 1 يناير 2020
3,117,780	-	1,558,168	1,559,612	أصول جديدة نشأت أو تم شراؤها
(1,208,093)	-	(742,777)	(465,316)	أصول مسددة
(40,271,846)	(40,271,846)	-	-	شطب
32,810	-	335,975	(303,165)	تحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2
13,456,327	14,647,523	-	(1,191,196)	تحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3
(271,923)	397,490	(669,413)	-	تحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 1
(142,370)	(177,958)	-	35,588	تحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1
12,879,666	9,783,011	2,127,180	969,475	مخصصات جديدة ومترابطة (بالمعنى بعد خصم الإهدارات)
139,827,243	123,160,974	9,210,635	7,455,634	مخصصات كما في 31 ديسمبر 2020

تحصل المؤسسة على الضمانات الكافية وتستخدم أساليب أخرى لتحسين الائتمان من شأنها حماية قيمة استثماراتها. وتشمل تلك الضمانات ضمانات بنكية ومؤسسية، ورهن الأصول التي تمولها وحياسة ملكية تلك الأصول، إلخ. وعموماً، تعتبر قيمة الضمانات، ومختلف طرق تعزيز الائتمان التي تحتفظ بها "المؤسسة" لضمان تلك الأصول حتى تاريخ إعداد هذا التقرير كافية لتغطية أي حالات تعرض محتملة. وعندما تربي إدارة المؤسسة ولجنة وضع المخصصات التابعة لها أن قيمة المستحقات غير قابلة للاسترداد الكامل، تقوم المؤسسة بتسجيل تكلفة مناسبة لانخفاض القيمة. وتمثل سياسة المؤسسة الخاصة بالأوراق المالية، و ضمانات عمليات التمويل الأجل في أن تساوي قيمة مجموع حزمة الأوراق المالية أو تتجاوز 125% من قيمة الأصول الممولة.

30 إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق من جراء استخدام الأدوات المالية، ولا سيما مخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر معدل هامش الربح ومخاطر أسعار حقوق الملكية.

مخاطر العملات

تنشأ مخاطر العملات من احتمالية أن تؤثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بعملات أجنبية، في حال لم تقم المؤسسة بالتحوط من مخاطر العملات من خلال أدوات التحوط.

وتتعرض المؤسسة لمخاطر العملات نظرًا لكون قسم من محفظة استثمار الأموال السائلة والاستثمارات في حقوق الملكية يتم بعملات غير الدولار الأمريكي الذي يمثل عملة التقرير للمؤسسة. وقد عمدت المؤسسة إلى تقليل التعرض لمخاطر العملات على الأموال السائلة بضمائها إتمام كافة عمليات الأموال السائلة بالدولار الأمريكي، أو بعملات مرتبطة بالدولار الأمريكي. أما بشأن الأصول والمطلوبات النقدية، فتدير المؤسسة المخاطر المحتملة للعملات الأجنبية عن طريق الموازنة بين الأصول والمطلوبات الإسلامية المقومة بعملات أجنبية.

كما تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق الناجمة عن التأثيرات السلبية للعملات الأجنبية على معاملات الصكوك المقومة بعملات أجنبية. وتتحكم المؤسسة في هذه المخاطر بأساليب متنوعة مثل العقود الآجلة لتداول العملات الأجنبية.

مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من إمكان تأثير تغير معدلات هامش الربح على قيمة الأدوات المالية (مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة) أو التدفقات النقدية المستقبلية (مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية) والإيرادات أو الخسائر الناجمة عنها المعلنّة. وتتعرض المؤسسة لتغيرات في معدلات هامش الربح، ولا سيما في إيداعاتها، واستثماراتها في الصكوك، وتمويلها بالمرابحة، وتمويلاتها للبيوع الأجل، وإجارتها المنتهية بالتملك، وتمويلها بالاستصناع، وإصدارات الصكوك والتمويل بالمرابحة السلعية الناجمة عن التغيرات في هوامش الربح السائدة في السوق.

ومن أجل إدارة مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية، تشتترط "سياسة إدارة الأصول والخصوم"، التي اعتمدها مجلس إدارة المؤسسة، تقيّد المؤسسة ببدء التمويل الملائم في إدارتها لأصولها وخصومها ومبادلات معدل الربح. وهكذا، ستضمن "المؤسسة" توافق أساس هوامش الربح والعملات لجميع الأصول الممولة مع تلك المطلوبات الأساسية. ويضمن هذا الأسلوب بقاء هامش إيرادات "المؤسسة" من الاستثمارات ثابتاً إلى حد كبير بغض النظر عن تغير معدلات هامش الربح وأسعار الصرف.

وتتسم معظم الأصول والخصوم المالية للمؤسسة بكونها ذات طبيعة قصيرة الأمد. غير أن بعض المنتجات المالية واستثمارات الصكوك وإصدارات الصكوك ذات معدل ثابت وطبيعة طويلة الأمد وتُعرض "المؤسسة" لمخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة. وتقيم الإدارة، دورياً، معدلات السوق المعمول بها وتقيم القيمة الدفترية لهذه المنتجات التمويلية.

وكما في تاريخ قائمة المركز المالي، تعتقد الإدارة أن تحوّلًا تقديريًا قدره 25 نقطة أساس في نسب هوامش الربح السوقية، لن يعرض "المؤسسة" كثيرًا لمخاطر التدفقات النقدية أو مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة.

ايضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

30 إدارة المخاطر (تمة)

مخاطر أسعار حقوق الملكية

تعرض المؤسسة لمخاطر أسعار حقوق الملكية على استثماراتها على أساس القيمة العادلة. وللمؤسسة استثمار واحد مدرج في سوق المال، لذلك لا تتعرض "المؤسسة" لمخاطر سعر كبيرة.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم توفر السيولة النقدية الكافية للوفاء بالمرتوبات والالتزامات المالية عند طول أجلها. وللحماية من مخاطر السيولة، تتبع المؤسسة نهجاً حذراً من خلال الاحتفاظ بمستويات سيولة عالية تستثمر في النقد وما في حكمه، وودائع مرابحة سلعية ووكالة والتمويل بالمرابحة بأجال استحقاق قصيرة تتراوح بين 3 شهور و12 شهراً. يرجى الاطلاع على الإيضاح 28 بشأن فترات استحقاق الأصول.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية في مفهوم المؤسسة هي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي تسيطره الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. إن المؤسسة حريصة كل الحرص على تجنب عملياتها مخاطر عدم الامتثال للشريعة. ويشكل الالتزام بالشريعة الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من مهمة المؤسسة بما يتماشى مع مواد اتفاقية تأسيسها. وعليه، تدير المؤسسة بفعالية مخاطر عدم الامتثال للشريعة من خلال الاستفادة من إطار الإجراءات والسياسات القوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتشكل وحدة الأعمال أو المخاطرة، خط الدفاع الأول، بتضمين ثقافة الامتثال للشريعة، بينما تمثل مهمة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتمثلة في الالتزام بالشريعة خط الدفاع الثاني، وذلك لإدارة ومراقبة مخاطر عدم الامتثال للشريعة بشكل استراتيجي قبل تنفيذ المعاملات / العمليات. كما تنتصب وظيفة المراجعة الداخلية الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، باعتبارها ضماناً معقولاً ومستقلاً، كخط دفاع ثالث للاحق على تنفيذ المعاملات / العمليات التي تعتمد على منهجية التدقيق الشرعي الداخلي القائم على تجنب المخاطر.

31 القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ولذلك يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية والقيم العادلة المقدر.

ويبين الإيضاح 11 القيمة العادلة للاستثمارات.

وجميع المشتقات المالية الإسلامية للمؤسسة غير مدرجة في أسواق مالية. وتقدر قيمتها العادلة باستخدام أسلوب فني معين في التقييم. وبالتالي فهي مصنفة في المستوى الثالث.

وتقارب القيمة الدفترية لجميع أصول وخصوم 'المؤسسة' الأخرى قيمها العادلة.

32 الالتزامات

في سياق الأعمال العادية، فإن المؤسسة طرف في الأدوات المالية مع وجود مخاطر خارج قائمة المركز المالي. تشمل هذه الأدوات على التزامات لإجراء مدفوعات متعلقة بالمشروع والتزامات مساهمات حقوق الملكية وبنود أخرى ولا تظهر في قائمة المركز المالي.

تستخدم المؤسسة نفس سياسات إدارة ومراقبة الائتمان في التعهد بالالتزامات خارج قائمة المركز المالي كما هو الحال مع العمليات في قائمة المركز المالي.

31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	
44,729,678	2,398,000	الإدارة المنتهية بالتعليق
-	10,000,000	تمويل مرابحة
89,324,826	46,181,500	تمويل البيع الأجل
77,600,000	84,032,585	استثمارات في رأسمال الشركات
211,654,504	142,612,085	

33 تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة

تم تطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية، التي أصبحت سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021، في هذه القوائم المالية.

معيير المحاسبة المالية رقم 31 - وكالة الاستثمار

طبقت المؤسسة معيار المحاسبة المالية رقم 31 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في 1 يناير 2021. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير الخاصة بمعاملات وأدوات وكالة الاستثمار التي ستقوم بين الموكل والوكيل في إطار (الوكالة بالاستثمار). يسري هذا المعيار للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر. يتطلب المعيار من الموكل تقييم طبيعة الاستثمار إما على أنه (أ) "استثمار ترميري" أو (ب) "مشروع الوكالة".

في حالة نهج الاستثمار الترميري، يجب على الموكل أن يعترف مبدئيًا بالأصول الأساسية وراء ترتيب الوكالة في دفاتر حساباته مع تطبيق مبادئ الاعتراف المبدئي حسب الاقتضاء بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالية المعني. يجوز للموكل أن يختار تطبيق نهج "مشروع الوكالة"، فقط في الحالة التالية دون غيرها: - إذا كان عقد الوكالة بالاستثمار يفي بأي من الشروط المطلوبة الموضحة أدناه.

(i) الأداة قابلة للتحويل؛

(ii) يتم الاستثمار في أهل واحد (أو مجموعة أهل) حيث يخضع هذا الأصل (الأصول) لتغييرات متكررة طوال مدة العقد، أي أن هناك تغييرات أو بدائل روتينية على مدار مدة الترتيب (ما لم يكن يشكل نشاطًا تجاريًا) حسب تقدير الوكيل؛ أو

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

33 تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة (تمة)

(iii) لا يقتصر دور الوكيل على أداء الوكيل لوظيفة إدارة الأصول اليومية، وعند الاقتضاء، يكون مسؤولاً أيضًا عن استبدال الأصول أو المبالغ المستردة مقابلها.

في حالة نهج مشروع الوكالة، يتم المحاسبة عن الاستثمار في دفاتر المستثمر بتطبيق "طريقة حقوق الملكية في المحاسبة"، حيث يجب الاعتراف بالاستثمار مبدئيًا بالتكلفة ثم يتم قياسه لاحقًا في نهاية الفترة المالية بالقيمة الدفترية ويتم تعديله ليشمل حصة المستثمر في الربح أو الخسارة في مشروع الوكالة.

من منظور الوكيل، يتطلب المعيار أنه عند بداية المعاملة، يجب على الوكيل الاعتراف بترتيب وكالة بموجب نهج خارج الميزانية العمومية لأن الوكيل لا يتحكم في الأصول / الأعمال ذات الصلة.

ومع ذلك، هناك استثناءات للنهج خارج الميزانية العمومية حيث بموجب الاعتبارات الإضافية المرفقة بالأداة القائمة على وكالة الاستثمار قد تفرض نفس الشيء على أن يتم احتسابه في الميزانية العمومية. يجوز للوكيل الحفاظ على ترتيبات الاستثمار متعددة المستويات. بموجب هذا الترتيب، تقوم المجموعة بإعادة استثمار أموال الوكالة في عقد ثانوي. يجب حساب هذه العقود الثانوية بما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة المالية ذو الصلة في دفاتر الوكيل.

قرر مجلس الإدارة عدم الاعتماد المبكر للمعيار اعتبارًا من العام الحالي.

طبقت المؤسسة المعيار على جميع المعاملات القائمة اعتبارًا من 31 ديسمبر 2021 ونهاية العام السابق المقابل. ومع ذلك، لم يكن هناك ترتيب وكالة في العام السابق. نتيجة لتطبيق هذا المعيار، تمت إضافة بيان الأصول المدارة خارج الميزانية العمومية إلى القوائم المالية وتم تسجيل الأصول والمطلوبات ذات الصلة في هذه القائمة وتصنيفها على أنها خارج الميزانية العمومية.

أثر التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 32 - الإجارة

في هذه القوائم المالية، طبق البنك معيار المحاسبة المالية رقم 32 الإجارة الذي يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر. قررت المؤسسة اعتماد هذا المعيار اعتباراً من 1 يناير 2021.

يقدم معيار المحاسبة المالية رقم 32 بعض التغييرات الجديدة كما هو موضح أدناه:

- تغييرات في التصنيف. تصنف معاملات الإجارة بموجب هذا المعيار في الإجارة التشغيلية، الإجارة المنتهية بالتملك مع النقل المتوقع للملكية بعد نهاية مدة الإجارة إما من خلال البيع أو الهدية والإجارة مع التحويل التدريجي.
- مبادئ الاعتراف والقياس الجديدة للاعتراف المبدئي لأهل حق الاستخدام، ومطلوبات الإجارة والمدفوعات المقدمة لمحاسبة المستأجر والمؤجر.
- شرط تحديد مكونات الإجارة والفصل بينها، إذا لزم الأمر.
- مبدأ الاعتراف والقياس الجديد لخطوة الإجارة من خلال التحويل التدريجي / المشاركة المتناقصة
- السماح بطريقة معدل العائد / الربح الفعلي للمحاسبة عن دخل الإيجار، في يد المؤجر.
- يجب أن يخضع اختبار انخفاض قيمة أهل حق الاستخدام لمتطلبات خارج معيار المحاسبة المالية رقم 30 انخفاض القيمة، وخسائر الائتمان، والالتزامات المتوقعة خسارتها، و
- توفير إرشادات مفصلة للعرض والإفصاح مع تحسين الإفصاح من قبل المؤجر والمستأجر للمعلومات مقارنة بالمتطلبات السابقة في معيار المحاسبة المالية رقم 8 الائتمان والالتزامات المتوقعة خسارتها".

الأثر على محاسبة المؤجر

لا يغير المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 32 إلى حد كبير كيفية قيام المؤجر بحساب عقود الإيجار. تم تغيير معيار المحاسبة المالية رقم 32 وتوسيع نطاق الإفصاحات المطلوبة.

بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 32، يقوم المؤجر وسيطًا بحساب عقد الإيجار الرئيسي والإيجار من الباطن منفصلين. وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 32، تم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة على عقود الإيجار التمويلي المدينة.

34 المعايير الصادرة التي لم تصبح سارية المفعول بعد

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية باستثناء معيار المحاسبة المالية رقم 29 "إصدارات الحكوك" الذي هو في مرحلة طرح مسودة ومن المتوقع إصداره في المستقبل القريب. تعتزم المؤسسة تطبيق معايير التقارير المالية هذه عندما تصبح سارية المفعول ويقوم حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية المالية الجديدة على قوانينها وأنظمتها المالية.

معيار المحاسبة المالية رقم 29 "إصدارات الحكوك"

يهدف المعيار إلى توفير إرشادات للمحاسبة والتصنيف والعرض لإصدارات الحكوك بشكل أساسي على أساس هيكل الحكوك، والتي قد تندرج في الميزانية العمومية، وكذلك المحاسبة خارج الميزانية العمومية. تعتمد هذه التصنيفات على السيطرة على هذه الموجودات التي تتكون من سلطة التحكم وطبيعة السيطرة، أي بالنسبة للمخاطر والمزايا وكذلك الفوائد المتغيرة للمؤسسة أو المسؤولية الائتمانية نيابة عن حاملي الحكوك. يطبق هذا المعيار للمحاسبة والتقرير المالي لإصدار الحكوك في دفاتر المصدر.

معيار المحاسبة المالية رقم 37 "التقارير المالية من قبل مؤسسات الوقف"

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التقارير المالية من قبل مؤسسات الوقف، والتي يتم إنشاؤها وتشغيلها بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم أثر هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية رقم 38 "وعد وخيار وتحوط"

يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة والتقرير للاعتراف والقياس والإفصاح فيما يتعلق بترتيبات الوعد المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (الوعد) والخيار والتحوط للمؤسسات المالية الإسلامية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم أثر هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية رقم 39 "التقارير المالية عن الزكاة"

ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسات المالية الإسلامية. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة إلى مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسة مالية إسلامية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم أثر هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية رقم 40 "التقرير المالي لنوافذ التمويل الإسلامي"

يهدف هذا المعيار إلى وضع متطلبات إعداد التقارير المالية للخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية (على شكل نوافذ تمويل إسلامي). يسري هذا المعيار على القوائم المالية لنافذة التمويل الإسلامي للمؤسسات المالية التقليدية للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(تمة)

34 المعايير الحادرة التي لم تصبح سارية المفعول بعد (تمة)

معيير المحاسبة المالية رقم 1 (المعدل لعام 2021) "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية"

يصف معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل ويحسن العرض الإجمالي ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 1 السابق. وينطبق على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الأخرى الحادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يحدد هذا المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، والحد الأدنى من المتطلبات لمحتويات القوائم المالية والهيكل الموصى به للقوائم المالية التي تسهل العرض الصحيح بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة وقابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسة للفترة السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى. يسري هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حالياً بتقييم أثر هذا المعيار.

35 تحول الليبور

نتيجة للأزمة المالية العالمية، أصبح إصلاح واستبدال الأسعار المعروضة بين البنوك (الليبور) من أولويات المنظمين العالميين. يعتبر تحول الليبور حدثاً مهماً يطرح تحديات معقدة للبنوك والنظام المالي. أكدت هيئة السلوك المالي، الجهة المنظمة لليبور، جدولاً زمنياً لإيقاف إعدادات الليبور. ستتوقف معظم الإعدادات المقومة بغير الدولار الأمريكي وكذلك إعدادات الأسبوع الأول والشهرين في 31 ديسمبر 2021. ستتوقف إعدادات الدولار المتبقية في 30 يونيو 2023. لدى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عقود معينة قائمة في نهاية عام 2021 والتي ستتسحق بعد 30 يونيو 2023. ومضمون ذلك هو:

- لن تكون معدلات الليبور متاحة للعقود المستحقة بعد ذلك التاريخ، وسيتعين الاتفاق على سعر بديل يستخدم للجزء المتبقي من أجل الاستحقاق.
- قد تحتوي بعض العقود على بنود احتياطية، والبعض الآخر قد لا يحتوي عليها. "الاحتياطيات" هي الأحكام التي تتوخى تغيير أو وقف سعر الفائدة، وتنص على سبيل المثال على إدخال معدل تمويل جديد أو وسيلة لتحديد معدل جديد.
- قد يؤدي استبدال الأليبور بالسعر الحالي من المخاطر ذي الصلة أو الرجوع إلى السعر الحالي من المخاطر ذي الصلة إلى دفع أكثر أو استلام أقل مما كان يمكن أن يكون للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بخلاف ذلك.
- هناك مخاطر سيولة تتمثل في أن الاختلاف الأساسي بين سعر الليبور ومعدلات العلامة القياسية البديلة المختلفة هو أن السعر الأول هو أسعار تطلعية آجلة تم نشرها لفترة (على سبيل المثال 3 أشهر) في بداية تلك الفترة وتشمل انتشار الائتمان ما بين البنوك، في حين أن المعدلات المعيارية البديلة عادة ما تكون معدلات ليلة خالية من المخاطر منشورة في نهاية الفترة بين عشية وضحاها مع عدم وجود فروق ائتمانية مضمنة. ستؤدي هذه الفروقات إلى مزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بمدفوعات الفائدة المتغيرة التي ستتطلب إدارة سيولة إضافية.
- قد لا يكون التفاوض والاتفاق على أسعار جديدة مع الأطراف المقابلة لاستبدال الأسعار الحالية مهمة سهلة. وهذا يشكل مخاطر التقاضي إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن استخدام معدلات مرجعية بديلة أو في حالة وجود اختلاف في البنود الاحتياطية الحالية.
- قد يحتاج نظام المعلومات إلى التحديث ليكون قادرًا على التعامل مع الانتقال من سعر الليبور إلى المعدلات المعيارية الجديدة.
- قد يكون للتغيير إلى معيار جديد آثار شرعية يجب موافقتها من قبل لجنة الشريعة.

35 تحول الليبور (تتمة)

- قد يؤدي التحول إلى معايير جديدة إلى تغيير في المعالجة المحاسبية للمنتج. الوسيلة العملية قابلة للتطبيق فقط على التغييرات التي يتطلبها إصلاح سعر الفائدة - فهي ضرورية كنتيجة مباشرة للإصلاح والسعر الجديد مكافئ اقتصاديًا للسعر السابق. يجب التعامل مع أي تغيير آخر باستخدام متطلبات تعديل أخرى في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 (بما في ذلك تقييم ما إذا كان التغيير يؤدي إلى إلغاء الاعتراف)
- بدأت المؤسسة في إدراج البنود الاحتياطية في بعض الاتفاقيات للمساعدة في تسهيل التحول المطرد إلى معدل جديد. سنستمر في تطوير ودمج البنود "الاحتياطية" في جميع عقود السعر المتغير المستندة إلى الليبور. تم تحديد التسهيلات التمويلية والاقتراض المرتبطة بالليبور والتي تستحق بعد 30 يونيو 2023. بالإضافة إلى ذلك، ستنشئ إدارة المؤسسة مجموعة عمل مكونة من ممثلين من مختلف وحدات المؤسسة، والتي ستكلف بمسؤولية:
- وضع خطة تحول لبيور مع جدول زمني واضح ومعاليم رئيسية
- مراجعة الأصول والمطلوبات القائمة المحددة والتي تستند إلى الليبور والتي تستحق بعد 30 يونيو 2023
- التأكد من تضمين البنود الاحتياطية في تلك التي لم يتم إدراجها من خلال الاستعانة بمكتب محاماة للمساعدة في هذه العملية
- إيصال الحاجة إلى التغيير والتفاوض مع العملاء بشأن الأسعار المعدلة
- الاتصال مع باث سويوشن لضمان قدرة النظام المصرفي الأساسي على التعامل مع التغيير
- تقديم المشورة للإدارة حول تأثير التغيير المقترح
- مراجعة إرشادات الاستثمار والخزينة عند الاقتضاء
- تفعيل البند الاحتياطي وإصدار معدلات مرجعية بديلة
- مراقبة تنفيذ التغيير للتأكد من أن كل شيء يسير وفقًا للخطة.

36 الموافقة على القوائم المالية

تمت الموافقة على القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 18 مايو 2022م (الموافق 17 شوال 1443هـ).

الملحق 4: تقرير الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

**صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

التقرير الشرعي السنوي لعام 1443هـ / 1444هـ

الحمد لله رب العالمين ، وطلبى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم، أما بعد:

فإنه وفقاً لللائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وانطلاقاً من مهام الهيئة المتمثلة في تقديم شرعي سنوي لكم عن نشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 1443هـ / 1444هـ، فنود إفادتكم علماً بأننا من خلال اللجنة الفرعية حسب المنهج المتبع في الهيئة قد راجعنا إجمالاً المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي عرضت علينا مما طرحتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: (الموارد المالية العادية)، وهدنوق وقف موارد الحساب الخاص (هدنوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وهدنوق التضامن الإسلامي للتنمية، وهدنوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك للسنة المنتهية في: 27 جمادى الأولى 1443هـ، الموافق: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2021 م، ولقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة مستعينين بعد الله بقسم الالتزام الشرعي لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة وبالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي أصدرناها¹.

إن مسؤولية التأكد من أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة تقع على عاتق الإدارة، أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل عن مراجعتنا لعمليات مجموعة البنك. لقد قمنا بالمراجعة التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات المتبعة من مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات. وقد بيننا مراجعتنا على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية بغية التأكد من أن مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

¹ أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هم: أصحاب المعالي، والسوادة، والفخيلة، والسعادة الشيخ محمد تقي العثماني رئيساً، والشيخ عبد الله بن سليمان المنيع نائباً للرئيس، والدكتور أسيد الكيلاني، والدكتور بشير علي عمر، والدكتور قطب مهنفي سانو، والدكتور محمد الروكي، والدكتور محمد الشافعي انطوني.

وبناء على ما سبق، فإننا قررنا ما يلي:

1. نحسب أنّ مجموعة البنك اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها ومراجعتها من قبلنا.
 2. إنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة.
 3. إنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرّمها الشريعة الإسلامية يتم تجنيبها وفقاً للقرارات الصادرة من قبلنا تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بمعرفتنا.
 4. لا تجب الزكاة في الأموال العامة وفي أموال الوقف، فلا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة: لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو الوقف. أما أموال المؤسسات الأخرى فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، ولذا فإنّ مسؤولية إخراجها تقع على المالكين.
- نسأل الله العليّ القدير أن يحقّق لمجموعة البنك الرشاد والسداد لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الأستاذ أبو بكر صالح كائتي
مدير قسم الالتزام الشرعي



فضيلة الشيخ الدكتور محمد تقي العثماني
رئيس الهيئة الشرعية



جدة: 14 رمضان 1443هـ، الموافق: 15 إبريل (نيسان) 2022م





Horizontal lines for writing notes.

التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ©

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، بما في ذلك التصوير والتسجيل، دون إذن كتابي من المؤسسة (صاحب حقوق النشر). يجب أيضًا الحصول على هذا الإذن الكتابي قبل تخزين أي جزء من هذا المنشور في نظام استرجاع أيًا كان نوعه.

ترسل طلبات الحصول على الإذن إلى icd@isdb.org

تصميم وإخراج Blackwood Creative Ltd
(weareblackwood.com)
والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.



التصوير

تملك المؤسسة حقوق التأليف والنشر للصور التي تظهر في هذا التقرير ما لم يذكر خلاف ذلك. ويشمل ذلك صوراً مختارة من مواطنين مقيمين في الدول الأعضاء في المؤسسة التقطت في إطار المسابقة الثانية للتصوير بالهاتف الجوال الثانية المنظمة من قبل المؤسسة. وفي الفقرة أدناه قائمة ببعض الصور مع أسماء أصحابها. وتخضع المسابقة لشروط وأحكام خاصة.

التقط المشاركون أدناه هذه الصور في الفترة من 15 ديسمبر 2021 إلى 15 يناير 2022، وهي تعرض ثقافة بلادهم وتراثها وشعبها ومعالماً تطورها.

تشارلز أوليو، نيجيريا (الغلاف الأمامي)؛ معصوم شودري، بنغلاديش (الغلاف الأمامي الداخلي)؛ محمد مهدي حسن، بنغلاديش (ص 4)؛ فريق شجاع، النيجر (ص 24، 26)؛ عتيق الرحمان جوي، بنغلاديش (ص 51)؛ محمد ترمول حسن شون، بنغلاديش (ص 52)؛ إم دي سايب، بنغلاديش (ص 53)؛ راسل شيكدي، بنغلاديش (الصفحة 53)؛ نيامول شودري، بنغلاديش (الصفحة 53)؛ إم دي إمرول كاي، بنغلاديش (ص 54)؛ معصوم شودري، بنغلاديش (الصفحة 54)؛ بادال شاندراساركر، بنغلاديش (الصفحة 54)؛ عيد الرحمن الحميدي، اليمن (ص 55)؛ علي عبد الله السنيدار، اليمن (ص 55)؛ شافيول إسلام، بنغلاديش (ص 55)؛ كازي عارف الزمان بنغلاديش (ص 55)؛ عتيق الرحمان جوي، بنغلاديش (الغلاف الخلفي الداخلي).

© شاترستوك: الصفحات 10، 21، 22، 33، 35، 36، 41، 42، 46، 48، 56، 62، 66، 70.



www.icd-ps.org

icd_ps@ 

icdps in 

icdps f 

icdps 

المؤسسة الإسلامية

لتنمية القطاع الخاص

ص.ب. 54069

جدة 21514

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 12 644 1644

فاكس: +966 12 644 4427

البريد الإلكتروني: icd@isdb.org



IsDB 
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية